



تقرير الحكومة السنوي 2025

إعادة رسم توجهاتنا
الاستراتيجية وتعزيز مستقبلنا



الفهرس

٤. كلمة رئيس مجلس الإدارة
٦. نظام الحوكمة
١٠. مجلس الإدارة
١٣. اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة
١٩. الإدارة التنفيذية
٢٠. اللجان المنبثقة عن الإدارة التنفيذية
٢٠. إدارة المخاطر
٢٢. أمن المعلومات
٢٣. الإطار الرقابي لدى البنك التجاري

الافصاحات

٣٠. أعضاء مجلس الإدارة
٣٤. ملخص التقييم الذاتي لمجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه
٣٦. تواريخ اجتماعات مجلس الإدارة وحضورها
٣٧. أعضاء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة
٣٩. تاريخ اجتماعات اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة و عدد الحضور
٤٢. مكافآت مجلس الإدارة
٤١. مكافآت الإدارة التنفيذية
٤٥. بيانات أعضاء الإدارة التنفيذية
٤٩. هيكل الملكية
٥١. بيانات عامة
٥١. تقييم الإدارة لالتزام البنك لنظامه الأساسي وأحكام قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
٥١. تقرير إدارة الرقابة الداخلية على التقارير المالية
٥٢. المخالفات
٥٢. النزاعات
٥٢. الإعلان والتبرعات
٥٢. النطاق

متطلبات الإفصاح وفقاً لمبادئ الحوكمة في البنوك الصادرة عن مصرف قطر المركزي

٥٧. الملحق ١
تقرير المدقق الخارجي حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية
٦١. الملحق ٢
تقرير المدقق عن الضوابط الداخلية على التقارير المالية

١. كلمة رئيس مجلس الإدارة



عبدالله بن علي بن جبر آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

المفتاح لنجاح أعمال البنك، وأن من شأن الإفصاح الشفاف عن الحوكمة في البنك أن يساعد المستثمرين في اتخاذ القرارات في مجال أعمالهم الاستثمارية.

في أبريل ٢٠٢٥، تنحى نائب رئيس مجلس الإدارة، السيد حسين إبراهيم الفردان، عن منصبه في المجلس. وكان السيد حسين إبراهيم الفردان قد اضطلع بدور محوري في تشكيل هويتنا منذ تأسيس البنك التجاري في العام ١٩٧٤، بدءاً من طموحاتنا الأولى كأول بنك خاص في قطر، وصولاً إلى المؤسسة المرموقة التي أصبحنا عليها اليوم. وقد أثرت قيم السيد حسين إبراهيم الفردان وقيادته وإيمانه بإمكانيات شعبنا ووطننا في جميع جوانب البنك التجاري، فترك لنا إرثاً استثنائياً.

حضرات السادة مساهمي البنك التجاري،

يسرني بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن زملائي أعضاء مجلس الإدارة، أن أضع بين أيديكم تقرير الحوكمة السنوي لعام ٢٠٢٥ الذي يقدم نظرة شاملة عن إطار الحوكمة في البنك ويتناول بالتفصيل أفضل ممارسات الحوكمة التي اعتمدها البنك التجاري، ويعكس التقرير التزامنا بالشفافية والمساءلة كما ويسلط الضوء على كيفية تطبيق مبادئ وأحكام وأنظمة الحوكمة بناءً على تعليمات مصرف قطر المركزي ونظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية وسواها من الأطر الدولية الرائدة.

يرى مجلس الإدارة أنّ الحوكمة الرشيدة هي عامل أساسي في ضمان الإدارة السليمة للبنك التجاري بما يصبّ في مصلحة جميع أصحاب المصالح لدينا. ويرى المجلس أيضاً أنّ طريقة التفاعل مع أصحاب المصالح هي

في الختام، وبالنسبة عن مجلس إدارة البنك التجاري وإدارته التنفيذية، أتقدم بالشكر إلى كافة المساهمين على ثقتهم ودعمهم المستثمرين.



عبدالله بن علي بن جبر آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

وعقب تقاعد السيد حسين إبراهيم الفردان، عُيّن السيد عمر حسين الفردان نائباً لرئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للبنك التجاري. وسررنا أيضاً بالترحيب بالسيد حسين عمر الفردان كممثل جديد لشركة الفردان للاستثمار، ما سيُعزّز تنوع المهارات والخبرات في مجلس الإدارة.

في شهر أغسطس ٢٠٢٥، استقبلنا السيد ستيفن موس في منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة البنك التجاري. ويتمتع السيد ستيفن بخبرة دولية واسعة ومهارات قيادية مثبتة تجعله في موقع مثالي للبناء على الأسس المهنية للبنك وقيادة المرحلة التالية من استراتيجيتنا.

واصلنا خلال العام ٢٠٢٥ تعزيز ممارسات الحوكمة في البنك تماشياً مع تطور أعمال البنك وتغيير المتطلبات التنظيمية. وقد كان الدافع الرئيسي للتغيير هو الالتزام للتعديلات التي أدخلت على نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٥) لسنة ٢٠٢٥ بشأن إصدار نظام حوكمة الشركات المدرجة الجديد.

في العام ٢٠٢٥، واصل مجلس الإدارة العمل مع فريق الإدارة التنفيذية بغية تحقيق رؤيتنا في أن نكون الشريك المصرفي المفضل في دولة قطر، من خلال تحقيق قيمة مستدامة وطويلة الأجل لعملائنا وموظفينا ومساهميننا. وقد حظيت إنجازاتنا في العام ٢٠٢٥ بتقدير السوق، حيث حاز البنك على تسع جوائز من مجلة غلوبال فاينانس، من ضمنها جائزة أفضل بنك رقمي في قطر والشرق الأوسط.

ويتمتع البنك التجاري بتصنيفات ائتمانية قوية وهي "A٢" من مؤسسة موديز و "A" من وكالة فيتش و "A-" من وكالة ستاندرد أند بورز.

بناءً على كونه شركة قطرية مدرجة في البورصة تمارس الأنشطة المصرفية، يمثل البنك التجاري لأحكام نظام الحوكمة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، وتعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي، وكافة متطلبات الإفصاح (بما في ذلك التقارير المالية)، كما تستلزم بورصة قطر والهيئات التنظيمية الأخرى.

٢. نظام الحوكمة

تتمحور الحوكمة الفعالة بشكل أساسي حول اتخاذ القرارات التي تتناسب مع مصلحة المساهمين وأصحاب المصالح. ويتحقق ذلك من خلال تطبيق الضوابط والموازن المناسبة عبر المؤسسة لضمان اتخاذ الإجراءات المناسبة في كل وقت وتشمل الحوكمة العمليات والهيكل التي تؤثر على طريقة توجيه المؤسسة وإدارتها ومراقبتها بالإضافة إلى طريقة الإبلاغ عن أنشطتها. بما في ذلك: عوامل الرقابة الداخلية وقواعد السلوك ووظائف إدارة المخاطر والسياسات والإجراءات الخاصة بها والتدقيق الداخلي والخارجي واللجان الرسمية التي تعزز الشفافية وتسمح بتطبيق إدارة فعالة لها فيه مصلحة المساهمين وأصحاب المصالح.

وقد أُدرجت القواعد والإجراءات الأساسية الخاصة بحوكمة البنك التجاري في ميثاق الحوكمة، وميثاق مجلس الإدارة، وميثاق اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، حيث تعكس هذه الوثائق على المعايير الأخلاقية للحوكمة، والمتطلبات التنظيمية المنصوص عليها في:

- التعليمات الصادرة عن مصرف قطر المركزي في ٣٠ أغسطس ٢٠٢٢ بموجب تعميم رقم (٢٠٢٢/٢٥) (تعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي)؛
- قانون الشركات التجارية الصادر بموجب قانون رقم (١١) لعام ٢٠١٥ المعدل بالقانون رقم (٨) لعام ٢٠٢١؛
- قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (٥) لعام ٢٠٢٥ بشأن إصدار نظام حوكمة الشركات المدرجة (نظام الحوكمة الجديد الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية)؛
- نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية والصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية بموجب قرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦ (نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية).

وفي العام ٢٠٢٥، تم تحديث كل من ميثاق الحوكمة وميثاق مجلس الإدارة وميثاق اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة تماشياً مع نظام حوكمة الشركات الجديد الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية والتغييرات التي طرأت على أعمال البنك.

يمكن الاطلاع على ميثاق الحوكمة وميثاق مجلس الإدارة وميثاق اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة على الموقع الإلكتروني للبنك (قسم علاقات المستثمرين / الحوكمة / قسم السياسات).

٢.١ مبادئ الحوكمة لدى البنك التجاري

يعني مجلس الإدارة أن سلامة المبادئ والتطبيقات في نظام الحوكمة هو أمر أساسي للحفاظ على ثقة أصحاب المصالح، والتي تشكل عاملاً أساسياً في نمو الأعمال التجارية وتحقيق الاستدامة والربحية. وبالتالي، يلتزم مجلس الإدارة بتطبيق مبادئ الحوكمة بما يضمن العدالة، والمساواة لكل أصحاب المصالح من دون التمييز بينهم، والشفافية والإفصاح، مع رفع قيمة المسؤولية الاجتماعية للبنك، وتفضيل مصلحة البنك العامة وأصحاب المصالح فيه على المصلحة الخاصة، فضلاً عن أداء واجباتهم والمهام والوظائف بحسن نية ونزاهة وشرف وإخلاص. ويتم تنفيذ هذه المبادئ من خلال مجلس إدارة مؤهل، يعاونه فريق إدارة تنفيذية متمرس ذو خبرة عالية، ويحرص مجلس الإدارة على التزام البنك دائماً بمبادئ الحوكمة هذه في نشاطاته اليومية.

٢.٢ حقوق أصحاب المصالح وطرق التواصل

المساهمون

يُعنى مجلس الإدارة بضمّان المعاملة العادلة للمساهمين (بمن فيهم مساهمو الأقلية)، والمودعين، والمدنيين، وسائر أصحاب المصلحة.

يحرص البنك التجاري على ضمان المساواة بين مساهميه، ويظهر ذلك من خلال النظام الأساسي وميثاق الحوكمة والذي يشمل على سبيل المثال لا الحصر:

- معاملة المساهمين من الفئة نفسها على قدم المساواة بالإضافة إلى المساواة بين المساهمين ضمن فئات أسهم أخرى دون الإخلال بحقوق الأولوية؛
- حماية مساهمي الأقلية في المعاملات الرئيسية؛
- حق التصويت؛
- الحق في حضور اجتماع الجمعية العامة والمشاركة فيها بصورة شخصية أو بالوكالة؛
- الموافقة على توزيع الأرباح المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.

ir@cbq.qa وسبل التواصل الخاصة بمدير علاقات المستثمرين على الموقع الإلكتروني للبنك (قسم علاقات المستثمرين).

حقوق أصحاب المصالح غير المساهمين

إنّ قواعد السلوك المهني الخاصة بالبنك التجاري (التي يمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل عنها في القسم ٢.٤) ملزمة لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين. تؤكّد قواعد السلوك المهني على التزام البنك التجاري للالتزامات القانونية والمتطلبات التنظيمية وقواعد الممارسة الطوعية التي نشترك فيها. إنّ التمييز محظّر في مكان العمل ونحن مطالبون بمعاملة عملائنا بإنصاف من دون تفضيل مصالح أحد العملاء على مصالح الآخر. وتلتزم قواعد السلوك المهني منا الاستماع إلى شكاوى العملاء ومعالجتها.

لضمان طريقة منظمة وواضحة لإدارة الشكاوى، قام البنك التجاري بتطوير واتّباع إجراءات موثّقة لإدارة الشكاوى. فمن خلال نظام إدارة علاقات العملاء، تُعالج الشكاوى المسجّلة تلقائياً إلى وحدة مخصّصة لإدارة الشكاوى التي تشرف على عملية معالجة الشكاوى الشاملة وتضمن المعالجة الموضوعية والحل في الوقت المناسب، بالإضافة إلى التحديد المناسب للمشاكل والحدّ منها مستقبلياً لتجنب الشكاوى المستقبلية من النوع نفسه.

لدى البنك التجاري قواعد سلوك للموردين تستند إلى المبادئ المقبولة والمؤيّدّة دولياً لممارسات الأعمال الأخلاقية والمتوافقة مع القانون. ويتبع البنك مقاربةً منهجيةً لتطبيق قواعد السلوك الخاصة بالموردين فيما يتعلق بشركائه في سلسلة التوريد، بما في ذلك الموردين والمقاولين والادستشاريين وأي مقاولين من الباطن ووكلاء. إنّ هدف البنك من خلال القيام بذلك هو التأكّد من أنّ علاقاته التجارية تقوم على أساس النزاهة والادستدامة وتعكس القيم والمبادئ التي يروّج لها البنك داخلياً وخارجياً. إنّ قواعد السلوك الخاصة بالموردين متاحة على موقع البنك الإلكتروني (قسم علاقات المستثمرين / الحوكمة / قسم السياسات).

إنّ التواصل الفعال والشفاف هو الذي يركّز على النزاهة، حسن التوقيت، وتوفير المعلومات ذات الصلة مع الأخذ دائماً بعين الاعتبار بأنّ الإفصاح لا يتعارض مع واجبات مجلس الإدارة بحماية ادستدامة البنك على المدى البعيد، أو يكون في مصلحة بعض المساهمين دون غيرهم.

ووفقاً للنظام الأساسي وميثاق الحوكمة الخاص بالبنك، يحرص البنك التجاري على الحفاظ على تواصل إيجابي وفعال مع المساهمين، مما يمكنهم من معرفة أعمال البنك ووضعها المالي ومستوى أداءه التشغيلي واتجاهاته، والمشاركة الفعّالة في اجتماع الجمعية العامة وممارسة حقهم في التصويت. وقد تمّ تحديث سياسة الإفصاح والشفافية للبنك (الواردة ضمن ميثاق الحوكمة) في العام ٢٠٢٥ لتتوافق مع نظام حوكمة الشركات الجديد الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية والتغييرات التي طرأت على بيئة الأعمال.

تشمل قنوات التواصل الرئيسية مع المساهمين والمستثمرين ما يلي:

- الجمعية العامة السنوية للبنك؛
- المؤتمرات الربع سنوي عبر الهاتف للمستثمرين؛
- الإفصاحات المقدمة عبر بورصة قطر؛
- التقارير السنوية وتقارير الحوكمة؛
- الموقع الإلكتروني الرسمي للبنك.

هذا وعيّن البنك التجاري "رئيس علاقات المساهمين" للإشراف على قنوات التواصل مع المساهمين بشكل فعّال، وتلقي الآراء والشكاوى الخاصة بهم وإطلاع مجلس الإدارة عليها، وتتولّى وحدة علاقات المستثمرين في البنك التجاري مسؤولية علاقة البنك بالمحلّين وتنظّم اتصالات ربع السنوية بالمحلّين والعروض التقديمية ربع السنوية للمستثمرين المتوفّرة على موقع البنك الإلكتروني (قسم علاقات المستثمرين). إنّ القناة الأساسية التي يتلقى البنك من خلالها الطلبات المتعلقة بالمساهمين والمحلّين للحصول على المعلومات والشكاوى هي عبر البريد الإلكتروني

١٢) الاستثمار المجتمعي ١٣) الحوكمة والالتزام

تتبن سياسة الاستدامة الخاصة بالبنك التي وافق عليها مجلس الإدارة بالتفصيل، نهج البنك تجاه حماية البيئة وإدارة مخاطر التغيير المناخي، وقد تم نشرها على موقع البنك الإلكتروني (قسم علاقات المستثمرين / قسم الاستدامة).

وفقاً لقانون هيئة قطر للأسواق المالية رقم (١٣) لعام ٢٠٠٨، يقوم البنك باحتساب مخصّات من الأرباح المحتجزة لمساهمة في صندوق الأنشطة الاجتماعية والرياضية والتي تمثل ٢,٥٪ من صافي الأرباح الموحدة المعلنة سنوياً. في السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، خصّص البنك مبلغ ٧٥,٨٠١,٨٠٠ ريال قطري تم دفعه في مارس ٢٠٢٥. وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، خصّص البنك مبلغاً قدره ٥٩,٦٠٩,٤٧٥ ريالاً قطرياً يتم دفعه بعد موافقة المساهمين على البيانات المالية الموحدة في اجتماع الجمعية العامة العادية للبنك.

٢,٤) قواعد السلوك المهني

بالإضافة إلى مواثيق الحوكمة، فإن مجلس الإدارة مسؤول عن اعداد قواعد السلوك المهني الوارد في مدونة السلوك الخاصة بالبنك على مستوى المؤسسة فضلاً عن مراجعة سياسات البنك وإجراءاته الداخلية التي يلتزم بها مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية والموظفين.

تعد قواعد مدونة السلوك الخاصة بالبنك على مستوى المؤسسة بمثابة دليل للسلوك المهني اليومي الذي يتوجب على مجلس الإدارة، وأعضاء الإدارة التنفيذية وموظفي البنك الالتزام به. وتشمل هذه القواعد كل القوانين والأنظمة السارية وأعلى معايير السلوك التي يجب على الموظفين الاطلاع عليها والالتزام بها خلال تأديتهم لنشاطاتهم وأعمالهم اليومية، وبالإضافة إلى ذلك، يلتزم مجلس الإدارة بمعايير سلوك إضافية محددة في ميثاق مجلس الإدارة.

وتنطبق هذه القواعد على الشركات التابعة للبنك وموظفي الإسناد الخارجي وهي تشمل المسائل المحددة أدناه:

- الالتزام بالقوانين والأنظمة؛
- سلوك أعضاء مجلس الإدارة والموظفين؛

يشجع البنك التجاري جميع أصحاب المصلحة على الإبلاغ عن أي حالات فعلية أو مشتبه بها أو محتملة لسوء السلوك أو المخالفات. وقد وضع البنك سياسة شاملة للإبلاغ عن المخالفات، تحدّد آليات الإبلاغ عن هذه الحالات وإجراءات التعامل مع الشكاوى المتعلقة بالاحتيال و الشكاوى الغير المتعلقة بالاحتيال ، بما في ذلك البلاغات المجهولة الهوية. وتضمن هذه السياسة حماية عمليّات الإفصاح، والحفاظ على سرّيّة هوية المبلّغين طوال عملية التحقيق. وتتولّى لجنة المخاطر والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة الإشراف على الحالات المبلغ عنها وأي إجراءات تأديبية ذات صلة. وتُنفذ جميع الإجراءات وفقاً للمصفوفة التأديبية للبنك. إنّ سياسة الإبلاغ عن المخالفات متاحة للعامة على موقع البنك الإلكتروني (ضمن قسم علاقات المستثمرين / الحوكمة / قسم السياسات). وقد تمّ في العام ٢٠٢٥، الإبلاغ عن أربع حالات مخالفت عبر قنوات الإبلاغ الممتدة لدى البنك. ونهت مراجعة جميع هذه الحالات والتحقيق فيها؛ إلا أنّ لم تُثبت حصة أي من الادعاءات لعدم كفاية الأدلة التي تثبت وقوع أي سوء سلوك أو مخالفة.

٢,٣) الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية المؤسسية

إنّ البنك التجاري ملتزم بالمبادئ والممارسات المتعلقة بالاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة. وقد وافق مجلس الإدارة على إطار عمل البنك المتعلق بالاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة في اجتماع الجمعية العامة السنوية للبنك في العام ٢٠٢٣.

نعتبر الاستدامة عنصراً محورياً في أعمالنا. وقد تمّ تحديد موضوعات الاستدامة ذات الأهمية الجوهرية لأعمال البنك ولختلف أصحاب المصلحة على النحو التالي:

- ١) التمويل المستدام
- ٢) إدارة المخاطر
- ٣) دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة
- ٤) الشمول المالي وإمكانية الوصول إليه
- ٥) الإدارة المسؤولة للمشتريات وسلسلة التوريد
- ٦) خدمة عملاء استثنائية
- ٧) خصوصية العملاء وأمن بياناتهم
- ٨) الابتكار الرقمي
- ٩) الأثر البيئي لعملياتنا
- ١٠) جذب المواهب وتطويرها والاحتفاظ بها
- ١١) التنوع والشمول

فضلاً عن ذلك، يحث ميثاق الحوكمة ومدونة السلوك المهني مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين وغيرهم من أصحاب المصالح (حسب الاقتضاء) على الالتزام بالنقاط التالية:

- تفادي أية مواقف قد تؤدي إلى حالة تضارب مصالح عملية أو نظرية؛
- التصرف بمسؤولية واحترام والابتعاد عن أي تأثير قد يؤدي إلى فقدان الموضوعية في التعامل مع عملاء البنك أو مع البنك نفسه؛
- تأمين الحماية للموظفين الذين يقومون بإعداد تقارير تضارب المصالح من أي رد فعل سلبى من قبل الأشخاص المذكورين في هذه التقارير (الإبلاغ عن المخالفات)؛
- تجنب التماس الهدايا من عملاء محتملين أو حاليين أو موردين أو أي شخص أو شركة أخرى؛
- عدم الإفصاح عن معلومات داخلية إلى أطراف خارجية قد تحمل أية نوايا بغية الاستفادة من الإفصاح؛
- منع الأفراد من استخدام المعلومات المتعلقة بالبنك لهكاسب شخصية؛
- الإفصاح عن عدد أسهم أعضاء مجلس الإدارة إلى العامة/ أصحاب المصالح.

التداول بناءً على معلومات داخلية

أما فيما يتعلق بالتداول بناءً على معلومات داخلية، فقد وضع البنك قواعد وإجراءات واضحة تحدد تداول الأوراق المالية، وقد تم توثيقها في ميثاق الحوكمة بما يتماشى مع قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (٢) لسنة ٢٠٢٤ بشأن العمل بضوابط تداول الأشخاص المطلعين. وبشكل عام، يُحظر على أعضاء مجلس إدارة البنك التجاري وإدارته التنفيذية وموظفيه استغلال المعلومات الداخلية المتعلقة بالبنك للتداول بأسهمه لغرض الانتفاع الشخصي أو تحقيق المنفعة للآخرين، أو الإفصاح عن معلومات لم يتم الإفصاح عنها إلى بورصة قطر بعد، والتي قد تؤثر على أسعار الأوراق المالية أو التداولات في بورصة قطر. يجب على الأشخاص المطلعين الإفصاح رسمياً بوضعهم كمطلعين. يُحظر عليهم التداول خلال الفترة المحظورة.

- حظر التماس أو قبول أو تقديم أموال أو هدايا أو خدمات أو ترفيه أو رشوى من الممكن أن تؤثر أو تبدو على أنها تؤثر على قراراتنا؛
- تفادي تضارب المصالح؛
- توفير خدمات عالية الجودة وتطبيق الكفاءة التشغيلية؛
- حماية الأصول وحسن استخدامها؛
- حظر التداول بناءً على معلومات داخلية؛
- العلاقات الإعلامية والإعلانية؛
- الإبلاغ عن المخالفات؛
- العلاقة بين الموظفين والبنك؛
- استخدام المعلومات السرية والداخلية والمعلومات المتعلقة بأصحاب المصالح؛
- معلومات الموظفين الشخصية واحترام الخصوصية؛
- تفادي أي من مظاهر التمييز داخل العمل.

قواعد ومدونة السلوك المهني متاحة على موقع البنك الإلكتروني (قسم علاقات المستثمرين / الحوكمة / قسم السياسات).

٢,٥ تضارب المصالح

تبنى البنك قواعد وإجراءات واضحة تحدد منح التسهيلات الائتمانية والتوظيف الخارجي، والعضوية في مجالس إدارية أخرى كما تحدد المصالح التجارية والتعامل مع الأطراف ذوي علاقة وأي معاملات/ مواقف تثير التساؤلات أو الشكوك لاحتمال وجود حالات تضارب مصالح. وقد تم توثيق هذه الإجراءات في قواعد السلوك المهني وميثاق الحوكمة الخاص بالبنك، وهي تنطبق على مجلس إدارة البنك والإدارة التنفيذية والموظفين وأصحاب المصالح الآخرين (بمن فيهم المساهمين والعملاء ومقدمي الخدمات وغيرهم).

وفقاً لتعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي ونظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، يحظر على أي من أعضاء مجلس الإدارة وكبار المسؤولين التنفيذيين أن يشترك بشكل مباشر أو غير مباشر في أي أنشطة مشابهة لأنشطة البنك، أو أن يكون له أي مصلحة في العقود أو المشاريع أو الدتباطات التي يجريها البنك أو يكون طرفاً فيها.

خلال أيام التداول المسموح بها خارج الفترة المحظورة، يجب على الأشخاص المطلعين إبلاغ البنك بأي تداول في أسهم البنك التجاري خلال ٣ أيام تماشياً مع تعميم بورصة قطر رقم ٢٠٢٤/٣٤/١ بشأن تحديد فترات حظر تداول أعضاء الإدارة العليا والمطلعين في الشركات المدرجة.

لقد التزم البنك بالتعريفات التي تقتضيها الهيئات التنظيمية السارية فيما يتعلق بالمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة التي أبرمها في خلال العام ٢٠٢٥. ويتم الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة في البيانات المالية الموحدة للبنك ضمن التقرير السنوي لعام ٢٠٢٥، الفقرة رقم ٣٩.

٢,٦ معاملات الأطراف ذوي العلاقة

يتعيّن على مجلس الإدارة الموافقة على معاملات الأطراف ذوي العلاقة، وتستلزم المعاملات الجوهرية للأطراف ذوي العلاقة موافقة المساهمين لاحقاً في اجتماع الجمعية العامة العادية للبنك. فقد اعتمد البنك قواعد وإجراءات واضحة تحكم المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، وجرى توثيقها في ميثاق الحوكمة.

في حين أنّ المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة محظورة بالنسبة إلى التسهيلات غير الائتمانية بموجب تعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي، ينبغي على أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية الإفصاح لمجلس الإدارة عما إذا كان لديهم بشكل مباشر أو غير مباشر أو من خلال أطراف ثالثة، مصلحة جوهرية في أية معاملة أو مسألة تؤثر مباشرة على البنك التجاري فيما يتعلق بالتسهيلات الائتمانية، وتتطلب المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية المراجعة والموافقة المسبقتين لمجلس الإدارة. وعند النظر في الموافقة على المعاملات مع طرف ذي علاقة، لا بدّ من إعداد دراسة جدوى تفصيلية للمعاملات المقترحة وفق مبدأ المسافة المستقلة وتأثير الإفصاح عن هذه المعاملات، وتحظر المعاملات الائتمانية لأعضاء مجلس الإدارة المستقلين.

لضمان اتخاذ قرارات مستقلة، لا يُسمح للأطراف ذوي العلاقة بحضور اجتماع مجلس الإدارة أثناء مناقشة تلك المعاملات أو العلاقة المتصلة بالتسهيلات الائتمانية مع الأطراف المعنية، ولا يحق لهذه الأطراف التصويت على القرارات ذات الصلة. يجب على مجلس الإدارة الإفصاح للمساهمين عن معاملات الأطراف ذوي العلاقة بالتفصيل ويوافق المساهمون على المعاملات الجوهرية مع الأطراف ذوي العلاقة في اجتماع الجمعية العامة العادية للبنك، إن لئحة التسهيلات الائتمانية المتعلقة بمجلس الإدارة والموافق عليها من قبل مجلس الإدارة، وفقاً لقانون الشركات التجارية، متاحة للمساهمين لكي يتمكّنوا من معابنتها قبل اجتماع الجمعية العامة العادية في مكتب أمين سر مجلس الإدارة.

٣. مجلس الإدارة

٣,١ دور مجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة والإدارة

التنفيذية

فوض المساهمون مجلس الإدارة بصلاحيات إدارة البنك، والإشراف على عملياته، وتوفير إدارة فعّالة للشؤون الأساسية. إنّ مسؤوليات مجلس الإدارة محدّدة بوضوح في النظام الأساسي للبنك، وميثاق الحوكمة وميثاق مجلس الإدارة وفقاً لتعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي ونظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، كما هي مدرجة على موقع البنك الإلكتروني (قسم علاقات المستثمرين / الحوكمة / قسم السياسات).

من أجل تحقيق أهداف البنك ومعالجة المسائل بطريقة مناسبة وفي الوقت المناسب، أنشأ مجلس الإدارة لجان منبثقة عن مجلس الإدارة طبقاً للممارسات الرائدة وأنظمة الحوكمة المحلية المعمول بها. بالإضافة إلى ذلك، أسند المجلس إلى الإدارة التنفيذية مهام الإدارة اليومية للبنك، وذلك طبقاً لتعليمات واضحة وضمن حدود الصلاحيات المفوضّة لها.

٣,٢ مجلس الإدارة ومؤهلات أعضائه

يتألف مجلس الإدارة من أحد عشر عضواً، يمكن الاطلاع على أسمائهم ومؤهلاتهم في القسم (أ) من الإفصاحات.

ثلاثة أعضاء مجلس إدارة مستقلون وفقاً لتعريفات تعليمات حوكمة الشركات الصادرة عن مصرف قطر المركزي ونظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

وثمانية أعضاء مجلس إدارة غير تنفيذيين.

وعند تصنيف أعضاء مجلس الإدارة على أنهم "تنفيذيون"، يعتمد البنك التعريف الوارد في تعليمات حوكمة الشركات الصادرة عن

الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي المبدأ الثاني (ا) كحد أدنى، إلى جانب معايير إضافية وضعتها لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة لضمان وجود مجلس مؤهل بشكل كامل يتمتع بمختلف المهارات.

٣,٣ ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة

إن لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة هي المسؤولة عن التوصية بتعيين أعضاء مجلس الإدارة وترشيحهم للانتخاب في اجتماع الجمعية العامة العادية. يتم ترشيح أعضاء مجلس الإدارة وتعيينهم وصرهم وفقاً للإجراءات الرسمية والدقيقة والشفافة تماشياً مع النظام الأساسي للبنك وميثاق مجلس الإدارة وميثاق اللجان المنبثقة عن المجلس. يتم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة من قبل الجمعية العامة العادية لمدة ثلاث سنوات، ويجوز إعادة انتخاب عضو مجلس الإدارة أكثر من مرة، على ألا تتعدى فترة العضوية للعضو المستقل فترتين دوريتين للمجلس. لقد تم تحديث إجراءات الترشح لعضوية مجلس الإدارة ومدة العضوية في العام ٢٠٢٥ بما يتماشى مع نظام حوكمة الشركات الجديد الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

انتخب مساهمو البنك مجلس الإدارة في اجتماع الجمعية العامة العادية بتاريخ ١٥ مارس ٢٠٢٣ لمدة ثلاث سنوات متتالية.

إذا لم يعد أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة يستوفي أيًا من متطلبات عضوية مجلس الإدارة المنصوص عليها في البند ٣,٢ أعلاه، تسقط عضويته من تاريخ عدم استيفاء ذلك الشرط. ويجوز لأعضاء مجلس الإدارة الاستقالة من المجلس، وفي حال تعيب أي عضو عن ثلاثة اجتماعات متتالية أو أربعة اجتماعات غير متتالية للمجلس، يُعتبر مستقلاً من منصبه، ما لم يُقدم عذراً يقبله المجلس.

٣,٤ التقييم الذاتي لأعضاء مجلس الإدارة وتدريبهم

تماشياً مع الممارسات الدولية الرائدة، وتعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي، ونظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، وميثاق مجلس الإدارة، أنجز مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه تقييمهم الذاتي السنوي لعام ٢٠٢٥ فيما يتعلق بفعاليتهم ومساهماتهم.

مصرف قطر المركزي. وعلى الرغم من هذا التصنيف، لا يوجد أي عضو في مجلس الإدارة متفرغ لإدارة البنك بدوام كامل.

يمكن الاطلاع على مكافآت أعضاء مجلس الإدارة في القسم ٦ من الإفصاحات.

وفقاً لنظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المال، قدم كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة إقراره السنوي في العام ٢٠٢٥ بأنه لا يجمع بين مركزه كعضو في مجلس إدارة البنك التجاري وبين المناصب المحظورة وهي المناصب التالية:

- رئيس أو نائب رئيس مجلس إدارة لأكثر من شركتين مدرجتين مقرهما في قطر؛
- عضو مجلس إدارة في أكثر من ثلاث شركات مساهمة مقرها في قطر؛
- عضو مجلس إدارة يجمع بين عضويتين في شركتين مدرجتين مقرهما في قطر تمارسان نشاطاً متجانساً.

بالإضافة إلى ذلك، يعيد أعضاء مجلس الإدارة المستقلون سنوياً تأكيد وضعهم المستقل.

تعتبر مناصب رئيس مجلس إدارة البنك التجاري، ونائب الرئيس والعضو المنتدب والرئيس التنفيذي للمجموعة مناصب منفصلة ومختلفة، فيحظر على رئيس مجلس الإدارة أن يشغل منصب الرئيس التنفيذي للمجموعة أو أي منصب إداري آخر بدوام كامل في البنك التجاري وأن يحصل على راتب، وأن يشارك في أي لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة، وذلك وفقاً لميثاق الحوكمة.

تعمل لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة سنوياً على تقييم مجلس الإدارة من حيث ملائمة عدد أعضائه، ومن حيث التوازن المناسب بين المهارات والخبرات والخلفيات لضمان الفعالية المثلى كجزء من عملية التقييم الذاتي للمجلس التي يرد تفصيلها في القسم ٣,٤.

يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بصفات شخصية ومهارات تقنية للقيام بالأدوار المسندة إليهم بشكل فعال ولتوفير القيادة والإشراف على الإدارة، وتشمل متطلبات جميع أعضاء المجلس تعليمات نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية وتعليمات

إن المهام الكاملة لرئيس مجلس الإدارة وفقاً لتعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي ونظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية موجودة بالتفصيل في ميثاق مجلس الإدارة، بالإضافة إلى مهام العضو المنتدب.

٣,٥,٢ مجلس الإدارة

يتولى مجلس الإدارة مسؤولية إدارة البنك وممارسة الرقابة الفعالة على الإدارة التنفيذية لضمان إدارة أعمال البنك. تشمل المهام والمسؤوليات الرئيسية لمجلس الإدارة (على سبيل المثال لا الحصر):

- توفير التوجيه الاستراتيجي للبنك؛
- تعيين الرئيس التنفيذي للمجموعة ورؤساء الوحدات المستقلة؛
- مراجعة البيانات المالية للبنك والموافقة عليها والحرص على صحتها؛
- مراقبة الأداء المالي للبنك؛
- الإشراف على إطار للضوابط الداخلية؛
- الإشراف على إطار إدارة المخاطر؛
- الإشراف على نظام الحوكمة في البنك.

إنّ المسؤوليات الكاملة للمجلس محدّدة بشكل واضح في النظام الأساسي للبنك، وميثاق الحوكمة، وميثاق مجلس الإدارة، وذلك طبقاً للمادة (٨) من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

يقوم كلّ عضو من أعضاء مجلس الإدارة بواجباته المؤتمن عليها بأمانة وإخلاص بما يتماشى مع القواعد المنصوص عليها في القوانين والأنظمة المعمول بها، بما فيها تعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي، ونظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، ووثائق إدارة البنك، ويُنظر من أعضاء مجلس الإدارة أن يكونوا على اطلاع دائم وأن يعملوا بحسن نية وحرص تام، بما يحقق مصلحة البنك وكلّ المساهمين وأصحاب المصالح في الوفاء بمسؤولياتهم ومهامهم تجاه البنك.

وشملت معايير التقييم الإشراف على وظائف الرقابة، والتحقق مما إذا كانت سياسات وأنظمة إدارة المخاطر والرقابة الداخلية تُنفذ بفعالية من قبل الإدارة.

وقد وافقت لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المبنية عن مجلس الإدارة على عملية التقييم الذاتي الخاصة بمجلس الإدارة واللجان المبنية عنه، وتبّت مراجعة النتائج حرصاً على التزام مجلس الإدارة واللجان المبنية عنه وكلّ عضوٍ من أعضاء مجلس الإدارة بمواصلة تحسين أداءهم لأدوارهم ومسؤولياتهم من ناحية الفعالية والكفاءة. في القسم ٢ من الإفصاحات، تم إدراج ملخصٍ رئيسيٍّ للتقييم الذاتي لأعضاء مجلس الإدارة واللجان المبنية عنه طبقاً للمادة (٤,٧) من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

التدريب

يتمّ تعزيز خبرات مجلس الإدارة من خلال البرنامج التعليمي المستمر لأعضاء المجلس. وقد خضع المجلس لبرنامج التدريب السنوي الخاص بالحوكمة، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والإستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة في عام ٢٠٢٥ والذي وافقت عليه لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المبنية عن مجلس الإدارة لضمان اطلاعهم على أحدث الأنظمة والممارسات المحلية والدولية. كما تلقى مجلس الإدارة في العام ٢٠٢٥ تدريباً في مجال الأمن السيبراني وفقاً لتعميم مصرف قطر المركزي رقم (٤) لسنة ٢٠١٨.

٣,٥ مسؤوليات مجلس الإدارة

٣,٥,١ رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

إنّ رئيس مجلس الإدارة هو رئيس البنك التجاري ويمثله أمام الغير، وهو مسؤولٌ في المقام الأول عن ضمان الإدارة السليمة للبنك التجاري بطريقة فعّالة ومثمرة، ويعمل على تحقيق مصالح البنك والشركاء والمساهمين وأصحاب المصالح.

ومن مهام العضو المنتدب تقديم الدعم اللازم لرئيس مجلس الإدارة لإدارة اجتماعات المجلس، الإشراف على الرئيس التنفيذي للمجموعة وتقديم التوجيهات اللازمة له لتحقيق استراتيجية البنك، مراقبة أداء البنك ودعم رئيس مجلس الإدارة في الإشراف على شؤون الشركة والحوكمة.

٣,٥,٣ المسائل المحفوظة لمجلس الإدارة

من بين المسائل التي تستدعي موافقة مجلس الإدارة بعض السياسات المكتوبة وفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي للبنوك وتعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي، ونظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، والقوانين والأنظمة الأخرى المعمول بها، ووثائق إدارة البنك.

خضعت سياسة المخاطر بالبنك (بيان تقبّل المخاطر) وسياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وسياسة مكافآت الموظفين وسياسة توزيع الأرباح لمراجعة سنوية إلزامية في ٢٠٢٥.

وافق مساهمو البنك على سياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وسياسة مكافآت الموظفين وسياسة توزيع الأرباح، في الجمعية العامة العادية في ٢٠ مارس ٢٠٢٥.

يتعيّن على مجلس الإدارة الموافقة على معاهدات ذات طبيعة محدّدة وتتجاوز مبلغاً معيّناً على النحو المنصوص عليه في تفويض صلاحيات مجلس الإدارة، والقوانين واللوائح المعمول بها.

٣,٦ اجتماعات مجلس الإدارة

عقد مجلس الإدارة تسعة اجتماعات خلال العام ٢٠٢٥، وفق التواريخ وتفاصيل الحضور الواردة في القسم ٣ من الإفصاحات، إن الدعوات، وتواتر المشاركة، وقرارات اجتماعات مجلس الإدارة متماشية مع تعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي، ولمواد نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، والنظام الأساسي للبنك التجاري، وميثاق مجلس الإدارة. توكل إلى أمانة سرّ مجلس الإدارة مهمة تحضير محاضر اجتماعات المجلس، التي تشمل تفاصيل المسائل التي ينظر فيها المجلس والقرارات المتخذة، بما في ذلك أية تحفظات يعرب عنها الأعضاء. يتمّ تعميم مسودات المحاضر على جميع أعضاء المجلس لكي يسجّلوا تعليقاتهم. ويعتمد مجلس الإدارة رسمياً مسودة المحضر في الاجتماع التالي. ومن ثمّ تحفظ أمانة سرّ مجلس الإدارة محاضر اجتماعات المجلس.

نُعدّ أمانة سرّ مجلس الإدارة مسودة جدول أعمال اجتماعات مجلس الإدارة. وبعد أن يوافق عليها رئيس مجلس الإدارة، تُرسَل المسودة عادةً إلى الأعضاء قبل ما لا يقلّ عن ١٠ أيام من موعد عقد اجتماع المجلس. ويتيحّ كلّ أعضاء مجلس الإدارة بحق الوصول الكامل وفي الوقت المناسب إلى المعلومات ذات الصلة.

٣,٧ أمانة سرّ مجلس الإدارة

في العام ٢٠١٨، عيّن مجلس الإدارة السيّدة/ ماري تيريز لبس أوجيه، أمانة سرّ للمجلس ورئيسةً لإدارة شؤون الشركة بالبنك التجاري وفقاً لنظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية وتعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي.

من خلال منصبها كأمانة سرّ مجلس الإدارة، ووفقاً لنظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية وتعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي، تقدّم السيّدة/ ماري تيريز لبس أوجيه، الدعم الإداري لأعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة ورئيس مجلس الإدارة لتسهيل تنفيذ كافة مهامهم.

تمنّع كلّ أعضاء مجلس الإدارة بإمكانية الحصول على مشورة أمانة سرّ مجلس الإدارة وخدماتها، وهي مسؤولة عن ضمان قيام مجلس الإدارة باتباع إجراءات صحيحة وتقديم المشورة للمجلس بشأن كلّ المسائل المتعلقة بحوكمة الشركات.

٤. اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

بغية زيادة فعالية إشراف مجلس الإدارة على أنشطة البنك المختلفة والمخاطر التي يتعرّض لها بطريقة مستقلة ومهنية، أنشأ المجلس لجاناً مفوّضة بمسؤوليات وصلاحيات محدّدة للتصرّف بالنسبة عنه، بالإضافة إلى ذلك، وتماشياً مع التزامها بمبادئ حوكمة الشركات، تلبّي اللجان التي أنشأها مجلس الإدارة المتطلبات التي تحدّدها أنظمة حوكمة الشركات المعمول بها.

قام مجلس الإدارة بتشكيل أربع لجان منبثقة عن مجلس الإدارة هي:

١. لجنة التدقيق
٢. لجنة المخاطر والالتزام
٣. اللجنة التنفيذية
٤. لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة

لكلّ لجنة من اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة دور وواجبات وسلطات تفصيلية محدّدة كما أقرّها المجلس، وينصّ عليها ميثاق اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة المعتمد من قبله. لقد تمّ إعداد ميثاق اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة مع مراعاة المتطلبات

الأنشطة خلال العام

قامت لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة بالأنشطة الرئيسية التالية:

- راجعت البيانات المالية المرحلية والسنوية للبنك وأوصت المجلس باعتمادها؛
- راجعت ووافقت على نطاق خطط التدقيق الداخلية لعام ٢٠٢٥؛
- أشرفت على اعمال المدققين الخارجيين على مدار العام ورفعت توصيات بشأن إعادة تعيينهم؛
- راجعت التقارير المحاسبية والمالية العامة وغيرها من النقاط التي تقدمت بها الإدارة والمدققون الداخليون والخارجيون، بما في ذلك مراجعة كل التقارير الصادرة عن إدارة التدقيق الداخلي في البنك (والتي تشمل مراجعات الائتمان وتقارير التحقيقات وتقارير مصرف قطر المركزي)؛
- استعرضت التقدم الذي أحرزه البنك بشأن الملاحظات التي رفعت في تقارير التدقيق الداخلي، وكتاب الإدارة الذي وضعه المدقق الخارجي، وتقارير التدقيق، وتقرير التفتيش الخاص بمصرف قطر المركزي؛
- عقدت كل شهرين على الأقل اجتماعات خاصة مع رئيس التدقيق الداخلي من دون وجود الإدارة التنفيذية؛
- راجعت ووافقت على ميثاق التدقيق الداخلي ومنهجيته وقارنتها بمعايير معهد المدققين الداخليين (IIA)؛
- راجعت ووافقت على تقرير تقييم إدارة الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية COFR؛
- راجعت التحديثات الدورية لجمعية الأنشطة التي تقوم بها إدارة التدقيق الداخلي في بنك الترتاتيف؛
- راجعت النتائج الصادرة عن تدقيق مكافحة غسل الأموال لبنك الترتاتيف حسب تعليمات مصرف قطر المركزي؛
- وافقت على رفع مستوى مكافآت موظفي التدقيق الداخلي من المواطنين؛
- وافقت على تعيين موظفي التدقيق الداخلي؛
- وافقت على ميزانية التوظيف الجديدة؛
- وافقت على طلب إجازة "كبير مدققي تكنولوجيا المعلومات وأمن المعلومات"؛
- وافقت على الميزانية المخصصة للتعاقد مع شركة بشأن تطبيق نظام التدقيق الموحد الجديد؛
- وافقت على أهداف التدقيق الداخلي لعام ٢٠٢٥.

الرقابية، بما فيها المادة (٤) من نظام حوكمة الشركات الجديد الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، والمبدأ الرابع من تعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي، وقانون الشركات التجارية، والممارسات الرائدة في حوكمة الشركات.

إن أعضاء لجان مجلس الإدارة الأربعة ورؤسائها مدرجون في القسم ٤ من الإفصاحات. لا يتولى أي عضو مجلس إدارة رئاسة أكثر من لجنة من اللجان التي يشكلها المجلس، وطبقاً للمبدأ الرابع من تعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي والمادة (١) من نظام حوكمة الشركات الجديد الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، رئيس مجلس الإدارة ليس عضواً في أي لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة.

٤.١ لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة

إن لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة مسؤولة أولاً عن الإشراف على جودة ونزاهة عمليات المحاسبة وتدقيق الحسابات والرقابة الداخلية وعمليات إعداد التقارير المالية للبنك، وتحديد المعايير وآليات الرقابة لكل الأنشطة التي تنطوي على مخاطر نطاق البنك بأكمله. إن دور اللجنة ومسؤولياتها وتكوينها ومتطلبات الانسحاب إليها موثقة بالكامل في ميثاق اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.

إن أعضاء لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة مدرجون في القسم ٤ من الإفصاحات. طبقاً لتعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي ولنظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، يكون رئيس اللجنة وأعضاء لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة أعضاء مستقلين، ولا يكون أعضاء هذه اللجنة أعضاء في أي لجنة أخرى.

طبقاً لمبدأي الشفافية والاستقلالية، تتبع إدارة التدقيق الداخلي في البنك مباشرة لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة، حيث يكون رئيس إدارة التدقيق الداخلي مسؤولاً عن تقديم التقارير والملاحظات للجنة على أساس دوري وحسب الحاجة.

وأصبحت لجنة المخاطر والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة مسؤولة عن تحديد المتطلبات والمعايير والآليات الخاصة بالالتزام ومراقبة الجرائم المالية، بما في ذلك مكافحة غسل الأموال، ومكافحة تمويل الإرهاب، ومكافحة العمليات الاحتيالية، ومكافحة الرشوة والفساد وحماية خصوصية البيانات الشخصية، ومتطلبات فاتكا / معايير الإبلاغ المشترك، فيما يتعلّق بجمع الأنشطة التي تنطوي على مخاطر ذات صلة على نطاق البنك بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، مدى تقبّل مخاطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعقوبات، كما أصبحت مسؤولة عن الإشراف على أداء الشركات التابعة والخاضعة للتنظيم فيما يتعلّق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعقوبات، وتماشياً مع مبدأ الشفافية والاستقلالية، ترفع وحدة الالتزام ومراقبة الجرائم المالية في البنك التقارير مباشرة إلى لجنة المخاطر والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة، حيث يكون رئيس قطاع الالتزام مسؤولاً عن تقديم التقارير والملاحظات إلى اللجنة على أساس دوري وحسب الحاجة، بالإضافة إلى الإبلاغ عن حالة تنفيذ إجراءات مخاطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعقوبات على نطاق البنك والشركات التابعة له الخاضعة للتنظيم.

الأنشطة خلال العام

قامت لجنة المخاطر والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة بالأنشطة الرئيسية التالية المتعلقة بالمخاطر:

- راجعت وصادقت على مدى تقبّل المخاطر، ومستويات تقبّل المخاطر، وحدود المحفظة، بما في ذلك الحدود على مستوى البنك، وكذلك على مستوى وحدة الأعمال التجارية الاستراتيجية (SBU) للخدمات المصرفية الخاصة بالشركات، والخدمات المصرفية للمؤسسات، والخدمات المصرفية للأفراد بشكل منفصل؛
- راجعت أهم المخاطر التي يواجهها البنك وتأثيراتها وسيناريوهاها؛
- راجعت حالة القضايا القانونية المرفوعة من البنك أو ضده فضلاً عن التقدم الذي تمّ إقراره بشكل دوري؛
- راجعت واعتمدت اختصاصات لجنة إدارة المخاطر وتغيير المنتجات المنبثقة عن الإدارة التنفيذية؛
- راجعت ووافقت على تطوير السياسة الجديدة وتتبعها، وسياسة حوكمة الذكاء الاصطناعي؛
- راجعت ووافقت على سياسة الائتمان للأفراد، والسياسة القانونية، وسياسة مبيعات الخزينة المحدثة؛

- راجعت برنامج ضمان الجودة والتحسين التي أجرتها إدارة التدقيق الداخلي، بناءً على متطلبات معهد المدقّقين الداخليين، لضمان الالتزام لمعايير معهد المدقّقين الداخليين؛
- وافقت على الخدمات الإضافية غير المتعلقة بضمان الجودة والتي سيتم تنفيذها من قبل الخارجيين؛ و
- قدمت تقرير التدقيق الداخلي السنوي إلى مجلس الإدارة استناداً إلى متطلبات الحوكمة.

ينبغي على لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة الاجتماع على الأقل أربع مرّات في السنة، خلال العام ٢٠٢٥، عقدت لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة ما مجموعه احد عشر اجتماعاً، وتمّ توثيق محاضر هذه الاجتماعات حسب الأصول.

إنّ تواريخ وتفاصيل حضور اجتماعات اللجنة مدرجة في القسم ٥.١ من الإفصاحات.

٤.٢ لجنة المخاطر والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة

فوّض مجلس الإدارة لجنة المخاطر والالتزام المنبثقة عن المجلس بمهام مراقبة المخاطر، بما فيها على سبيل المثال لا الحصر: رأس المال، وتركيز الائتمان، وسعر الفائدة، والسيولة، والأسواق، والتشغيل، والإنترنت والتكنولوجيا، والنماذج، واستمرارية الأعمال، والمخاطر الاستراتيجية، ومخاطر السمعة، والإستدامة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركة. إنّ لجنة المخاطر والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة مسؤولة عن تقديم المشورة لمجلس الإدارة حول مدى تقبّل البنك للمخاطر بشكل عام ومستقبلي، والإشراف على تنفيذ الإدارة التنفيذية لـ"بيان تقبّل المخاطر"، والإبلاغ عن حالة ثقافة المخاطر في البنك، والتفاعل مع رئيس قطاع المخاطر والإشراف عليه. إنّ دور لجنة المخاطر والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة ومسؤولياتها وتكوينها ومتطلبات الانتساب إليها موثقة بالكامل في ميثاق لجان المجلس، وأعضاء لجنة المخاطر والالتزام في مجلس الإدارة مدرجون في القسم ٤ من الإفصاحات.

تقوم لجنة المخاطر والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة بالرقابة على كلّ المخاطر على مستوى البنك من خلال لجنة المخاطر (MRC) التابعة للإدارة التنفيذية، والرئيس التنفيذي للمجموعة، ورئيس قطاع المخاطر، وتقدّم توجيهات إدارة المخاطر من خلال الرئيس التنفيذي للمجموعة ورئيس قطاع المخاطر.

- راجعت ووافقت على هيكليّة تنظيم إدارة المخاطر المحدّثة لتأكّد من توقّر المهارات المناسبة لدى الإدارة للقيام بأنشطتها بعناية؛
 - راجعت ووافقت على بعض تفويضات الصلحيّات؛
 - راجعت تفويض الاستئثار، بما في ذلك استراتيجيّة محافظ الاستئثار، وحدودها، ومنتجاتها والمحفظة الرئيسيّة ومقاييس مسؤوليّة الأصول بما في ذلك معدّل الفائدة على الودائع، والهدية، والممولين، والتركّزات، والمخاطر الجغرافيّة؛
 - راجعت بشكل دوري محفّظات قروض البنك، ومؤشّرات التركّز، وكفاية الخسائر الائتمانية المتوقعة، والإجراءات المتخذة لضمان استقرار جودة الائتمان؛
 - راجعت وضع المخاطر على مستوى المجموعة بشأن الأمور الحرجة والإجراءات التي اتخذها فريق الإدارة؛
 - وافقت على السياسات المتعلقة باختيارات الضغط، والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩، ومخاطر السوق، وإدارة استمرارية الأعمال، وخطة التعافي، وعملية تقييم كفاية رأس المال الداخلي؛
 - راجعت جميع الغرامات التنظيميّة ذات الصلة لعام ٢٠٢٥؛
 - راجعت معدّل التعرّف واستراتيجيّات المعالجة خلال العام ٢٠٢٥؛
 - تحليل مخاطر النظراء والتطوّر الذي أحرزه البنك في مقياس مخاطر السوق؛
 - راجعت مصفوفة تقييم الأداء المعزّزة؛
 - أشرفت على الإجراءات التي اتخذتها لجنة المخاطر المبنية عن الإدارة التنفيذية على مدار العام، بالإضافة إلى التصديق على قرارات لجنة المخاطر المبنية عن الإدارة التنفيذية التي تستلزم موافقة لجنة المخاطر والالتزام المبنية عن مجلس الإدارة؛
 - راجعت ووافقت على الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال CAAP، واختيارات الضغط، ورأس المال وخطة التعافي؛
 - راجعت أداء نماذج المخاطر المستخدمة في البنك ووافقت على نتائج التحقق؛
- قامت لجنة المخاطر والالتزام المبنية عن مجلس الإدارة بالأنشطة الرئيسيّة التالية المتعلقة بالالتزام:
- راجعت خطة الالتزام ومكافحة الجرائم المالية السنوية لعام ٢٠٢٥ وحدثت السياسات وبيان تقبل المخاطر وصادقت عليها؛
 - أشرفت على حالة تنفيذ خطة الالتزام ومكافحة الجرائم المالية لعام ٢٠٢٥؛

- راجعت وصادقت على قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتقبّل مخاطر العقوبات، وتقارير مراقبة الالتزام، وقرارات لجنة المخاطر والالتزام المبنية عن الإدارة التنفيذيّة؛
- راجعت وصادقت على تقارير تقييم الالتزام ومخاطر الاحتياّل وتقارير التحقيقات في عمليّات الاحتياّل والمستجذبات المتعلّقة بخطة الحد من مخاطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
- راجعت التعاميم والكتب الرئيسيّة الصادرة عن مصرف قطر المركزي والهيئات التنظيميّة الأخرى المعنيّة بمكافحة الجرائم المالية؛
- راجعت التحديثات التي طالت سياسة اعرف عميلك والعناية الواجبة المستمرة للعملاء وشكاوى حماية المستهلك؛
- راجعت تقرير مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال لعام ٢٠٢٤ وصادقت عليه؛
- راجعت العلاقات مع البنوك المرسلّة الجديدة ووافقت عليها؛
- راجعت ودرست نتائج تقييم مخاطر الأعمال على مستوى البنك لعام ٢٠٢٤ (BRA) ووافقت عليها؛ راجعت ودرست نتائج التقييم السنوي لفعالية سياسات وإجراءات وأنظمة وضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
- راجعت ميزانية إدارة الالتزام لعام ٢٠٢٦ ووافقت عليها؛
- راجعت قائمة الأشخاص المعرضين سياسياً وصادقت عليها؛
- راجعت نتيجة التقييم الذاتي السنوي التنظيمي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ينبغي على لجنة المخاطر والالتزام المبنية عن مجلس الإدارة الاجتماع على الأقلّ أربع مرّات في السنة. خلال العام ٢٠٢٥، عقدت لجنة المخاطر والالتزام المبنية عن مجلس الإدارة ثمانية اجتماعات وتمّ توثيق محاضر هذه الاجتماعات حسب الأصول.

إنّ تواريخ وتفصيل حضور اجتماعات اللجنة مدرجة في القسم ٥.٢ من الإفصاحات.

٤.٣ اللجنة التنفيذية المبنية عن مجلس الإدارة

إنّ اللجنة التنفيذية المبنية عن مجلس الإدارة مسؤولة عن الموافقة على التسهيلات الائتمانيّة والاستثمارات الكبيرة ضمن الحدود التي يوافق عليها مجلس الإدارة. كما أنّ اللجنة التنفيذية المبنية عن مجلس الإدارة مسؤولة عن الموافقة على الإستراتيجيات والخطط والميزانيات / الأهداف والسياسات والإجراءات والأنظمة بالإضافة إلى مراجعة أداء البنك.

٤,٤ لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة

تتولّى لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة في مجلس الإدارة مسؤولية تقييم إطار المكافآت والأجور لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين، بناءً على أداء البنك وأهدافه على المدى الطويل. إنَّ اللجنة مسؤولة أيضاً عن التوصية بتعيين أعضاء مجلس الإدارة وإعادة ترشيحهم للانتخاب من قبل الجمعية العامة، والتوصية بتعيينات الإدارة التنفيذية، والإشراف على تدريب أعضاء مجلس الإدارة فيما يتعلّق بحوكمة البنك، وإجراء التقييم الذاتي السنوي لأداء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه. بالإضافة إلى ذلك، إنَّ اللجنة مسؤولة أولاً عن تولّي المسائل المتعلقة بالحوكمة، كما أنّ لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة مسؤولة عن الإشراف على استراتيجيّة استدامة البنك وأدائه (البيئية والاجتماعية والحوكمة).

إنَّ أعضاء لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة مدرجون في القسم ٤ من الإفصاحات، ودور اللجنة ومسؤولياتها وتكوينها ومتطلبات الترشيح إليها موثّقة في ميثاق اللجان المنبثقة عن المجلس.

الأنشطة خلال العام

في خلال العام، قامت اللجنة بالأنشطة الرئيسية التالية:

- وافقت على سياسات البنك المتعلقة بمكافآت أعضاء مجلس الإدارة والموظفين؛
- وافقت على إطار عمل البنك لعام ٢٠٢٤ المتعلق بحوافز الموظفين وإرجاء المكافآت؛
- وافقت على مسائل تتعلق ببرنامج الحوافز طويلة المدى؛
- راجعت التقييم الذاتي السنوي لأداء المجلس واللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة؛
- راجعت برنامج البنك التدريبي السنوي الذي يُعطى لكل أعضاء المجلس؛
- راجعت وقّعت التحديتات التي طالت ممارسات الحوكمة الدوليّة والمحليّة. لا سيّما نظام الحوكمة الجديد الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية والتي قد يكون لها تأثير على كفاءة عمل البنك وإدارته لسياسات الحوكمة، وأوصت بإجراءات ضروريّة؛

إنَّ دور اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة ومسؤولياتها وتكوينها ومتطلبات الانسحاب إليها موثّقة بالكامل في ميثاق اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة وأعضاء اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة مدرجون في القسم ٤ من الإفصاحات.

الأنشطة خلال العام

في خلال العام، قامت اللجنة بالأنشطة الرئيسية التالية:

- راجعت ووافقت على التسجيلات الائتمانية وفقاً للصلاحيات المفوضّة إليها؛
 - أوصت مجلس الإدارة بتسجيلات ائتمانية تتجاوز ١٠٪ من رأس مال البنك واحتياطياته؛
 - راجعت مخاطر البلدان والمؤسسات المالية وأوصت مجلس الإدارة بتعديلات للمخاطر الائتمانية الدولية؛
 - راجعت جميع السياسات المتعلقة بتنظيم البنك وعملياتها بما في ذلك جميع الصلاحيات اللازمة التي تستلزمها الإدارة التنفيذية في تنفيذ مسؤولياتها ووافقت عليها (باستثناء السياسات التي تخضع لمراجعة لجنة معنيّة أخرى تابعة لمجلس الإدارة على النحو المنصوص عليه في تفويض الصلاحيات في مجلس الإدارة)؛
 - تلقّت تقارير عن الأداء المالي والتشغيلي للبنك وقّعت مؤشرات الأداء الرئيسية مقابل الاستراتيجيات المرافقة لها؛
 - راجعت موازنات المصروفات التشغيلية والرأسمالية للبنك ووافقت عليها؛
 - بيّنت في مسائل متعلّقة بالرعاية؛ و
 - بيّنت في جميع المسائل المتعلقة بمباني البنك وعمليات الاستحواذ على العقارات وبيعها؛
- ينبغي على اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة الاجتماع على الأقلّ ست مرّات في السنة.

خلال العام ٢٠٢٥، عقدت اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة عشرين اجتماعاً وتمّ توثيق محاضر هذه الاجتماعات حسب الأصول.

إنَّ تواريخ وتفاصيل حضور اجتماعات اللجنة مدرجة في القسم ٥,٣ من الإفصاحات.

يبلغ الحد الأقصى للمكافأة السنوية لرئيس مجلس الإدارة ٢,٥ مليون ريال قطري، والحد الأقصى للمكافأة السنوية لأعضاء مجلس الإدارة مقابل المشاركة في المجلس ٢ مليون ريال قطري. ويبلغ الحد الأقصى للمكافآت الإضافية لأعضاء مجلس الإدارة مقابل المشاركة في أي من لجان مجلس الإدارة ٣٠٠,٠٠٠ ألف ريال قطري لكل عضو. كما يجب ألا يتجاوز إجمالي قيمة المكافآت التي يتقاضاها جميع أعضاء مجلس الإدارة مجتمعين ٥٪ من صافي أرباح البنك بعد خصم الاستهلاك والتحويل إلى الاحتياطي القانوني وتوزيع أرباح لا تقل عن ٥٪ من رأس المال البنك المحرر.

عند تحديد مبلغ المكافأة لأعضاء مجلس الإدارة، تقوم لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المبنية عن مجلس الإدارة بتقييم أداء البنك مقارناً ببطاقة أداء البنك، والتي يتم ترجيحها لكل مقياس أداء بالنسبة إلى أهميته بالنسبة إلى استراتيجية البنك المعتمدة من قبل مجلس الإدارة ويتضمن:

- مؤشرات الأداء الرئيسية للربحية؛
- مؤشرات الأداء الرئيسية للمخاطر؛
- مؤشرات الأداء الرئيسية المتعلقة بالكفاءة؛
- متوسط درجات الأداء للسنوات الثلاث الأخيرة؛
- التصنيف الخارجي على المدى الطويل؛
- مؤشرات الأداء الرئيسية للتحوّل الرقمي؛
- مؤشرات الأداء الرئيسية البيئية والاجتماعية والحوكمة.

توافق لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المبنية عن مجلس الإدارة على سياسة المكافآت السنوية لأعضاء مجلس الإدارة بما يتوافق مع تعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي، المبدأ ٧ والمادة ٨ من نظام الحوكمة الجديد الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، ويقوم المجلس بشكل منتظم بتقييم وقياس المخاطر التي ينطوي عليها تحديد الحوافز والتعويضات ودفعها وبمراجعة خطة المكافآت وفقاً لذلك.

تمّ الإفصاح عن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة لعام ٢٠٢٥ في القسم ٦ من الإفصاحات، بشرط الحصول على موافقة المساهمين عليها في الجمعية العامة العادية.

- وافقت على تقرير الحوكمة وتقرير الاستدامة الخاصين بالبنك وتمّ أوصلت بهما لمجلس الإدارة لإعطاء الموافقة الأخيرة عليها؛
- وافقت على حزمة التعريف الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة، وأوصت بها إلى المجلس للمصادقة عليها؛
- وافقت على خطة التعاقب الوظيفي للإدارة التنفيذية، وعرضتها على مجلس الإدارة مع توصيات بالموافقة عليها؛
- وافقت على إطار اللجان المبنية من الإدارة التنفيذية وتبعيةها بالتسلسل الإداري، وأوصت بها إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها؛
- وافقت على سياسات انتخاب أعضاء مجلس الإدارة والنماذج ذات الصلة، وأوصت بها إلى المجلس للموافقة عليها؛
- نقدت قرار مجلس الإدارة بفتح باب الترشيح لعضوية المجلس، وأعدت المبادئ والمعايير لاختيار المرشحين الأكثر تأهيلاً وفقاً لنظام الحوكمة الجديد الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية واللوائح المعمول بها؛
- استلمت وقيمت طلبات الترشح لعضوية مجلس الإدارة ووضعت قائمة مختصرة بها، ورفعت تقرير التقييم، مع قائمة بالمرشحين الموصى بهم ومبررات التوصية إلى مجلس الإدارة للموافقة النهائية.

ينبغي على اللجنة الاجتماع على الأقل أربع مرّات في السنة. وخلال العام ٢٠٢٥، عقدت لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المبنية عن مجلس الإدارة خمسة اجتماعات، وتمّ توثيق محاضر هذه الاجتماعات على النحو الواجب.

إنّ تواريخ وتفاصيل حضور اجتماعات اللجنة مدرجة في القسم ٥,٤ من الإفصاحات.

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

إنّ المبادئ المتعلقة بمكافآت أعضاء مجلس الإدارة واردة في النظام الأساسي للبنك، وميثاق الحوكمة وميثاق اللجان المبنية عن مجلس الإدارة وسياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة.

إنّ سياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة متوافقة مع كتاب مصرف قطر المركزي رقم ١٥٠٧/٢٠٢٣ بتاريخ ١١ يونيو ٢٠٢٣ بشأن سقف ومحددات تقدير مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ومصفوفة تقييم الأداء الصادرة عن مصرف قطر المركزي.

خطة الحوافز طويلة الأمد تحت صلاحيات لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المبنية عن مجلس الإدارة.

يتحتم على الإدارة التنفيذية وكبار الموظفين والوظائف الرئيسية التي تنشأ عنها المخاطر تأجيل جزء من علاواتهم الشخصية، بحيث يؤجل سداد ٥٠٪ من المكافأة الممنوحة على مدى ثلاث سنوات من تاريخ منح المكافأة، مع أحكام الخصم والاسترداد .

تم الإفصاح عن مكافآت الإدارة التنفيذية في البيانات المالية الموحدة للبنك ضمن التقرير السنوي لعام ٢٠٢٦ فقرة رقم ٣٩.

لا تُصرف أي بدلات إضافية لأفراد الإدارة التنفيذية العليا مقابل عضويتهم في مجالس إدارة الشركات التابعة المحلية أو في لجان الإدارة.

إنّ سياسة مكافآت الموظفين السنوية للبنك (شروط الحصول على موافقة المساهمين في الجمعية العامة العادية للبنك) مدرجة في القسم ٧.

٥. الإدارة التنفيذية

يتحمّل مجلس الإدارة المسؤولية النهائية عن إدارة البنك، إلاّ أنّه يفوض مسؤولية الإدارة التنفيذية اليومية للبنك التجاري إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة، وإلى الإدارة التنفيذية من خلال الرئيس التنفيذي للمجموعة. يجب أن يكون تفويض الصلاحيات هذا ضمن الحدود المفضّلة في وثيقة تفويض الصلاحيات الخاص بمجلس الإدارة والتسلسل التراتبي المعتمد من مجلس الإدارة للوظائف المستقلة.

تحتوي الإدارة التنفيذية مجموعة من كبار موظفي البنك الذين يتهمّعون بأهليّة عالية ويرأسهم الرئيس التنفيذي للمجموعة، ويقومون بتنفيذ العمليات والأنشطة وقرارات مجلس الإدارة وفقاً للاستراتيجيات والسياسات الموافق عليها من قبل مجلس الإدارة وهيكلية مخاطر البنك. تساهم الإدارة التنفيذية في تنفيذ نظام الحوكمة بشكل سليم وتطويره وتضمن تنفيذ العمليات بطريقة فعّالة وآمنة وسليمة، والالتزام بالسياسات والإجراءات الداخليّة السارية للبنك والقوانين والأنظمة الخارجيّة المعمول بها. إنّ موجزات تعريفية بالإدارة التنفيذية مدرجة في القسم ٨ من الإفصاحات.

يمكن الاطلاع على سياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة السنوية في القسم ٦ وهي تخضع لموافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العامة للبنك.

مكافآت الإدارة التنفيذية

توافق لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المبنية عن مجلس الإدارة أيضاً على خطة المكافآت السنوية للإدارة التنفيذية والموظفين. تحدّد هذه الخطة هيكلية التعويضات للإدارة التنفيذية والموظفين، والتي تتسم بالتنافسية بالنسبة إلى السوق وتكافؤ الأداء الذي يساهم في نمو البنك وربحيته، وتتوافق مع استراتيجيّة البنك. عام ٢٠١٨، كان البنك التجاري أوّل بنك في قطر يقدم مكافآت مؤجلة للإدارة التنفيذية مع أحكام بحق الرجوع عنها في حال الخصم والاسترداد، وذلك تماشياً مع أفضل الممارسات الدوليّة والحوكمة الرشيدة.

المكافآت المرتبطة بالأداء المستدام:

وافق مساهمو البنك في الجمعية العامة العادية في ٢٠ مارس ٢٠٢٥ على سياسة مكافآت الموظفين المعتمدة مع كافة موظفي البنك.

وفقاً لهذه السياسة، يستعرض مجلس الإدارة في البنك التجاري بانتظام التعويضات والفوائد للتأكد من:

- الدفع بانصاف وبشكل تنافسي؛
- مكافأة أصحاب الأداء العالي؛
- إدارة المخاطر من خلال:
 - النظر في التوازن بين الراتب والحوافز؛
 - مراعاة التوازن بين الربح والمخاطر والأفق الزمني المرتبط بتلك المخاطر؛ و
 - ربط نسبة من مكافآت موظفي الإدارة العليا مباشرة بأداء البنك على المدى الطويل وبمصالح المساهمين.

بهدف تعزيز الثقافة المستندة على الأداء والاستدامة، وضع البنك التجاري إطاراً متغيّراً للمكافآت يعتمد على بطاقة أداء متوازنة للشركات تشمل مقاييس المخاطر لتحديد مجموع المكافآت. ينبغي تحقيق الحد الأدنى من الأداء المطلوب حتى يتراكم مجموع المكافآت على أن لا يتجاوز الحد الأقصى المتفق عليه. تندرج إدارة

١. اللجنة التنفيذية (EXCO)
 - قسم الاستدامة
٢. لجنة الموارد البشرية
٣. لجنة التكنولوجيا والعمليات
 - قسم أمن المعلومات والأمن السيبراني
٤. لجنة الأصول البديلة
٥. لجنة الائتمان
٦. لجنة الموجودات والالتزامات ورأس المال
 - قسم الاستثمار
٧. لجنة الإفصاح
٨. لجنة مراجعة الإجراءات التأديبية
٩. لجنة المخاطر
 - قسم المخاطر التشغيلية
 - قسم المنتجات الجديدة
 - قسم مكافحة عمليات الاحتيال
١٠. لجنة المخاطر والالتزام
 - قسم السلوك المهني
 - قسم مراجعة العملاء وإنهاء العلاقة معهم

٧. إدارة المخاطر

تطبق إدارة المخاطر في البنك التجاري مبادئ الحوكمة السليمة للشركات لتحديد المخاطر وقياسها ومراقبتها والسيطرة عليها، وتحرص على أن تتماشى الأنشطة التي تنطوي على تقبل المخاطر المعقدة مع استراتيجية البنك ومستوى المخاطر المقبول. يعزز إطار العمل المساهمة الواضحة، والإشراف الفعّال، والتعامل المنضبط مع المخاطر على مستوى المؤسسة.

ضمانة لوجود بدلاء رفيعي المستوى ليحلّوا محلّ الأفراد الذين يشغلون حالياً مناصب قيادية أساسية لنجاح البنك، تمّ إدراج قسم يتعلّق بسياسة التعاقب الوظيفي في ميثاق الحوكمة يتناول الأدلة التي يتبناها البنك لضمان توافر واستخدام موظفين مؤهلين ومناسبتين يتمتّعون بمهارات قيادية مناسبة لتولّي مناصب قيادية رئيسية داخل البنك. يمكن للجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة ترشيح من تراه مناسباً لشغل أيّ منصب إداري تنفيذي.

التدريب

توجّب على المديرين التنفيذيين وجميع موظفي البنك إتمام دورات التدريب الإلزامية التالية في العام ٢٠٢٥:

- مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والدمشال للعقوبات
- مكافحة الرشوة والفساد
- التوعية بمكافحة الاحتيال
- مدونة قواعد السلوك والإبلاغ عن المخالفات
- إدارة الشكاوى
- قانون الالتزام الضريبي للحسابات الأجنبية/معيار الإبلاغ المشترك
- أمن المعلومات
- حماية خصوصية البيانات الشخصية
- مقدّمة إلى التميز في خدمة العملاء
- إدارة استمرارية الأعمال (خُصّصت للموظفين الجدد فقط خلال العام ٢٠٢٥)
- الإستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة (خُصّصت للموظفين الجدد فقط خلال العام ٢٠٢٥)
- مهمة التوعية السنوية حول أمن المعلومات - ٢٠٢٣ (خُصّصت للموظفين الجدد فقط خلال العام ٢٠٢٥)

٦. اللجان المنبثقة عن الإدارة التنفيذية

يعتمد الرئيس التنفيذي للمجموعة على عدد من اللجان المنبثقة عن الإدارة التنفيذية لتولي الإدارة اليومية للبنك.

في العام ٢٠٢٥، وافق مجلس الإدارة على إطار عمل مُعدّل للجان الإدارة وتعيينها بالتسلسل الإداري بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية ويعمل البنك حالياً على تنفيذه.

تشمل الهكونات الرئيسية لدارة المخاطر ما يلي:

المؤسسة، وتفصل التنظيم والسلطات والعمليات فيما يتعلق بكل جوانب إدارة المخاطر.

ثقافة المخاطر: تعكس القيم المشتركة، والمواقف، والكفاءات، والسلوكيات على مستوى البنك التي تؤثر على ممارسات الحوكمة والقرارات المتعلقة بالمخاطر لتعزيز ثقافة المخاطر السليمة:

يدعم نموذج خطوط الدفاع الثلاثة إطار إدارة المخاطر والحوكمة على مستوى البنك، موفرًا نهجًا منظمًا ومتسقًا لتحديد المخاطر وتقييمها وإدارتها والإشراف عليها عبر جميع أنشطة الأعمال.

أ. يحدد مجلس الإدارة التوجه العام من خلال تعزيز ثقافة مخاطر قوية، والتواصل بوضوح بشأن التوقعات المتعلقة بالتعامل المقبول مع المخاطر، والالتزام بمستوى المخاطر المقبول وحدوده المعتمدة من قبل البنك؛
ب. تتولى الإدارة التنفيذية تعزيز ثقافة المخاطر من خلال القيادة الفعالة، والحوكمة، وترتيبات الحوافز التي تشجع السلوكيات المناسبة.

خط الدفاع الأول: يشمل وحدات الأعمال والدعم، وهو مسؤول عن الملكية والإدارة اليومية للمخاطر الناجمة عن أنشطته. ويشمل ذلك تصميم الضوابط الفعالة وتنفيذها وتشغيلها، و الالتزام للسياسات والإجراءات المعمول بها، وتحديد المشكلات وتصعيدها ومعالجتها في الوقت المناسب.

تقبل المخاطر: يحدد المستوى الإجمالي للمخاطر وأنواع المخاطر التي يكون مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية مستعدين لتقبلها سعيًا لتحقيق أهداف البنك الاستراتيجية وخطته التشغيلية، بما يتماشى مع متطلبات رأس المال والسيولة والمتطلبات التنظيمية الأخرى المعمول بها.

خط الدفاع الثاني: يشمل وحدات إدارة المخاطر والالتزام، ويتولى إنشاء وصيانة أطر وسياسات ومنهجيات ومعايير إدارة المخاطر والالتزام في البنك، كما يوفر إشرافًا مستقلًا وتوجيهًا وتحديثًا بناءً لخط الدفاع الأول لضمان إدارة المخاطر ضمن حدود المخاطر المقبولة ووفقًا للمتطلبات التنظيمية والداخلية.

نظام إدارة المخاطر في البنك: يوفر إطار عمل على مستوى المؤسسة لتحديد المخاطر وإدارتها ومراقبتها والإبلاغ عنها بما يتماشى مع مستوى تقبل المخاطر الذي وافق عليه مجلس الإدارة. يغطي هذا الإطار المخاطر المالية الرئيسية، بما في ذلك مخاطر الائتمان والسوق والسيولة ورأس المال وأسعار الفائدة، بالإضافة إلى المخاطر غير المالية مثل المخاطر التشغيلية، و الالتزام لقوانين مكافحة الجرائم المالية (بما في ذلك مكافحة غسل الأموال والاحتيال المتعلق بالعملة)، ومخاطر الأمن السيبراني والتكنولوجيا، ومخاطر الأطراف الثالثة والتعاقد الخارجي، ومخاطر السلوك، ومخاطر الالتزام القانوني والتنظيمي، والمخاطر الاستراتيجية، ومخاطر السمعة، وتُدمج مخاطر الإستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة، بما في ذلك المخاطر المتعلقة بالمناخ، ضمن إطار حوكمة المخاطر ويتم الإشراف عليها من خلال ترتيبات حوكمة مناسبة.

خط الدفاع الثالث: يمثله التدقيق الداخلي، ويوفر ضمانات مستقلة وموضوعية للإدارة العليا ومجلس الإدارة بشأن كفاية وفعالية واستدامة حوكمة البنك وإدارة المخاطر وترتيبات والالتزام وبيئة الرقابة الداخلية.

كجزء من الإطار العام للحوكمة، يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية النهائية عن الإشراف على إطار قوي وفعال لإدارة المخاطر. ويشمل ذلك تعزيز ثقافة قوية لإدارة المخاطر، والموافقة على بيان واضح بشأن مستوى تقبل المخاطر والإشراف عليه، وضمان تحديد مسؤوليات واضحة لإدارة المخاطر ومهام الرقابة. وعلى الرغم من أنّ مجلس الإدارة قد يفوض بعض مهامه إلى لجان المجلس (بما في ذلك لجنة المخاطر والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية للمجلس) لدعم الرقابة الفعالة، إلا أنّه يحتفظ بكامل المسؤولية عن جميع المسائل المفوضة.

إنّ القيم الأساسية للبنك منصوص عليها في ميثاق المخاطر المعتمد من قبل مجلس الإدارة وفي بيان تقبل المخاطر، وكذلك في سياسات المخاطر التي تحدد أنشطة إدارة المخاطر على نطاق

تم تفويض لجنة المخاطر والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة بمهام الرقابة على المخاطر من قبل مجلس الإدارة وأدرجت مسؤولياتها في القسم ٤.٢.

٨. أمن المعلومات

تقع مسؤولية أمن المعلومات على عاتق مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وتشكل جزءاً لا يتجزأ من حوكمة مؤسسية شفافة. بشكل عام، يُتوقع من مجالس الإدارة أن تجعل من أمن المعلومات جزءاً لا يتجزأ من الحوكمة بحيث يكون مدمجاً في العمليات القائمة لإدارة موارد تنظيمية حساسة أخرى. وتحقيقاً لهذه الغاية والتزاماً بتعميم رقم (٤) لسنة ٢٠١٨ الصادر عن مصرف قطر المركزي، تمّ تقويض لجنة المخاطر والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة مهمة الرقابة على مخاطر البنك المرتبطة بالأمن السيبراني.

إن أعلى سلطة على مستوى الإدارة في جميع القضايا المتعلقة بالأمن السيبراني هي قسم أمن المعلومات، وهي مسؤولة عن التعامل مع الأمور المتعلقة باستراتيجية أمن المعلومات وسياساته ومخاطر أمن المعلومات التي قد تنشأ في بيئة البنك التجاري، فضلاً عن مراجعة أداء قدرة البنك على أمن المعلومات.

تشمل المسؤوليات المحددة للجنة أمن المعلومات ما يلي:

- الإشراف وتسهيل تنفيذ إطار إدارة مخاطر أمن المعلومات في البنك؛
- المراجعة والتوصية إلى مجلس الإدارة للموافقة على سياسة مخاطر أمن المعلومات وبيانات تقبل مخاطر أمن المعلومات؛
- مراجعة واعتماد القرارات الإستراتيجية الجوهرية فيما يتعلق بأمن المعلومات؛
- مراجعة ومراقبة مؤشرات المخاطر الرئيسية والتأكد من تخفيف احتمال تعرض أمن المعلومات للمخاطر؛
- التأكد من وجود ثقافة قوية لإدارة مخاطر أمن المعلومات في جميع أنحاء المؤسسة؛
- مراجعة تقارير التدقيق الخارجي والداخلي لمخاطر أمن المعلومات التي يواجهها البنك التجاري والتأكد من اتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجة المشكلات التي تم إبرازها في هذه التقارير.

يُعدّ أمن المعلومات الفعّال من العوامل الأساسية التي تمكّن البنك من تنفيذ استراتيجيته، إذ يُسهم في الحدّ من المخاطر وتخفيف التأثيرات المحتملة، وتعزيز القدرة التشغيلية، وتحسين سرعة التعافي بعد الحوادث الأمنية، فضلاً عن دعم سمعة البنك

يتحمّل رئيس قطاع المخاطر المسؤولية الرئيسية عن الإشراف على تطوير مهام إدارة المخاطر المستقلة للبنك وتنفيذها وضمان فعاليتها. ويشمل ذلك من بين أمور أخرى، التطوير المستمر لقدرات الموظفين وتحسين أنظمة إدارة المخاطر وسياساتها وإجراءاتها ونماذجها الكمية ومعلوماتها الإدارية، بما يضمن بقاء إطار عمل إدارة المخاطر في البنك قوياً ومتطوراً ومتوافقاً تماماً مع أهدافه الاستراتيجية وأشطته المتعلقة بالمخاطر.

قام البنك بتعزيز إطار عمل إدارة المخاطر في جميع مجالات المخاطر الجوهرية عبر تطبيق نهج أكثر ديناميكية لتقبل المخاطر، وتعزيز الرقابة على المهضّصات الحالية والمستقبلية، ودمج مخاطر أمن المعلومات ضمن استراتيجية التحول الرقمي الشاملة للبنك. بالإضافة إلى ذلك، تُقدّم تحديات دورية حول التقدم المُحرز في تحقيق أهداف إدارة المخاطر الاستراتيجية للبنك.

إنّ لجنة الائتمان المنبثقة عن الإدارة التنفيذية هي اللجنة المركزية التي تتمتع بصلاحيات أوسع متعلّقة بالائتمان العملاء تغطي أداء الاعتمادات، والخصومات، والمخصّصات والاستثناءات / شطب الديون و يتولى قسم الاستثمار التابع للجنة إدارة الموجودات والالتزامات ورأس المال القرارات الاستثمارية.

يشرف قسم الاستدامة برئاسة رئيس القطاع المهالي على استراتيجية الاستدامة والأداء والإفصاحات ذات الصلة. ويدعم رئيس إدارة المخاطر قسم الاستدامة من خلال ضمان التحديد والتقييم والإدارة الفعّالة للمخاطر المناخية والاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة ضمن إطار إدارة المخاطر في البنك.

يتمّ إطلاع مجلس الإدارة أو اللجان المنبثقة عنها بانتظام على كلّ المخاطر الرئيسية التي يواجهها البنك.

بشكل عام، يتوافق إطار الحوكمة والسياسات والإجراءات والممارسات الإدارية المتعلقة بإدارة المخاطر في البنك التجاري بشكل جيّد مع الممارسات الرائدة العالمية ومع توصيات لجنة بازل والتعليقات الصادرة عن مصرف قطر المركزي.

٩. الإطار الرقابي لدى البنك التجاري

اعتمد البنك مجموعة من سياسات الرقابة الداخلية الموافق عليها من قبل مجلس الإدارة لتقييم أساليب وإجراءات إدارة المخاطر، وتطبيق إطار الحوكمة في البنك والالتزام بالقوانين واللوائح ذات الصلة. ويهدف إطار الرقابة الداخلية هذا إلى حماية استثمارات المساهمين ووجودات البنك وضمان موثوقية حفظ السجلات والتقارير المالية للبنك التجاري.

تعمل لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة على مراجعة فعالية إطار الرقابة الداخلية للبنك بشكل دوري من خلال التقييمات التي يتم إجراؤها وفقاً لإطار الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية ICOFR. وتشمل هذه المراجعة جميع الضوابط الهادفة، بما في ذلك الضوابط المالية والتشغيلية وضوابط الالتزام وأنظمة إدارة المخاطر. كما وتأخذ لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة في الاعتبار نتائج تقييم المدقق الخارجي للبنك، وتقوم اللجنة برفع نتائج هذه التقييمات المتعلقة بمدى فعالية الضوابط والعمليات الداخلية الحالية إلى مجلس الإدارة.

٩.١ الالتزام ومراقبة الجرائم المالية

تقوم وحدة الالتزام ومراقبة الجرائم المالية على أساس استباقي، بتحديد المخاطر المتعلقة بالالتزام والجرائم المالية المرتبطة بأعمال البنك وتوثيقها وتقييمها، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، المخاطر المتعلقة بتطوير منتجات جديدة وممارسات العمل وإنشاء أنواع جديدة من الأعمال أو العلاقات مع العملاء أو تغييرات أساسية في طبيعة هذه العلاقات. وتشمل مخاطر الالتزام والجرائم المالية مخاطر فرض العقوبات القانونية أو التنظيمية أو تكبد خسائر مالية كبيرة أو التأثير السلبي على السمعة نتيجة التخلف عن الالتزام بالقوانين والأنظمة والمعايير المطبقة.

تشمل المسؤوليات الرئيسية الأخرى لوحدة الالتزام ومراقبة الجرائم المالية ما يلي:

- إصدار تعليمات كتابية للموظفين عن كيفية تطبيق القوانين واللوائح المعمول بها والمعايير المقررة؛

وتعزيز الثقة مع العملاء والشركاء والجهات التنظيمية، ويُعتبر بناء ثقافة قوية لأمن المعلومات على مستوى البنك أولوية استراتيجية. لذا، أكمل جميع الموظفين برامج التعلّم الإلكتروني الإلزامية للتوعية حول أمن المعلومات خلال العامين ٢٠٢٤ و٢٠٢٥، وقد شملت هذه البرامج مواضيع التهديدات السيبرانية الرئيسية وحماية البيانات. كما تلقى مجلس الإدارة تدريباً مخصصاً في الأمن السيبراني خلال الفترة نفسها، وفقاً لمتطلبات تميم مصرف قطر المركزي رقم (٤) لسنة ٢٠١٨.

استمرت التهديدات بالتزايد في القطاع المالي داخل قطر وفي جميع أنحاء العالم في العام ٢٠٢٥ نتيجة للتطورات الجيوسياسية والتسارع في تبني الرقمنة والتقنيات المتقدمة. وشملت التهديدات الأكثر شيوعاً عالمياً ومحلياً الجرائم السيبرانية من خلال استخدام تقنيات الهندسة الاجتماعية وتكتيكات التصيد الاحتيالي التي تستهدف العملاء، وهجومات برامج الفدية التي تهدف إلى اختراق بيانات المؤسسات، وهجومات حجب الخدمة التي تهدف إلى تعطيل توافر الأنظمة وهجومات سلسلة التوريد التي تستهدف أطرافاً ثالثة أو مزودي الخدمات السحابية للوصول غير المصرح به إلى أنظمة أو بيانات مؤسسات متعدّدة.

لكن على الرغم من التهديدات المتزايدة، إنَّ البنك التجاري في وضع جيد لمواجهة مخاطر الأمن السيبراني وأمن المعلومات، مدعوماً بقدرات معززة في مجال أمن المعلومات وتطبيق ضوابط وقائية وكاشفة وتصحيحية إضافية خلال العام ٢٠٢٥ في إطار استراتيجية أمن المعلومات الخاصة بالبنك، وقد تمّ التحقق من صحة هذا الوضع الأمني بشكل مستقل من خلال أنشطة خارجية متعدّدة لضمان الجودة، بما في ذلك شهادة الالتزام لمعايير أمن بيانات بطاقات الدفع الإلكتروني (PCI DSS) وشهادة ISO٢٧٠٠١، والمراجعات التي أجراها مراقبو الحسابات، واختبارات الاختراق المستقلة التي أجراها مزود خدمات أمنية متخصص باستخدام أدوات وتقنيات متقدمة تتماشى مع منهجيات الجهات الفاعلة في التهديدات العالمية الحالية.

- مراقبة وضمان التزام البنك بتعليمات مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية وهيئة تنظيم مركز قطر للمال وقانون العمل وقانون الشركات التجارية وأنظمة فرقة العمل للإجراءات المالية وقانون حماية خصوصية البيانات الشخصية وقانون الالتزام الضريبي للحسابات الخارجية (فاتكا) ومعايير الإبلاغ المشترك ومكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والعقوبات عليها؛
 - اقتراح التوصيات ذات الصلة لتحسين أداء الرقابة الداخلية التي تساعد على تقليل المخاطر المتعلقة بعدم الالتزام وغسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل والعقوبات ومخاطر الاحتيال وخصوصية البيانات وقانون الالتزام الضريبي للحسابات الخارجية (فاتكا) ومعايير الإبلاغ المشترك ومخاطر الرشوة والفساد؛
 - الحرص على أن يكون لدى البنك برنامج التزام مناسب لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والالتزام للعقوبات، يشمل سياسات وإجراءات وأنظمة ووظائف معموّل بها.
 - اتخاذ جميع التدابير المعقولة لضمان كفاية الموارد والتقنيات والأنظمة، بالإضافة إلى وجود كوادر فنية مؤهلة مسؤولة عن مكافحة الجرائم المالية وإعداد التقارير ذات الصلة.
 - ضمان إجراء مراجعة واختيار دوريين مستقلين لمدى التزام البنك لسياسات وإجراءات وأنظمة ووظائف لجنة مكافحة الجرائم المالية؛
 - الحرص على إطلاع مجلس إدارة البنك والإدارة العليا ولجنة المخاطر والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة بشكل دوري وفي الوقت المناسب على المسائل الرئيسية المتعلقة بالالتزام لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعقوبات بالإضافة إلى مسائل الاحتيال والرشوة والفساد؛
 - الحرص على أن يكون لدى البنك الموارد الكافية (البشرية والمالية والتكنولوجية وغيرها) لمكافحة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
 - الحرص على أن يتم تنفيذ برامج/خطط التخفيف من المخاطر التنظيمية في الوقت المناسب وبشكل مناسب؛
 - الحرص على أن تسيّر الأعمال ضمن نطاق تقبل مخاطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المعتمد وعلى الإبلاغ عن الانحرافات إلى الإدارة العليا و/أو لجنة المخاطر والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة و/أو مجلس الإدارة حسب الضرورة؛
 - متابعة القوانين والأنظمة الجديدة ودفن الإدارة التنفيذية والإدارات المعنية لتطبيقها في الوقت المناسب؛
 - مراقبة المعاملات المالية للعملاء والتحقق من العمليات المشبوهة ورفع التقارير الخاصة بها إلى وحدة المعلومات المالية القطرية؛
 - ضمان التنفيذ السليم وفي الوقت المناسب لتعزيز العناية الواجبة في المراسلة المصرفية والعملاء ذوي المخاطر العالية؛
 - التأكد من التطبيق السليم لأحكام القانون الأمريكي الخاص بالالتزام الضريبي للحسابات الخارجية (فاتكا) / ومعايير الإبلاغ المشترك؛
 - توفير التدريب والتوعية اللازمة لموظفي البنك العاملين فيها يتعلق بالحوكمة وتعليمات مصرف قطر المركزي ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعقوبات ومكافحة الاحتيال والرشوة والفساد وقانون حماية خصوصية البيانات الشخصية وأحكام القانون الأمريكي الخاص بالالتزام الضريبي للحسابات الخارجية (فاتكا)/معايير الإبلاغ المشترك بصورة منتظمة؛
 - إجراء تقييم مخاطر الاحتيال في مجالات عالية المخاطر في البنك؛
 - تطبيق قواعد ووظائف لمراقبة الاحتيال لتمكين الكشف الفوري عن حوادث الاحتيال ومنع حصولها؛
 - وضع وإدارة أطر عمل لإدارة مخاطر الاحتيال والرشوة والفساد الداخلية والخارجية، بما في ذلك الإشراف على بروتوكول الإبلاغ عن المخالفات؛
 - ضمان تنفيذ ضوابط البنك لمكافحة غسل الأموال / وتمويل الإرهاب / انتشار أسلحة الدمار الشامل / العقوبات عليها على مستوى المجموعة الشاملة بما في ذلك تقبل المخاطر.
- كما تقوم وحدة الالتزام ومراقبة الجرائم المالية بمراقبة الالتزام بشكل مستقل واختبار، وضمان الجودة لتحديد أية مخالفة تنظيمية ومسائل عدم الالتزام وفقاً للنهج القائم على المخاطر، وتقدم نتائج مراجعات الالتزام والاختبارات والمراقبة وضمان الجودة إلى لجنة المخاطر والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة، والإدارة التنفيذية المعنية ورؤساء الوحدات/الإدارات بشكل منظم. وتشمل هذه التقارير ملخصاً لتواحي التقصير و/أو المخالفات والإجراءات المقترحة لمواجهتها، بالإضافة إلى التدابير التصحيحية التي تم اتخاذها والتي سيتم اتخاذها وفقاً للمواعيد المتفق عليها.

٩,٢ التدقيق الداخلي

إن إدارة التدقيق الداخلي هي إدارة مستقلة، تسعى إلى تعزيز البيئة الرقابية الشاملة للبنك التجاري. وقد أدرجت الصلاحيات المفوضة لإدارة التدقيق الداخلي في ميثاق التدقيق الداخلي الذي تتم مراجعته دورياً والموافقة عليه من قبل لجنة التدقيق المنتبقة عن مجلس الإدارة وإقراره من قبل مجلس الإدارة.

ضماناً لاستقلالية إدارة التدقيق الداخلي وموضوعيتها، ترفع هذه الإدارة تقاريرها إلى مجلس الإدارة عن طريق لجنة التدقيق المنتبقة عن مجلس الإدارة، التي تشمل مهامها أيضاً تحديد مكافآت إدارة التدقيق الداخلي، وتسمية رئيس التدقيق الداخلي الذي يرفع تقاريره بشكل دوري ومباشر إلى اللجنة والإدارة العليا. في حين أن وظيفة التدقيق الداخلي مستقلة عن جميع المجالات الأخرى لعمليات البنك، قد تنشأ مواقف حيث يكون هناك خلل واضح أو فعلي في الاستقلالية والموضوعية. في مثل هذه الظروف، يبلغ رئيس التدقيق الداخلي عن الخلل الظاهر أو الفعلي إلى رئيس لجنة التدقيق المنتبقة عن مجلس الإدارة.

تلتزم إدارة التدقيق الداخلي حالياً بالمعايير العالمية للتدقيق الداخلي (GIAS) والإطار الدولي للممارسات المهنية الصادرين حديثاً عن معهد المدققين الداخليين (IIA).

وبموجب المعايير العالمية الجديدة للتدقيق الداخلي، يلتزم جميع المدققين الداخليين وإدارة التدقيق الداخلي في البنك بما يلي:

- التحلي بالنزاهة؛
- الحفاظ على الموضوعية؛
- إظهار الكفاءة؛
- بذل العناية المهنية الواجبة؛
- الحفاظ على السرية.

حفاظاً على الاستقلالية والموضوعية، لا بدّ لإدارة التدقيق الداخلي من أن تتحلّى بموقف محايد وغير متحيز وأن تتجنب أي تضارب في المصالح، ويجب ألا تقوم بإجراء عمليات تدقيق في الحالات التالية:

- أي وضع يتعلق بأحد أفراد أسرة المدقق المباشرين؛
- أي نشاط سبق للمدقق أن قام به أو أشرف عليه ما لم تنقض فترة معقولة (بحد أدنى سنة واحدة)؛

وخلال العام ٢٠٢٥، أجرت وحدة الالتزام ومراقبة الجرائم المالية ٢٤ مهمة تشمل مراجعة التزام والاختبار والمراقبة وضمان الجودة والمهام الأخرى المخصصة، حددت من خلالها أوجه القصور على مستوى الالتزام والضوابط، فتمت معالجتها كما يجب من قبل إدارة البنك، ولم تكن لأي من مسائل الالتزام المحددة في مراجعات الإدارة أي تأثير جوهري على مركز البنك المالي.

وشاركت وحدة الالتزام ومراقبة الجرائم المالية في النشاطات التالية:

- تقديم الإرشادات فيما يتعلق بالاستفسارات اليومية التي ترفعها إدارة/موظفي البنك في إطار الالتزام؛
- تمثيل إدارة الالتزام ومراقبة الجرائم المالية في كافة اجتماعات اللجان الإدارية؛
- تولي استفسارات وحدات الأعمال في البنك الموجهة إلى مصرف قطر المركزي؛
- تولي استفسارات مصرف قطر المركزي بالنيابة عن الإدارات؛
- الاستجابة لكل طلبات مفتشي مصرف قطر المركزي في إطار المراجعة التنظيمية لعام ٢٠٢٥ والتي يجريها المصرف على مستوى كافة الإدارات في البنك؛
- تقديم التقارير التنظيمية: تم التحقق والرد على كل استفسارات وحدة المعلومات المالية ومصرف قطر المركزي بالإضافة إلى الاستفسارات التنظيمية الأخرى؛
- متابعة نتائج الالتزام؛
- متابعة مدى تطبيق التعليمات الواردة في التعاميم والكتب الصادرة عن مصرف قطر المركزي أو تعاميم وكتب تنظيمية أخرى؛
- تنسيق تطبيق وتطوير مناهج العناية الواجبة المستمرة، مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل والعقوبات عليها وفقاً للنهج القائم على تحليل المخاطر؛
- التنسيق مع الشركات التابعة لضمان تلبية متطلبات الإشراف الموحد؛
- تولي خطة تحويل الالتزام بما يتوافق مع خطة البنك الاستراتيجية الخمسية؛
- تعزيز ضوابط خصوصية البيانات الشخصية بما يتماشى مع سياسة خصوصية البيانات الشخصية؛
- تعزيز ضوابط تداول الأشخاص المطلعين بما يتماشى مع قواعد وأنظمة هيئة قطر للأسواق المالية.

بالإضافة إلى دورها الأساسي في ضمان الجودة، تُكلف الإدارة أيضًا بما يلي:

- إجراء عمليات التدقيق المقررة على الفروع/الإدارات/الأقسام والمنتجات والإجراءات والأنظمة والضوابط ومفماً لخطة التدقيق السنوية التي تمت الموافقة عليها من قبل لجنة التدقيق المبنية عن مجلس الإدارة، بما في ذلك:
 - إجراء تقييم مستقل لعوامل المخاطر والإقامة القابلة للتطبيق في المنطقة قيد المراجعة؛
 - دعم البنك للحفاظ على ضوابط فعالة من خلال تقييم فاعليتها وكفاءتها وضمان النمو المستمر؛
 - تقييم فعالية إجراءات الحوكمة ورفع التوصيات المناسبة لرفع مستواها.
- إجراء عمليات تقييم بشكل مستقل لفحص جودة المحافظ الائتمانية للبنك. وقد تشكل فريق ضمن إدارة التدقيق الداخلي بغية مراجعة الملفات الائتمانية. ويتولى فريق متخصص لمراجعة الائتمان ضمن إدارة التدقيق الداخلي مسؤولية عمليات التقييم المستقلة هذه.
- توفير الخدمات الاستشارية وخدمات ضمان الجودة إلى الإدارة التنفيذية والإدارات الأخرى في البنك، بما في ذلك إجراء مراجعات خاصة للمشاريع الجديدة والأنظمة/التطبيقات والتسهيلات الخارجية والسياسات والإجراءات، في هذا الإطار، تحافظ إدارة التدقيق الداخلي على استقلاليتها وموضوعيتها، وتُحجم عن تولّي مسؤولية إدارة العمليات أو المنتجات أو الأنظمة أو التطبيقات الجديدة أو تصميمها أو تطبيقها، مع الإشارة إلى أنه عندما يُطلب من التدقيق الداخلي تقديم المشورة أو مدخلات استشارية، أو المشاركة في اللجان التوجيهية لمشروع، أو عندما يكون من المتوقع أن يكون لها أدوار و / أو مسؤوليات تقع خارج نطاق التدقيق الداخلي، بالإضافة إلى عمليات التدقيق المنتظمة في إطار خطة التدقيق، فإن ذلك لا يؤدي إلى المساس باستقلالية التدقيق الداخلي، ولا يمنع التدقيق الداخلي من تقديم توصيات مستقبلية تتعلق ببيئة الرقابة على تلك الأنظمة والعمليات وغيرها التي قدّم فيها التدقيق الداخلي مدخلات ما قبل التنفيذ:

- أي نشاط سبق للمدقق أن قدم خدمات استشارية له ما لم تنقض فترة معقولة (يحد أدنى سنة واحدة)؛
- أي نشاط يكون للمدقق سلطة عليه أو مسؤولية عنه؛
- أي وضع ينطوي على تضارب مصالح أو تحيز آخر أو قد يُستنتج ذلك منه بشكل معقول. يكون تضارب المصالح قائماً حتى لو لم ينتج عنه فعل غير أخلاقي أو غير لائق. ويمكن أن يؤدي تضارب المصالح إلى نشوء وضع غير ملائم من شأنه أن يفوّض الثقة في المدقق الداخلي.

كما ونُعي إدارة التدقيق الداخلي أمام مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بضمن كفاءة البيئة الرقابية في البنك وفعالية تطبيق الضوابط التي تصب نهايةً بتقليل المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك وتعتمد الإدارة خطة تدقيق داخلي مبنية على فهم المخاطر وترتكز على ما يلي:

- كفاءة نظام الرقابة الداخلية للبنك وفعاليتها؛
- مصداقية المعلومات المالية والتشغيلية وصحتها؛
- فعالية العمليات وجودتها؛
- حماية الأصول والإفادة منها؛
- الالتزام بالقوانين والأنظمة والعقود.

طبيعة خدمات التدقيق الداخلي:

- خدمات ضمان الجودة: فحص موضوعي للأدلة بغرض تقديم تقييم مستقل لعمليات الحوكمة وإدارة المخاطر وعمليات الرقابة للمؤسسة. قد تشمل الأمثلة مهام مالية، والأداء، والالتزام، وأمن النظام، ومهام العناية الواجبة.
- الخدمات الاستشارية: أنشطة استشارية وأنشطة خدمة العملاء ذات الصلة التي يتم الاتفاق على طبيعتها ونطاقها مع العميل، وتهدف إلى إضافة قيمة وتحسين عمليات حوكمة المنظمة وإدارة المخاطر والرقابة من دون أن يتولّى المدقق الداخلي مسؤولية الإدارة. تشمل الأمثلة المشورة والنصيحة والتيسير والتدريب.

٩,٣ التدقيق الخارجي

وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية والأنظمة ذات الصلة، تقوم الجمعية العامة، بالتشاور مع مصرف قطر المركزي، بتعيين المدقق الخارجي للبنك سنوياً، بناءً على اقتراح مجلس الإدارة وتوافق على الأجر المحدد له.

تتماشى سياسة دوران المدقق الخارجي للبنك مع أحكام النظام الأساسي للبنك ومع تعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي ونظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

وقد وافق المساهمون على تعيين شركة "كي بي إم جي" (الرقم في سجل المدققين في قطر ٢٥١) لتولي التدقيق الخارجي للبنك للسنة المالية ٢٠٢٥ خلال اجتماع الجمعية العامة العادية للبنك التجاري الذي انعقد في ٢٠ مارس ٢٠٢٥. وقد بلغت رسوم المدقق الخارجي السنوية لعام ٢٠٢٥ مبلغاً وقدره ٨٠٠,٠٠٠ ر.ق.

توكل للمدقق الخارجي مهمة تدقيق البيانات المالية للبنك، على أساس ربع سنوي وسنوي وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. وبحسب هذه المعايير، على المدقق الخارجي التقيّد بالمتطلبات الأخلاقية، وإجراء التدقيق اللازم للتأكد من عدم وجود أية أخطاء جوهرية في البيانات المالية.

ينشر تقرير المدقق المستقل الى المساهمين في التقرير السنوي للبنك لعام ٢٠٢٥.

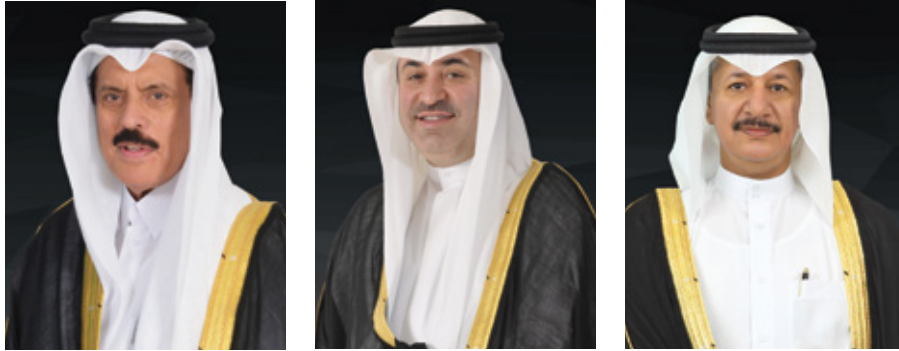
• كما تُساعد إدارة التدقيق الداخلي في التحقيقات والمهام الأخرى المُخصصة، مثل التحقيق في عمليات الاحتيال، وغيرها من المهام حين يقتضي الأمر، وذلك بتفويض من لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة أو الهيئة الرقابية أو الإدارة العليا للبنك.

تقوم إدارة التدقيق الداخلي برفع التوصيات إلى إدارة البنك التنفيذية بهدف الإضاءة على المجالات التي يمكن تحسين الضوابط فيها أو مستوى الالتزام بها. ورغم رفع بعض التوصيات، لم تسجّل أية حالات عدم التزام بالضوابط كان لها أو قد يكون لها تأثير على الأداء المالي للبنك عموماً. وبالإضافة إلى ذلك، أكدت نتائج التقييم الواردة سابقاً ملائمة وفعالية الضوابط الداخلية وإدارة المخاطر وإجراءات الحوكمة في البنك. ولم تسجّل أية مخاطر أساسية أو نقاط ضعف أو حالات عدم التزام تتعدّى مستوى تقبل المخاطر في البنك.

ووفقاً لخطة التدقيق الداخلي لعام ٢٠٢٥، أصدرت الإدارة ٣٧ تقرير تدقيق داخلي وتحقيقات وقدمتها إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة. وقد شملت هذه التقارير أكثر من ١٣٢ وحدة ضمن قائمة البنك "للوحدات القابلة للتدقيق" حيث تم التطرق لبعض الوحدات، بما في ذلك أغلب فروع البنك، في أكثر من مهمة تدقيق واحدة. وقد تم تقديم ومناقشة كل التوصيات الرئيسية المتعلقة بهذه التقارير في اجتماعات لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة. وتقوم إدارة البنك بالرد على كل التوصيات المذكورة في تقارير التدقيق الداخلي بشكل استباقي وفي الوقت المناسب، بحيث لا تكون لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة ملزمة بالتدخل لضمان حل هذه المسائل. ولكن تم وضع نظام حوكمة يسمح برفع المسائل إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة إذا لزم الأمر.

ضمت الإدارة رئيس إدارة التدقيق الداخلي وعشرين مدققاً في نهاية ديسمبر ٢٠٢٥.

أعضاء مجلس الإدارة



١. **الشيخ عبدالله بن علي بن جبر آل ثاني**
الرئيس
٢. **السيد / عمر حسين الفردان**
نائب الرئيس والعضو المنتدب
(ممثلًا لشركة القصار كابيتال)
٣. **سعادة السيد / عبد الرحمن بن حمد العطية**
عضو
٤. **الشيخ جبر بن عبدالله بن علي آل ثاني**
عضو
(ممثلًا لشركة فيستا للتجارة)
٥. **السيد / إبراهيم جاسم العثمان فخرو**
عضو
٦. **سعادة السيد / بدر عمر الدفع**
عضو
٧. **السيد / سالم خلف المناعي**
عضو
(ممثلًا لشركة قطر للتأمين)
٨. **السيد / محمد اسماعيل مندني العمادي**
عضو
٩. **السيد / طارق أحمد المالكي الجهني**
عضو
١٠. **السيد / محمد ياسر المسلم**
عضو
١١. **السيد / حسين عمر الفردان**
عضو
(ممثلًا لشركة الفردان للاستثمار)

٣	٢	١	
٧	٦	٥	٤
١١	١٠	٩	٨

الإفصاحات

١. أعضاء مجلس الإدارة

الشيخ / عبدالله بن علي بن جبر آل ثاني

رئيس مجلس الإدارة

١٩٩٠	تاريخ التعيين لأول مرة
٢٠٢٥	انقضاء مدة العضوية الحالية
غير مستقل وغير تنفيذي	التصنيف في مجلس الإدارة
٠,١٤٪	عدد ونسبة الأسهم المملوكة %
٥,٦٣,٦٠٠ سهم	في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
٠,١٤٪	عدد ونسبة الأسهم المملوكة %
٥,٦٣,٦٠٠ سهم	في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
-	٢٠٢٥ مقارنة ب ٢٠٢٤
عضو مجلس إدارة؛ مدير عام مساعد - رئيس القطاع الحكومي والعام	المناصب التي يشغلها أقارب حتى الدرجة الثانية في البنك

الخبرة والعضوية في مجالس إدارات أخرى

- تخرّج من جامعة قطر حاصلاً على بكالوريوس في العلوم الاجتماعية؛
- نائب رئيس مجلس إدارة البنك الوطني العماني؛
- عضو مجلس إدارة البنك العربي المتحد؛
- شركة عبدالله بن علي وشركاه للاستثمار العقاري؛
- مالك شركة فيستا التجارية؛
- شريك في شركة انتغرايت انتليجنس سرفيسز؛
- شريك في شركة الأهم؛
- شريك في سمارت لايت أند كंटروول؛
- شريك في محطة بتروول الصقر؛
- شريك في فندق شذا؛
- شريك في ذي ديابيتيس هوسبيتال؛
- شريك في زوي إز ليف كافي؛
- شريك في شركة فيو بلس للعقارات والخدمات.

شركة القصار كابيتال

مهملة بالسيّد / عمر حسين الفردان – نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب وكان تاريخ تعيينه الأوّل عام ٢٠٠٢

٢٠٢٣	تاريخ التعيين لأول مرة
٢٠٢٥	انقضاء مدة العضوية الحالية
غير مستقل وتنفيذي	التصنيف في مجلس الإدارة

٠,٩٩٪	عدد ونسبة الأسهم المملوكة %
٤٠,٢١٨,١٣٠ سهم	في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
٠,٩٩٪	عدد ونسبة الأسهم المملوكة %
٤٠,٢١٨,١٣٠ سهم	في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
-	٢٠٢٥ مقارنة ب ٢٠٢٤
عضو مجلس إدارة	المناصب التي يشغلها أقارب حتى الدرجة الثانية في البنك

خبرة وعضوية مهمل الشركة في مجالس إدارات أخرى

- تخرّج من جامعة ويسستر في جنيف وحصل على بكالوريوس في إدارة الأعمال وماجستير في العلوم المالية؛
- الرئيس والرئيس التنفيذي لمجموعة الفردان وشركاتها التابعة في قطر والخارج؛
- رئيس مجلس إدارة بنك ألترا تيف في تركيا؛
- نائب رئيس مجلس إدارة ورئيس اللجنة التنفيذية للمجلس في البنك العربي المتحد في دولة الإمارات العربية المتحدة؛
- العضو المنتدب لشركة مرسى عربية؛
- عضو المجلس الاستشاري في هيئة مركز قطر للمال؛
- عضو مجلس إدارة جمعية الهلال الأحمر القطري؛
- عضو رابطة جمعية رجال الأعمال القطريين وعضو مؤسس لرابطة فنادق قطر.

سعادة السيد / عبدالرحمن بن حمد العطية

عضو

٢٠١٤	تاريخ التعيين لأول مرة
٢٠٢٥	انقضاء مدة العضوية الحالية
غير مستقل وتنفيذي	التصنيف في مجلس الإدارة
٠,١٦٪	عدد ونسبة الأسهم المملوكة %
٦,٣٧٨,١٣٤ سهم	في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
٠,١٨٪	عدد ونسبة الأسهم المملوكة %
٧,١١٨,١٣٤ سهم	في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
(٧٤٠,٠٠٠) سهم	٢٠٢٥ مقارنة ب ٢٠٢٤
لا يوجد	المناصب التي يشغلها أقارب حتى الدرجة الثانية في البنك

الخبرة والعضوية في مجالس إدارات أخرى

- حاصل على بكالوريوس في العلوم السياسية (من جامعة ميامي / فلوريدا بالولايات المتحدة الأمريكية)؛

• وزير دولة:

- الأمين العام السابق لمجلس التعاون لدول الخليج العربية:
- سفير الدولة السابق لدى السعودية وفرنسا وإيطاليا واليونان، واليمن وسويسرا وجيبوتي:
- عضو سابق في مجلس إدارة المتحدة للتتوية:
- وكيل وزارة الخارجية السابق:
- المندوب الدائم لدولة لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية (جنيف):
- المندوب الدائم للدولة لدى اليونسكو سابقاً:
- المندوب الدائم للدولة لدى منظمة المؤتمر الإسلامي (جدة) سابقاً:
- نائب رئيس مجلس الأمناء بمنتدى الفكر العربي – عمان، الأردن:
- عضو سابق في مجلس إدارة البنك الوطني العماني:
- حاصل على العديد من الأوسمة من السعودية والكويت وعمان والامارات والبحرين وفرنسا، وإيطاليا واليمن والسودان ولبنان:
- حائز على جائزة الدولة التقديرية (الدوحة فبراير ٢٠١٤):
- حائز على جائزة مجلس التعاون لدول الخليج العربية للتميز (ديسمبر ٢٠١٥).

السيد إبراهيم جاسم العثمان فخرو

عضو

٢٠٢٣	تاريخ التعيين لأول مرة
٢٠٢٥	انقضاء مدة العضوية الحالية
غير مستقل وغير تنفيذي	التصنيف في مجلس الإدارة
٠,٠٠%	عدد ونسبة الأسهم المملوكة %
٢,٠٠٠,٠٠٠ سهم	في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
٠,٠٠%	عدد ونسبة الأسهم المملوكة %
٢,٠٠٠,٠٠٠ سهم	في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
-	٢٠٢٥ مقارنة ب ٢٠٢٤
لا يوجد	المناصب التي يشغلها أقارب حتى الدرجة الثانية في البنك

الخبرة والعضوية في مجالس إدارات أخرى

- حاصل على ماجستير في إدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية في بيروت و شهادة البكالوريوس في هندسة البترول من جامعة جنوب كاليفورنيا:
- مستشار لمجلس إدارة وعضو مجلس إدارة الشركة المتحدة للتنمية: شغل منصب الرئيس التنفيذي بالشركة المتحدة للتنمية منذ عام ٢٠١٥ حتى عام ٢٠٢٥، وعضو مجلس إدارتها منذ عام ٢٠١٩. كما يشغل منصب عضو مجلس إدارة في شركة قطر للتأمين.

سعادة السيد بدر عمر الدفع

عضو

٢٠٢٠	تاريخ التعيين لأول مرة
٢٠٢٥	انقضاء مدة العضوية الحالية
مستقل وغير تنفيذي	التصنيف في مجلس الإدارة
لا يوجد	عدد ونسبة الأسهم المملوكة %
لا يوجد	في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
لا يوجد	عدد ونسبة الأسهم المملوكة %
لا يوجد	في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
لا يوجد	٢٠٢٥ مقارنة ب ٢٠٢٤
لا يوجد	المناصب التي يشغلها أقارب حتى الدرجة الثانية في البنك

الخبرة والعضوية في مجالس إدارات أخرى

- حاصل على درجة الماجستير في العلوم السياسية الدولية العامة من جامعة جونز هوبكنز ودرجة البكالوريوس في العلوم السياسية والاقتصاد من جامعة ويسترن ميشيغن في الولايات المتحدة:

فيستا للتجارة

عضو

يهنأه الشيخ جبر بن عبدالله بن علي آل ثاني

٢٠٢٣	تاريخ التعيين لأول مرة
٢٠٢٥	انقضاء مدة العضوية الحالية
غير مستقل وغير تنفيذي	التصنيف في مجلس الإدارة
٠,٠٠%	عدد ونسبة الأسهم المملوكة %
٢,٠٧٣,٥٩٠ سهم	في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
٠,٠٠%	عدد ونسبة الأسهم المملوكة %
٢,٠٧٣,٥٩٠ سهم	في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
-	٢٠٢٥ مقارنة ب ٢٠٢٤
رئيس مجلس إدارة	المناصب التي يشغلها أقارب حتى الدرجة الثانية في البنك

خبرة وعضوية ممثل الشركة في مجالس إدارات أخرى

- حاصل على درجة البكالوريوس من جامعة بلايموث في لندن:
- في وزارة الدفاع من سنة ٢٠١٦:
- شغل منصب مسؤول فني في شركة Ooredoo.

- العضو المنتدب السابق لشركة قطر للسليما وتوزيع الأفلام في قطر؛
- عضو سابق في مجلس إدارة الشركة القطرية للاستثمارات العقارية؛
- عضو سابق في مجلس إدارة مؤسسة المناعي؛
- عضو سابق في مجلس إدارة الشركة القطرية للنقل البحري؛
- عضو سابق في مجلس إدارة سوق الدوحة للأوراق المالية.

شركة قطر للتأمين

عضو

يمثلها السيد / سالم خلف المناعي وكان تاريخ تعيينه الأول عام ٢٠٢٣

تاريخ التعيين لأول مرة	٢٠١٧
انقضاء مدة العضوية الحالية	٢٠٢٥
التصنيف في مجلس الإدارة	غير مستقل وغير تنفيذي
عدد ونسبة الأسهم المملوكة %	٠,٤٥%
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	١٨,٣٣٩,٥٩٤ سهم
عدد ونسبة الأسهم المملوكة %	٠,٣٥%
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	١٤,١٠٦,٣٠٨ سهم
٢٠٢٥ مقارنة ب ٢٠٢٤	+٤,٢٣٣,٢٨٤ سهم
المناصب التي يشغلها أقارب حتى الدرجة الثانية في البنك	لا يوجد

خبرة وعضوية ممثل الشركة في مجالس إدارات أخرى

- حاصل على درجة بكالوريوس الآداب في الإدارة والأعمال من جامعة غلامورغان في إنكلترا عام ٢٠٠٧؛
- حاصل على درجة ماجستير العلوم في التسويق من جامعة غلامورغان في إنكلترا عام ٢٠٠٨؛
- الرئيس التنفيذي للمجموعة في قطر للتأمين؛
- عضو مجلس إدارة أكاديمية قطر للمال والأعمال من عام ٢٠٢٢؛
- عضو مجلس إدارة شركة قطر لإدارة الأصول من سنة ٢٠٢١؛
- العضو المنتدب ونائب رئيس مجلس إدارة شركة كيو إل إم للتأمين على الحياة والتأمين الصحي من عام ٢٠٢٠؛
- رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في شركة العنود للتكنولوجيا من عام ٢٠٢٠؛
- رئيس مجلس إدارة قطر للتأمين عمان من عام ٢٠٢٤.

- المبعوث الخاص لوزير الخارجية لشؤون تغيير المناخ والاستدامة؛
- المدير التنفيذي للحالف العالمي للأراضي الجافة؛
- شغل منصب المفوض العام لإكسيو الدوحة ٢٠٢٣؛
- شغل منصب مساعد الأمين العام للأمم المتحدة، الأمين التنفيذي للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)؛
- شغل منصب سفيراً لدى الولايات المتحدة ومراقب دائم لدى منظمة الدول الأمريكية وسفير لدى المكسيك؛
- عمل سفيراً لدى الاتحاد الروسي وفرنسا ومصر وإسبانيا واليونان وفنلندا ولاتفيا وإستونيا وليتوانيا من بين دول أخرى.

السيد / محمد اسماعيل مندي العمادي

عضو

تاريخ التعيين لأول مرة	٢٠١٤
انقضاء مدة العضوية الحالية	٢٠٢٥
التصنيف في مجلس الإدارة	غير مستقل و تنفيذي
عدد ونسبة الأسهم المملوكة %	٠,٠٥%
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٢,٠٠٠,٠٠٠ سهم
عدد ونسبة الأسهم المملوكة %	٠,٠٥%
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٢,٠٠٠,٠٠٠ سهم
٢٠٢٥ مقارنة ب ٢٠٢٤	-
المناصب التي يشغلها أقارب حتى الدرجة الثانية في البنك	مصرفي خاص أول

الخبرة والعضوية في مجالس إدارات أخرى

- تخرج من جامعة هولي نيمز كاليفورنيا بدرجة بكالوريوس في إدارة الأعمال والاقتصاد؛
- لديه خبرة تزيد عن ٣٠ عاماً في القطاع المصرفي؛
- تقلد عدة مناصب في البنك التجاري منذ ١٩٨٣ حتى ٢٠٠٦ ومنها رئيس الخدمات المصرفية ورئيس العمليات ورئيس الخدمات التجارية ورئيس قطاع المخاطر؛
- نائب مدير عام البنك التجاري من ٢٠٠٤ حتى ٢٠٠٧؛
- عضو مجلس إدارة البنك الوطني العماني؛
- عضو مجلس إدارة بنك أترناتيف في تركيا؛
- عضو سابق في مجلس محافظي في سيدرا للطب؛
- الرئيس التنفيذي للشركة القطرية للاستثمارات العقارية من عام ٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١١؛

السيد / طارق أحمد المالكي الجهني

عضو

تاريخ التعيين لأول مرة ٢٠٢٣

انقضاء مدة العضوية الحالية ٢٠٢٥

التصنيف في مجلس الإدارة مستقل وغير تنفيذي

عدد ونسبة الأسهم المملوكة % لا يوجد

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

عدد ونسبة الأسهم المملوكة % لا يوجد

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٢٠٢٥ مقارنة ب ٢٠٢٤ لا يوجد

المناصب التي يشغلها أقارب لا يوجد

حتى الدرجة الثانية في البنك

الخبرة والعضوية في مجالس إدارات أخرى

- حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة سانت مارتن، أولمبيا، واشنطن، أمريكا؛
- مؤسس شركة أيرو نروي (النرويج) ومؤسس شركة ناشيونال كروز للسياحة (قطر)؛
- شغل مناصب مختلفة في شركة قطر للأسمدة الكيماوية (قافكو) بما في ذلك مدير إدارة التسويق؛
- شغل منصب مساعد مدير عام بنك قطر الوطني، شؤون الشركات وتمويل المشاريع؛
- شغل منصب مستشاراً مالياً لمعالي رئيس مجلس الوزراء؛
- شغل منصب رئيس مجلس إدارة بنك الخليج التجاري (الخليجي)؛
- شغل منصب عضو مجلس إدارة شركة الديار القطرية – رئيس لجنة المناقصات؛
- شغل منصب عضو مجلس إدارة جهاز قطر للاستثمار؛
- شغل منصب عضو في هيئة قطر للأسواق المالية.

السيد / محمد ياسر المسلم

عضو

تاريخ التعيين لأول مرة ٢٠٢٣

انقضاء مدة العضوية الحالية ٢٠٢٥

التصنيف في مجلس الإدارة مستقل وغير تنفيذي

عدد ونسبة الأسهم المملوكة % لا يوجد

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

عدد ونسبة الأسهم المملوكة % لا يوجد

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٢٠٢٥ مقارنة ب ٢٠٢٤ لا يوجد

المناصب التي يشغلها أقارب لا يوجد

حتى الدرجة الثانية في البنك

الخبرة والعضوية في مجالس إدارات أخرى

- حاصل على درجة بكالوريوس العلوم في الهندسة الميكانيكية من جامعة تكساس في سان أنطونيو؛
- حاصل على ماجستير في إدارة الأعمال التنفيذية من جامعة HEC Paris في قطر؛
- شغل مناصب مختلفة لمدة ١٦ عامًا (٢٠٠٧ حتى اليوم) في جهاز قطر للاستثمار، بما في ذلك مدير مكتب الرئيس التنفيذي بجهاز قطر للاستثمار؛
- قبل انضمامه إلى جهاز قطر للاستثمار، عمل كمهندس مشروع في شركة قطر للبتروول وشركة دولفين للطاقة في الدوحة، قطر؛
- رئيس مجلس إدارة الشركة القطرية الجزائرية للاستثمار (٢٠١٣ حتى اليوم)؛
- عضو مجلس استشاري في أكاديمية قطر (٢٠١٩ حتى اليوم)؛
- عضو مجلس إدارة شركة مواني قطر – الشركة القطرية لإدارة الموانئ (٢٠٢٢ حتى اليوم).

شركة الفردان للاستثمار

عضو

يمثلها السيد / حسين عمر الفردان – وكان تاريخ تعيينه الأول عام ٢٠٢٥ عقب تقاعد السيد حسين إبراهيم الفردان، حصل الممثل الجديد لشركة الفردان للاستثمار على موافقة مصرف قطر المركزي في مايو ٢٠٢٥.

تاريخ التعيين لأول مرة ٢٠٢٠

انقضاء مدة العضوية الحالية ٢٠٢٥

التصنيف في مجلس الإدارة غير مستقل وغير تنفيذي

عدد ونسبة الأسهم المملوكة % ١,٧٥

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ ٧٠,٨٧٦,٦٩٠ سهم

عدد ونسبة الأسهم المملوكة % ١,٧٥

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ ٧٠,٨٧٦,٦٩٠ سهم

٢٠٢٥ مقارنة ب ٢٠٢٤ -

المناصب التي يشغلها أقارب نائب رئيس مجلس الإدارة

حتى الدرجة الثانية في البنك والعضو المنتدب

- 0 = موافق تماماً
- ٤ = موافق
- ٣ = محايد / غير متأكد
- ٢ = غير موافق
- ١ = غير موافق على الإطلاق

كما يقيم مجلس الإدارة الأداء العام الشامل للمجلس على النحو التالي:

- ممتاز: الأداء رائع ومتفوق بوضوح - فهو يتجاوز المعايير أو التوقعات بكثير؛
- جيد: يفي الأداء بشكل عام بالمعايير أو التوقعات أو يتجاوزها؛
- متوسط: الأداء مُرضي؛
- غير مُرضي / ضعيف: يفشل في تلبية التوقعات؛

حسب نتيجة الاستبيان، قِيم عشرة أعضاء الأداء الإجمالي للمجلس بـ "ممتاز" وقيم عضو الأداء الإجمالي للمجلس بـ "جيد".

خبرة وعضوية ممثل الشركة في مجالس إدارات أخرى

- تخرّج من جامعة ويسستر في جنيف وحصل على بكالوريوس في إدارة الأعمال ، مع تخصص فرعي في الاتصال الإعلامي وريادة الأعمال؛
- يشغل منصب الرئيس التنفيذي للتسويق في شركة الفردان أوتوموتيف .

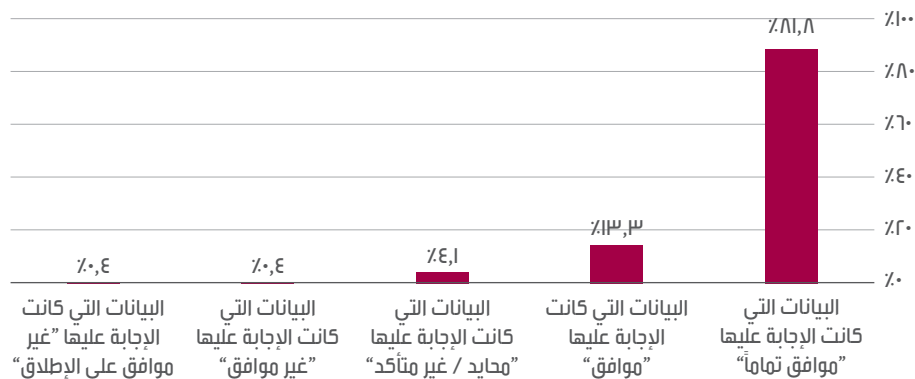
٢. ملخص التقييم الذاتي لمجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه

٢,١ مجلس الإدارة

يتم تقييم مجلس الإدارة على أساس مجموعة من المعايير: هيكلية المجلس؛ اجتماعات المجلس؛ رئاسة المجلس؛ التدريب والتطوير؛ تخطيط التعاقب الوظيفي والدوافع؛ أهلية السبب؛ التفاعل مع الإدارة التنفيذية؛ استراتيجية البنك؛ الإدارة؛ الإشراف على وظائف المراقبة؛ الإبلاغ المالي/الإفصاح.

يتضمن التقييم ٤٧ بياناً حول مجلس الإدارة. وكل بيان صيغ بطريقة إيجابية، على سبيل المثال: " لدى المجلس الحرّ الصحيح بما يحويه من توازنٍ وتناغم بين المهارة والخبرة والخلفية لضمان الفعالية المثلى"، ثم يقوم أعضاء المجلس بتقييم كل بيان على النحو التالي:

تفاصيل الردود



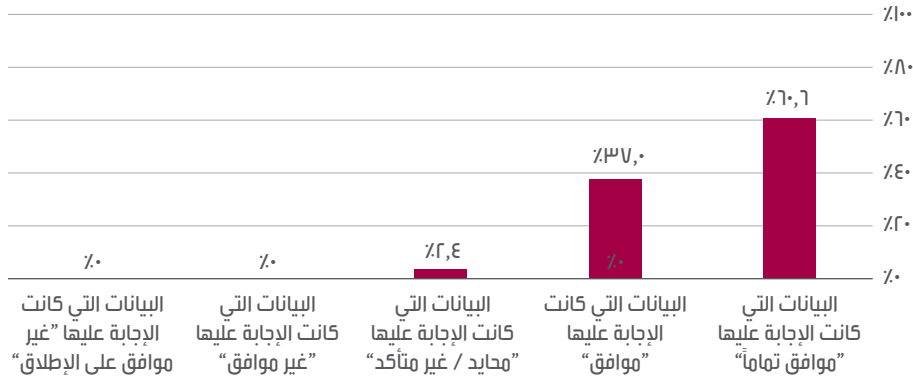
٢,٢ اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

يتم تقييم كل لجنة من اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة على أساس مجموعة من المعايير التي:

- تقيّم ٣ أعضاء من لجنة المخاطر والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة الأداء الإجمالي للجنة بـ "ممتاز" وعضو واحد بـ "جيد".
- تقيّم جميع الأعضاء الثلاثة من لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة الأداء الإجمالي للجنة بـ "ممتاز".
- تقيّم جميع الأعضاء الثلاثة من اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة الأداء الإجمالي للجنة بـ "ممتاز".
- تقيّم جميع الأعضاء الثلاثة من لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة الأداء الإجمالي للجنة بـ "ممتاز".

١. تنطبق بصفة عامة على جميع اللجان، مثل عمليات اللجنة، ومساهمة أعضاء اللجنة؛ والعلاقة مع الإدارة؛ و
٢. خاصة بعمل اللجان نفسها. يتبع تقييم اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة الطريقة نفسها المتبعة لتقييم مجلس الإدارة. كما ويتم تسجيل التقييم بعلامة من ١ إلى ٥ ويتم جمع العلامات نهاية الأمر للحصول على التقييم الإجمالي.

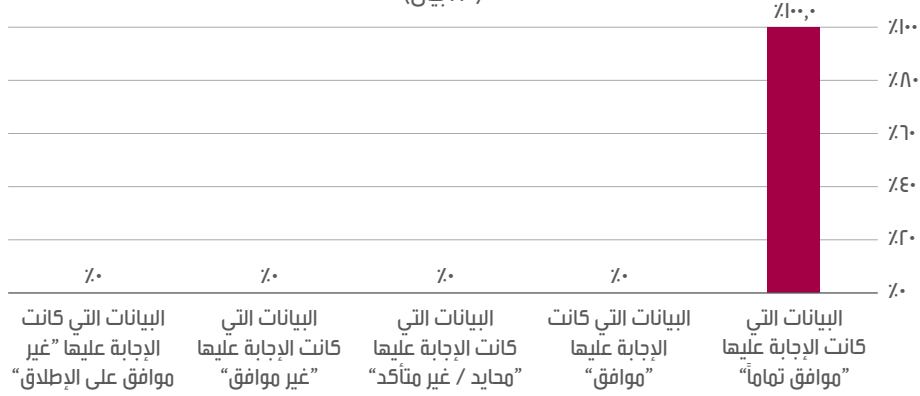
تفاصيل ردود لجنة المخاطر والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة (بيان ٣٢)



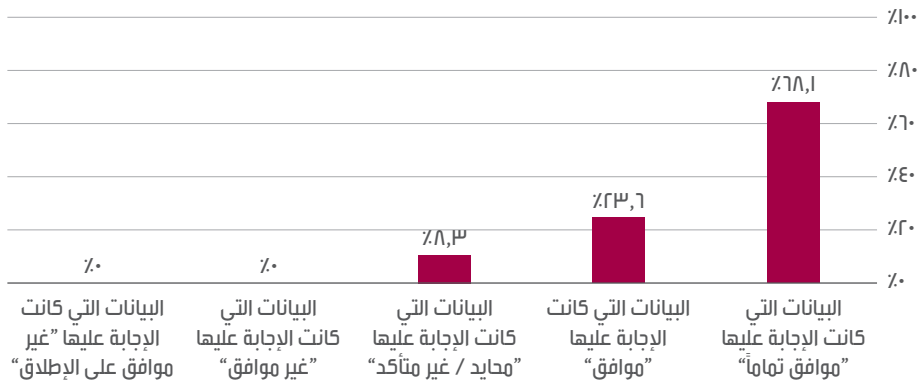
تفاصيل ردود لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة (بيان ٢٨)



تفاصيل ردود اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة (٢٣ بيان)



تفاصيل ردود لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة (٢٤ بيان)



٣. تواريخ اجتماعات مجلس الإدارة وحضورها

الرقم	تاريخ الاجتماع	عدد الحاضرين
(١)	٢١ يناير ٢٠٢٥	١١
(٢)	٢٠ مارس ٢٠٢٥	١١
(٣)	١٦ أبريل ٢٠٢٥	١١
(٤)	٢٢ مايو ٢٠٢٥	١٠
(٥)	١٨ يونيو ٢٠٢٥	١١
(٦)	١٦ يوليو ٢٠٢٥	١١
(٧)	١٦ سبتمبر ٢٠٢٥	١١
(٨)	١٤ أكتوبر ٢٠٢٥	١١
(٩)	١٧ ديسمبر ٢٠٢٥	١١

٤. أعضاء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

اسم عضو مجلس الإدارة	التصنيف في مجلس الإدارة	اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة	لجنة المخاطر والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة	لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة	لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة
الشيخ / عبدالله بن علي بن جبر آل ثاني	رئيس مجلس الإدارة غير مستقل وغير تنفيذي				
السيد / عمر حسين الفردان ممثلًا شركة القصار كابيتال	نائب الرئيس والعضو المنتدب غير مستقل وتنفيذي	X رئيس اللجنة			
سعادة السيد / عبد الرحمن بن حمد العطية	غير مستقل وتنفيذي	X			
الشيخ جبر بن عبدالله بن علي آل ثاني ممثلًا شركة فيستا للتجارة	غير مستقل وغير تنفيذي			X	
السيد إبراهيم جاسم العثمان	غير مستقل وغير تنفيذي		X		X رئيس اللجنة
سعادة السيد / بدر عمر الدفع	مستقل وغير تنفيذي		X رئيس اللجنة		X
السيد / سالم خلف المناعي ممثلًا شركة قطر للتأمين	غير مستقل وغير تنفيذي				X
السيد / محمد اسماعيل مندني العمادي	غير مستقل وتنفيذي	X	X		
السيد / طارق أحمد الهالكي الجهني	مستقل وغير تنفيذي			X	
السيد / محمد ياسر المسلم	مستقل وغير تنفيذي			X رئيس اللجنة	
السيد / حسين عمر الفردان ممثلًا شركة الفردان للاستثمار	غير مستقل وغير تنفيذي		X		

٤,٢ حضور اجتماع مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه من قبل الاعضاء

اسم عضو مجلس الإدارة	مجلس الإدارة	اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة	لجنة المخاطر والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة	لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة	لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة
	٩ اجتماعات عام ٢٠٢٥	٢٠ اجتماعاً عام ٢٠٢٥	٨ اجتماعات عام ٢٠٢٥	١١ اجتماعاً عام ٢٠٢٥	٥ اجتماعات عام ٢٠٢٥
الشيخ / عبدالله بن علي بن جبر آل ثاني	٩	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
السيد / حسين إبراهيم الفردان*	٣	٥	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
السيد / حسين عمر الفردان*	٥	لا يوجد	٣	لا يوجد	لا يوجد
السيد / عمر حسين الفردان*	٩	٢٠	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
سعادة السيد / عبدالرحمن بن حمد العطية	٩	١٢	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
الشيخ / جبر بن عبدالله بن علي آل ثاني	٩	لا يوجد	لا يوجد	١١	لا يوجد
السيد إبراهيم جاسم العثمان**	٩	لا يوجد	٨	لا يوجد	٣
سعادة السيد / بدر عمر الدفوع	٩	لا يوجد	٨	لا يوجد	٥
السيد / سالم خلف المناعي	٩	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	٥
السيد / محمد اسماعيل مندني العمادي**	٩	١٥	٧	لا يوجد	٢
السيد / طارق أحمد المالكي الجهاني*	٩	لا يوجد	٩	لا يوجد	لا يوجد
السيد / محمد ياسر المسلم	٩	لا يوجد	لا يوجد	١١	لا يوجد

* عقب تغيير ممثل شركة الفردان للاستثمار من السيد حسين إبراهيم الفردان إلى السيد حسين عمر الفردان، قام مجلس الإدارة بتاريخ ١٦ أبريل ٢٠٢٥ بتعيين ممثل شركة الفردان للاستثمار عضواً في لجنة المخاطر والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة بدلاً من اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة. ** بتاريخ ١٦ أبريل ٢٠٢٥، عين مجلس الإدارة السيد إبراهيم جاسم العثمان رئيساً للجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة. والسيد محمد اسماعيل منداني العمادي عضواً في اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة.

٥,٣ اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة

الرقم	تاريخ الاجتماع	عدد الحاضرين
(١)	١٤ يناير ٢٠٢٥	٣
(٢)	٠٢ فبراير ٢٠٢٥	٣
(٣)	١٣ فبراير ٢٠٢٥	٣
(٤)	٢٧ فبراير ٢٠٢٥	٣
(٥)	٠٧ أبريل ٢٠٢٥	٢
(٦)	٢٠ أبريل ٢٠٢٥	٣
(٧)	٥ مايو ٢٠٢٥	٣
(٨)	١٩ مايو ٢٠٢٥	٢
(٩)	١ يونيو ٢٠٢٥	٣
(١٠)	١٧ يونيو ٢٠٢٥	٣
(١١)	٢٩ يونيو ٢٠٢٥	٣
(١٢)	٠٧ سبتمبر ٢٠٢٥	٢
(١٣)	١٦ سبتمبر ٢٠٢٥	٢
(١٤)	١ أكتوبر ٢٠٢٥	٣
(١٥)	١٤ أكتوبر ٢٠٢٥	٣
(١٦)	٢٧ أكتوبر ٢٠٢٥	٢
(١٧)	١٠ نوفمبر ٢٠٢٥	٢
(١٨)	٢٤ نوفمبر ٢٠٢٥	٣
(١٩)	٠٧ ديسمبر ٢٠٢٥	٢
(٢٠)	١٥ ديسمبر ٢٠٢٥	٢

٥,٤ لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المنبثقة عن

مجلس الإدارة

الرقم	تاريخ الاجتماع	عدد الحاضرين
(١)	٢٠ يناير ٢٠٢٥	٣
(٢)	٧ أبريل ٢٠٢٥	٣
(٣)	٠٨ أكتوبر ٢٠٢٥	٣
(٤)	٢٤ نوفمبر ٢٠٢٥	٣
(٥)	٠٧ ديسمبر ٢٠٢٥	٣

٥.٠ تاريخ اجتماعات اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة و عدد الحضور

٥,١ لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة

الرقم	تاريخ الاجتماع	عدد الحاضرين
(١)	٢١ يناير ٢٠٢٥	٣
(٢)	٢٥ فبراير ٢٠٢٥	٣
(٣)	١٩ مارس ٢٠٢٥	٣
(٤)	١٦ أبريل ٢٠٢٥	٣
(٥)	١٣ مايو ٢٠٢٥	٣
(٦)	٠٢ يوليو ٢٠٢٥	٣
(٧)	١٦ يوليو ٢٠٢٥	٣
(٨)	٢٥ سبتمبر ٢٠٢٥	٣
(٩)	١٤ أكتوبر ٢٠٢٥	٣
(١٠)	٥ نوفمبر ٢٠٢٥	٢
(١١)	١٦ ديسمبر ٢٠٢٥	٢

٥,٢ لجنة المخاطر والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة

الرقم	تاريخ الاجتماع	عدد الحاضرين
(١)	٠٩ فبراير ٢٠٢٥	٣
(٢)	٢٥ فبراير ٢٠٢٥	٢
(٣)	١٣ أبريل ٢٠٢٥	٣
(٤)	٢٠ مايو ٢٠٢٥	٣
(٥)	٠١ سبتمبر ٢٠٢٥	٤
(٦)	٢٢ سبتمبر ٢٠٢٥	٤
(٧)	٢٣ نوفمبر ٢٠٢٥	٤
(٨)	٠٩ ديسمبر ٢٠٢٥	٣

٦. مكافآت مجلس الإدارة

تم الإفصاح عن مقترح بدلات أعضاء مجلس الإدارة الأحد عشر (١١) لقاء مشاركتهم في اجتماعات مجلس الإدارة ولجانته لعام ٢٠٢٥ وفقاً لسياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة في البيانات المالية الموحدة للبنك ضمن التقرير السنوي لعام ٢٠٢٥، الفقرة رقم [٣٩] (رهنًا بموافقة الجمعية العامة العادية للبنك).

تم تخصيص المبالغ التالية لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة:

- ٢,٥٠٠,٠٠٠ ريال قطري لرئيس مجلس الإدارة مقابل المشاركة في مجلس الإدارة؛
- ٢,٣٠٠,٠٠٠ ريال قطري لكل من باقي أعضاء مجلس الإدارة (٢,٠٠٠,٠٠٠ ريال قطري مقابل المشاركة في مجلس الإدارة و٣٠٠,٠٠٠ ريال قطري مقابل المشاركة في لجان مجلس الإدارة).

لقد امتثل البنك لمتطلبات المادة (١٢٢) من قانون الشركات التجارية فيما يتعلق بالإفصاح عن القروض النقدية أو خطابات الاعتماد أو الكفالات التي قدّمها البنك التجاري لأعضاء مجلس الإدارة.

سياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

إن سياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة هي كالتالي (شروط الحصول على موافقة المساهمين في الجمعية العامة العادية):

يوافق مجلس إدارة البنك ("المجلس") بموجب هذا على سياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة التالية:

١. الحوكمة

- ١.١ على لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المبنية عن مجلس الإدارة أن توصي بمنح مجلس الإدارة المكافآت السنوية التي يحصل عليها الأعضاء.
- ١.٢ يوافق مجلس الإدارة على المكافأة السنوية لأعضاء مجلس الإدارة وترسل التوصية إلى مصرف قطر المركزي وإلى هيئة قطر للأسواق المالية، ويوصي بها للحصول على موافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العامة العادية للبنك. لا تدفع إلا بعد الحصول على الموافقة الخطية من مصرف قطر المركزي.

٢. الحد الأقصى للبدل مقابل المشاركة في المجلس ولجانته

- ٢.١ إن الحد الأقصى للمكافأة السنوية لرئيس مجلس الإدارة مقابل المشاركة في مجلس إدارة البنك هو ٢,٥٠٠,٠٠٠ ريال قطري.
- ٢.٢ إن الحد الأقصى للمكافأة السنوية لعضو مجلس الإدارة مقابل المشاركة في مجلس إدارة ٢,٠٠٠,٠٠٠ ريال قطري.
- ٢.٣ يتم تحديد المكافأة السنوية لرئيس مجلس الإدارة ولكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة مقابل المشاركة في مجلس إدارة البنك من قبل لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المبنية عن مجلس الإدارة بعد تقييم أداء البنك وفقاً للمادة ٣ أدناه.
- ٢.٤ إن الحد الأقصى للمكافأة السنوية لكل عضو من أعضاء المجلس مقابل المشاركة في أي من لجان المجلس المبنية عنه هو ٣٠٠,٠٠٠ ريال قطري لكل عضو وبالإضافة إلى المكافأة المنصوص عليها في المادة ٢.٢. إذا كان عضو مجلس الإدارة عضواً في أكثر من لجنة مجلس إدارة، فيحق له بمكافأة واحدة حدّها الأقصى ٣٠٠,٠٠٠ ريال قطري.

٣. تقييم الأداء

- ٣.١ عند تحديد مبلغ المكافآت السنوية لأعضاء مجلس الإدارة في المادة ١.١ و٢ أعلاه، تقوم لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المبنية عن مجلس الإدارة بتقييم أداء البنك وفقاً ببطاقة أداء البنك.
- ٣.٢ تقوم لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المبنية عن مجلس الإدارة بالتعاون مع لجنة المخاطر والالتزام المبنية عن مجلس الإدارة والادارة التنفيذية، وبمراجعة من قبل التدقيق الداخلي، بإعداد بطاقة أداء الشركة في بداية السنة المالية.
- ٣.٣ يتم ترجيح بطاقة أداء البنك لكل مقياس أداء بالنسبة إلى أهميته بالنسبة إلى استراتيجية البنك المعتمدة من قبل مجلس الإدارة وتضمن:

- مؤشرات الأداء الرئيسية للربحية
- مؤشرات الأداء الرئيسية للمخاطر
- مؤشرات الأداء الرئيسية المتعلقة بالكفاءة
- متوسط درجات الأداء للسنوات الثلاث الأخيرة
- التصنيف الخارجي على المدى الطويل

- مؤشرات الأداء الرئيسية للتحوّل الرقمي
- مؤشرات الأداء الرئيسية للإستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة

٤. الدفعات المسبقة

يجوز لمجلس الإدارة أن يوصي (بشروط موافقة المساهمين اللاحقة) دفع مكافأة مسبقة لأي عضو من أعضاء مجلس الإدارة يُطلب منه أن يقضي قدراً كبيراً من الوقت بالنيابة عن مجلس الإدارة في الأعمال المتعلقة بالبنك شريطة أن يخضع المبلغ الذي يتلقاه العضو من الأجر السنوي المستحق والواجب دفعه إلى هذا العضو في نهاية السنة المالية.

٥. دفع أتعاب أعضاء مجلس الإدارة

- ٥.١ يجب ألا تتجاوز القيمة الإجمالية لمبالغ المكافآت المنصوص عليها في المواد من ١ إلى ٥ ("مكافأة عضو مجلس الإدارة") - التي يتلقاها جميع أعضاء مجلس الإدارة بشكل جماعي ٥٪ من صافي الأرباح بعد خصم الاستهلاك والتحويلات إلى الاحتياطات القانونية وتوزيع مدفوعات أرباح لا تقل عن ٥٪ من رأس مال البنك المدفوع.
- ٥.٢ تمّ وضع السياسة المبيّنة أعلاه وفقاً لتعميم مصرف قطر المركزي رقم (١٨) لسنة ٢٠١٤، وتعميم مصرف قطر المركزي رقم (٢٥) لسنة ٢٠٢٢ المبدأ ٧، وكتاب مصرف قطر المركزي رقم ٢٠٢٣/٠٠١٥٠٧ بتاريخ ١١ يونيو ٢٠٢٣، ومصفوفة تقييم أداء مصرف قطر المركزي، ونظام حوكمة الشركات المدرجة الجديد الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية المادة ٨، وهي متوافقة مع قانون الشركات التجارية (القانون رقم (١١) لسنة ٢٠١٥) والنظام الأساسي للبنك.

٦. الاسترداد والخصم

تخضع مكافآت أعضاء مجلس الإدارة المدفوعة للاسترداد والخصم في حال أن الأساس الذي تمّ على أساسه منح المكافأة ينطوي على مخاطر عالية غير مقبولة تتجاوز حدود المخاطر المقبولة لدى البنك.

٧. الموافقة والإفصاح عن هذه السياسة

- ٧.١ يجب مراجعة هذه السياسة سنوياً من قبل مجلس الإدارة، وتقديمها للموافقة عليها سنوياً في الاجتماع الجمعية العامة للمساهمين المنعقد للأنظر في البيانات المالية للبنك والموافقة عليها.
- ٧.٢ هذه السياسة تحل محل أي من سياسات مكافآت أعضاء مجلس الإدارة السابقة.

٧. مكافآت الإدارة التنفيذية

تمّ الإفصاح عن مكافآت الإدارة التنفيذية في البيانات المالية الموحّدة للبنك ضمن التقرير السنوي لعام ٢٠٢٥، فقرة رقم ٣٩.

لقد امتثل البنك لمتطلبات المادة (١٢٢) من قانون الشركات التجارية فيما يتعلق بالإفصاح عن القروض النقدية أو خطابات الاعتماد أو الكفالات التي قدّمها البنك التجاري للإدارة التنفيذية العليا.

مبادئ سياسة المكافآت

إن مبادئ سياسة المكافآت في البنك التجاري، المطبقة على جميع الموظفين (تخضع لموافقة الجمعية العامة للبنك) هي كما يلي:

مبادئ مكافآت البنك التجاري

رؤيتنا: الحفاظ على سياسة مكافآت مسؤولة وقائمة على أساس الأداء ومتوافقة مع مصالح موظفينا ومساهميننا القصيرة والمتوسّطة والطويلة الأجل.

تأجيل تسديد المكافآت: إنَّ التأجيل الإلزامي لتسديد المكافآت المتغيرة هو أحد العناصر التي تمَّ تنفيذها بهدف ضمان إدارة حكيمة للمخاطر. ويركِّز التأجيل الإلزامي للتسديد على وجود هيكلية أجور متغيرة:

- مرنة:
- تبقى مرتبطة بالأداء:
- تتمتع بعناصر مهمة للاحتفاظ بالموظفين:
- تحقِّر الموظفين على قيادة الأداء المستمر على المدى الطويل من خلال ربط جزء كبير من المكافآت المتغيرة بالنمو المطرد لقيمة المساهمين على المدى الطويل.

الاسترداد والخصم: تسمح أحكام الاسترداد والخصم الخاصة بالبنك للجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المبنية عن مجلس الإدارة بأنَّ تحدّد، عند الاقتضاء، تعديل أو إلغاء العناصر المكتسبة بموجب كلِّ خطط الأجر المتغيرة في حالاتٍ معينةٍ تتعلّق بالمخاطر الالتزام وعايير السلوك الخاصة بالمدراء المشاركين وفي مسؤولي المخاطر الرئيسيين.

مرجع تعميم مصرف قطر المركزي

جميع أنظمة وتوجيهات مصرف قطر المركزي بها في ذلك تعليمات حوكمة الشركات الصادرة بالتعميم رقم (٢٥) لسنة ٢٠٢٢ (١٤٧٧/٠٠٠/٢٠٢٢): بتاريخ ٣٠ أغسطس ٢٠٢٢ و١٥٠٧/٠٠٠/٢٠٢٣؛ بتاريخ ١١ يونيو ٢٠٢٣ وجميع متطلبات حوكمة الشركات.

هدفنا: تحقيق التوازن الصحيح بين تلبية توقّعات المساهمين، ودفْع أجور تنافسية لموظفينا، والاستجابة بشكلٍ مناسبٍ للمتطلبات القانونية والتنظيمية والمبادئ التوجيهية.

تهدف مبادئ مكافآت البنك التجاري إلى:

- جذب المهارات وتحفيزهم من دون أيِّ تمييز على أساس العرق أو الجنس أو الدين:
- مكافأة العاملين لدينا على التصرف بمسؤولية ومهنية تجاه العملاء والمساهمين والمجتمعات التي نعمل فيها:
- موازنة مصلحة الإدارة والمساهمين من خلال الحرص على اتخاذ الإدارة لقرارات تصبّ في المصلحة الطويلة الأجل للبنك التجاري:
- ربط المكافآت بالأداء والمخاطر على المدى القصير والمتوسط والطويل:
- تمثيل أفضل الممارسات العالمية والإقليمية والتنظيمية في ما يتعلّق بتصميم وإدارة الأجر والحوافز المتغيرة:

الحوكمة: إنَّ لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المبنية عن مجلس الإدارة مسؤولة عن وضع إطار مكافآت البنك لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة والموظفين.

تخضع كلُّ برامج الحوافز والأجور المتغيرة لإشراف مجلس الإدارة ورقابته الصارمة من خلال تفويضٍ مناسبٍ إلى لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة.

موازنة المخاطر: يتمُّ أخذ المخاطر ومقاييس الالتزام ذات الصلة في الاعتبار في سياق تقييم الأداء وتخصيص الأجر المتغيرة. ويشمل تقييم المخاطر لتقييم الأداء والأجر المرتبطة بالأداء كافة أنواع مخاطر البنك (المتعلّقة بالدور) بها في ذلك مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السمعة ومخاطر السوق ومخاطر ملاءمة رأس المال. وتتمُّ معايرة مقاييس الأداء الجماعي والفردية على المدى القصير والمتوسط والطويل.

المبادئ التوجيهية لإدارة المكافآت كيفية البنك التجاري

المتطلبات الرئيسية لمبادئ مصرف قطر المركزي	كيفية التزامنا
مبادئ الحوكمة	
على مجلس إدارة الشركة أن يشرف بنشاط على تصميم نظام المكافآت وتطبيقه	<ul style="list-style-type: none"> تخضع كل برامج الحوافز والأجور المتغيرة لإشراف مجلس الإدارة ورقابته الصارمة من خلال تفويض مناسب إلى لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة. تتوجه لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة بانتظام لمراجعة الالتزام بالسياسة والإجراءات الخاصة بسداد الأجور وسياسة الأجور المتغيرة. تشمل إدارة الأجور المتغيرة ٣ خطوات مختلفة: <ul style="list-style-type: none"> - موافقة لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة على مبادئ تراكم مجموعة المكافآت. - مراجعة لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة ل المنبثقة عن مجلس الإدارة أداء الأعمال، بما في ذلك مراجعة المخاطر والتدقيق، وتحديد نسبة الدفع لمجموعة المكافآت. - مراجعة لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة للتخصيص المقترح للأجور المتغيرة للرئيس التنفيذي للمجموعة ورؤساء الأقسام وكل الموظفين. تتم إدارة سياسة المكافآت للشركات التابعة للبنك التجاري ومراجعتها وفقاً لمبادئ المكافآت المعمول بها في البنك التجاري والصادرة عن مجالس إدارة الشركات التابعة ولجان المكافآت.
على مجلس إدارة الشركة أن يراقب ويراجع نظام المكافآت لضمان عمل النظام على النحو المطلوب	<ul style="list-style-type: none"> تتساور لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة مع لجنة المخاطر والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة في مجلس الإدارة بشأن موائمة المخاطر والمكافآت وأي تعديلات للمخاطر يتم تطبيقها في تحديد مجموعة الأجور المتغيرة. تنظر لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة أيضاً في قضايا جوهرية تثيرها لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة وتتجم عن أعمال التدقيق الداخلي، بما في ذلك الإبلاغ عن نتائج التدقيق الداخلي ذات الصلة المتعلقة بمسائل المكافآت. إن لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة مسؤولة عن مراجعة سياسة المكافآت وتقديم توصيات بشأنها أقله كل ثلاث سنوات لضمان بقائها ملائمة للعرض المنشود. يتم إجراء مراجعات منتظمة لصحة السياسة على أساس سنوي.
يجب أن يكون الموظفون المنخراطون في الرقابة المالية والرقابة على المخاطر مستقلين وذات سلطة مناسبة. ويجب أن يتم تعويضهم بطريقة مستقلة عن مجالات العمل التي يشرفون عليها ومتناسبة مع دورهم الرئيسي في الشركة	<ul style="list-style-type: none"> إن الأجور والمزايا الثابتة مصممة بشكل تنافسي لجذب الموظفين ومكافأتهم بناءً على مهاراتهم وخبراتهم، في حين أن المكافآت المتغيرة مصممة لاستبقاء أصحاب الموهاب ولمواءمة المكافآت مع الأداء والمخاطر التي يتعرض لها البنك. تقوم لجان مجلس الإدارة المعنية بمراجعة الأجر الأساسي وتحديد المكافآت المتغيرة لجميع الموظفين في وظائف التدقيق والمخاطر والالتزام، ويتم تحديد مكافأة وظيفة الرقابة بشكل مستقل عن خطوط العمل التي تشرف عليها هذه الوظيفة.

مبادئ الموائمة	
<p>يجب أن تستند قواعد المكافآت والحوافز إلى تقييم الأداء بما في ذلك المعايير المالية وغير المالية.</p>	<ul style="list-style-type: none"> • ترتبط المدفوعات المتغيرة بنظام تقييم الأداء لكافة الموظفين بما في ذلك مراجعة الأداء المنتظمة والملاحظات الشفافة. تختلف مدفوعات المكافآت المتغيرة الفردية كل سنة بحسب الأداء المالي للمجموعة ووحدة الأعمال، والإلتزام بالأخلاقيات المهنية للبنك التجاري، والالتزام بمعايير المخاطر والالتزام، إلى جانب إنجاز الأهداف غير المالية مثل مبادرات التحول الرقمي والمبادرات المؤسسية المتعلقة بالتدابير البيئية، والاجتماعية، وتدابير الحوكمة، حسبها ينطبق على الدور.
<p>يجب أن تكون مكافآت كل الموظفين مصممة بحيث تعزز الإدارة السليمة للمخاطر وتكون معدلة لكافة أنواع المخاطر</p>	<ul style="list-style-type: none"> • يتم تضمين مؤشرات المخاطر في سجل أداء المجموعة المحدد في بداية كل سنة في الخطة ويتم أخذها في الاعتبار لتقييم مؤشرات أداء كل الموظفين. • في نهاية كل سنة في الخطة، يراجع مجلس الإدارة الأداء الفعلي لمجموعة البنك التجاري مقابل مقاييس سجل الأداء - بما في ذلك مقاييس المخاطر والالتزام. • يشكّل تقييم أداء المجموعة بالإضافة إلى نتائج التقييم الناجمة عن وظائف الرقابة - المخاطر والالتزام والتدقيق الداخلي - أساساً لقرار مجلس الإدارة بشأن المكافآت المتغيرة.
<p>يجب أن تكون جداول مدفوعات المكافآت حساسة للأفق الزمني للمخاطر ويجب أن تكون الحوافز تناسبية مع الإنجاز الطويل الأجل</p>	<ul style="list-style-type: none"> • إنّ التأجيل الإلزامي لتسديد المكافآت المتغيرة هو أحد العناصر التي تم تنفيذها بهدف ضمان إدارة حكيمة للمخاطر. • بالنسبة إلى الموظفين الذين يُعتبرون من كبار المدراء أو مسؤولي المخاطر الرئيسيين، يتم التأجيل الإلزامي لتسديد المكافآت لنسبة تصل إلى 50٪ من الأجر المتغيرة. ويتم تأجيل تسديد جزء كبير من المكافآت المؤجلة - تحدده كل سنة لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة - لمدة ٣ سنوات على الأقل من تاريخ منح المكافأة. • تقوم لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المبنية عن مجلس الإدارة بانتظام بمراجعة وتحديد فئة الموظفين الذين يسري عليهم التأجيل الإلزامي، وكمية المكافآت المتغيرة التي تخضع للتأجيل، والفترة الزمنية التي يحدث خلالها التأجيل، بما يلبّي دائماً المعايير التنظيمية ومعايير أفضل ممارسات الإدارة.
<p>يجب أن يكون مزيج النقد وحقوق الملكية وأشكال المكافآت الأخرى متناسقاً مع موازنة المخاطر</p>	<ul style="list-style-type: none"> • يتم تسديد المدفوعات المتغيرة كمزيج من النقد والنقد المؤجل التسديد والمشاركة الإلزامية في خطة الحوافز الطويلة الأجل للبنك التجاري (المرتبطة بالأسهم). • يتعيّن على الموظفين الخاضعين للتأجيل الإلزامي لتسديد المكافآت أن يشاركوا في خطة الحوافز الطويلة الأجل للبنك التجاري، وذلك لضمان استمرارية الموازنة بين مصالح الرئيس التنفيذي للمجموعة والدائرة التنفيذية وكبار المدراء والمخاطرين الرئيسيين وبين مصالح المساهمين.
<p>يجب أن تكون الحوافز حساسة للمخاطر على المدى القصير والمتوسط والطويل</p>	<ul style="list-style-type: none"> • تسمح أحكام الاسترداد والخصم الخاصة بالبنك والمطبقة على المكافآت المتغيرة للجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المبنية عن مجلس الإدارة بأن تحدّد، عند الاقتضاء، تعديل أو إلغاء العناصر المكتسبة بموجب كل خطط الأجر المتغيرة في حالات معينة تتعلق بالمخاطر والالتزام ومعايير السلوك الخاصة بالمدراء المشاركين والمخاطرين الرئيسيين.

مبادئ المشاركة	
<ul style="list-style-type: none"> تفصح لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المبنية عن مجلس الإدارة ومجلس الإدارة عن مبادئ المكافآت في تقرير حوكمة الشركات السنوي، وفقاً للهادة ٤ من نظام حوكمة الشركات لهيئة قطر للأسواق المالية. تُعرض مبادئ المكافآت على المساهمين في اجتماع الجمعية العامة العادية للموافقة عليها سنوياً وفقاً للهادة ٨،١ من نظام حوكمة الشركات لهيئة قطر للأسواق المالية، و تنشر أيضاً على الموقع الإلكتروني للبنك التجاري. يفصح البنك التجاري لمصرف قطر المركزي سنوياً، عن تفاصيل مكافآت الأجر المتغيرة التي تمنح للرئيس التنفيذي للمجموعة وللمدراء العامين التنفيذيين للموافقة عليها قبل تسديدها. 	<p>على البنوك أن تفصح عن معلومات واضحة وشاملة وفي الوقت المناسب حول ممارسات المكافآت الخاصة بها، من أجل تسهيل المشاركة البناءة لكافة أصحاب المصالح</p>

- عضو مجلس إدارة في شركة "سي بي انوفيشين سرفيسيز ذ.م.م." وشركة البنك التجاري للخدمات المالية المحدودة وشركة "سي بي جلوبال ترايدينغ" (المحدودة).

المناصب التي يشغلها أقرابه حتى الدرجة الثانية في البنك: لا يوجد

السيد / نعمان علي

مدير عام تنفيذي، رئيس القطاع المالي والاستدامة
يملك ٢٠,٠٠٠ سهم في البنك التجاري

التحصيل العلمي والخبرة والعضوية

- زمالة في معهد المحاسبين القانونيين في باكستان ومحاسب قانوني معتمد (الولايات المتحدة الأمريكية).
- حاصل أيضاً على شهادة في التمويل الإسلامي من معهد الأوراق المالية والاستثمار (المملكة المتحدة)، وشهادة القيادة المستدامة من كلية إمبريال، وشهادة في الاستثمار البيئي والاجتماعي والحوكمة من CFA المملكة المتحدة.
- انضم إلى البنك التجاري في منصب رئيس القطاع المالي ورئيس قسم الاستدامة في سبتمبر ٢٠٢٤.
- يتمتع بخبرة دولية تزيد عن ٢٠ عاماً في مجال البنوك، مع قيادة واسعة النطاق في الأدوار المالية في جميع أنحاء المملكة المتحدة والولايات المتحدة وقطر والإمارات العربية المتحدة.
- قبل انضمامه إلى البنك التجاري، عمل في مجموعة HSBC لمدة ١٤ عاماً، وكان آخرها منصب المدير العام والمراقب المالي للتمويل المستدام والحوكمة البيئية والاجتماعية، شغل نعمان العديد من المناصب المالية العليا في بنك HSBC، بما في ذلك المراقب المالي (العضو المنتدب) في مجموعة HSBC ومقرها لندن، ورئيس قسم المحاسبة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

٨. بيانات أعضاء الإدارة التنفيذية

السيد / ستيفن موس

الرئيس التنفيذي للمجموعة
لا يمتلك أي أسهم في البنك التجاري

التحصيل العلمي والخبرة والعضوية

- انضم إلى البنك التجاري في أغسطس ٢٠٢٥ كرئيس تنفيذي للمجموعة.
- يحمل ٣٣ سنة خبرة مصرفية دولية، حيث شغل عدة مناصب تنفيذية عليا وأدواراً في مجالس الإدارة في مناطق آسيا والمحيط الهادئ والشرق الأوسط وأوروبا والأميركتين.
- وفي منصبه الأخير، شغل منصب الرئيس التنفيذي الإقليمي في HSBC لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا، حيث كان مسؤولاً عن العمليات في تسع دول. وخلال هذه الفترة، خدم في مجالس إدارات مؤسسات مالية في السعودية ومصر وعلى مستوى منطقة الشرق الأوسط بشكل عام. تشمل أدواره القيادية السابقة منصب رئيس المكتب التنفيذي للرئيس التنفيذي للمجموعة في HSBC، ورئيس قسم الاستراتيجية في المجموعة في HSBC، ورئيس قسم الاندماج والاستحواذ في HSBC. كما عمل أيضاً في اللجنة التنفيذية لمجموعة HSBC لمدة ١٠ سنوات.
- هو محاسب قانوني معتمد (ICAEW)، وحاصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد والمحاسبة من جامعة كينت وهو عضو المجلس الاستشاري للطبيب الأحمر في هونغ كونغ.
- نائب رئيس مجلس إدارة بنك أترناتيف في تركيا؛
- عضو مجلس إدارة في البنك الوطني العماني؛
- عضو مجلس إدارة في البنك العربي المتحد في الإمارات العربية المتحدة؛

السيد خليفة الرئيس

مدير عام تنفيذي، رئيس قطاع رأس المال البشري
يملك ٣٤٢,١٨٠ سهمًا في البنك التجاري

التحصيل العلمي والخبرة والعضوية

- حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة دنفر، كولورادو، الولايات المتحدة الأمريكية.
 - قبل انضمامه إلى البنك، عمل السيد الرئيس كمدير عام، ومدير إقليمي، ومدير المبيعات والتسويق في شركة الخليج للطيران في قطر، وألمانيا والإمارات العربية المتحدة.
 - انضم إلى البنك في العام ٢٠٠٥ كمدير لفروع البنك، وشغل السيد الرئيس مناصب إدارية عليا عدة، وعمل بجدية لتنمية البنك في كافة المناصب التي تبوأها.
 - قبل شغله لمنصبه الحالي، شغل منصب المدير العام التنفيذي للقطاع الحكومي والقطاع العام ونائب رئيس قطاع الخدمات المصرفية للشركات من ٢٠١٤ إلى ٢٠٢٤.
 - عضو مجلس إدارة في "شركة سي بي انوفيشن سيرفيسيز ذ.م.م." و"شركة البنك التجاري للخدمات المالية".
 - عضو مجلس إدارة المدرسة الأمريكية في الدوحة.
- المناصب التي يشغلها أقرابه حتى الدرجة الثانية في البنك: لا يوجد

السيد / بارفيز خان

مدير عام تنفيذي، الخزينة والاستثمارات
يملك ٣,٠٠٠ سهمًا في البنك التجاري

التحصيل العلمي والخبرة والعضوية

- حصل على بكالوريوس الهندسة الكيميائية من جامعة أليغار الإسلامية؛
- التحق بالبنك التجاري في عام ١٩٩٤ وكان مسؤولاً عن تأسيس إدارة الاستثمار بالبنك؛
- له خبرة تفوق ٢٥ عامًا في خدمات الخزينة والأسواق الرأسمالية والخدمات المصرفية الاستثمارية؛
- حصل على دبلوم في الأسواق الرأسمالية الدولية من "نيويورك انستيتوت أوف فينانس".
- عضو مجلس إدارة في شركة البنك التجاري لإدارة الأصول وشركة البنك التجاري للخدمات المالية المحدودة وشركة سي بي جلوبال ترايدينغ المحدودة.

- تشمل مسيرته المهنية أيضًا مناصب عليا في شركة إنست ويونغ في قطر وKPMG في كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة.
- مدير في بنك الترتايف وشركة "سي بي انوفيشن سيرفيسيز ذ.م.م." وشركة البنك التجاري للخدمات المالية و"شركة البنك التجاري للأهلاك العقارية ذ.م.م." و"سي بي ليسنج كوهباني ذ.م.م." و شركة مصون لخدمات التأمين، قطر.

المناصب التي يشغلها أقرابه حتى الدرجة الثانية في البنك: لا يوجد

السيد / فهد بادار

مدير عام تنفيذي، رئيس الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية الدولية
يملك ٣٩٥,٠٠٠ سهم في البنك التجاري

التحصيل العلمي والخبرة والعضوية

- حصل السيد / فهد بادار على الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة "دراهم" في المملكة المتحدة ودرجة البكالوريوس في العلوم المصرفية والمالية من جامعة "بانجور" في المملكة المتحدة؛
 - انضم إلى البنك التجاري كخريج جامعي في العام ٢٠٠٠، مرتقيا في مهنته ليصبح مدير عام تنفيذي - الخدمات المصرفية الحكومية الدولية في العام ٢٠١١؛
 - مصرفي مخضرم مع خبرة تزيد عن ٢٥ عامًا في البنك التجاري، شغل عدداً من المناصب القيادية مثل مدير عام تنفيذي - الخدمات المصرفية الشاملة، مدير عام تنفيذي - القطاع الحكومي والخدمات المصرفية الدولية، فضلاً عن عددٍ من المناصب العليا في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد وقطاع العمليات؛
 - بصفته مدير عام تنفيذي - رئيس الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية الدولية فهو مسؤول عن الأعمال المصرفية المحلية الخاصة بالشركات والإقراض الدولي والعلاقات مع المؤسسات المالية؛
 - عضو مجلس إدارة في البنك الوطني العماني؛
 - عضو مجلس إدارة في البنك العربي المتحد.
- المناصب التي يشغلها أقرابه حتى الدرجة الثانية في البنك: لا يوجد

السيد / شهنواز راشد

مدير عام تنفيذي، الخدمات المصرفية للأفراد
يملك ٣٣,٠٠٠ سهم في البنك التجاري

التحصيل العلمي والخبرة والعضوية

- حاصل على ماجستير في إدارة الأعمال من معهد إدارة الأعمال في جامعة كراتشي.
- عضو في معهد محاسبي التكاليف والإدارة (FCMA) في باكستان؛
- انضم إلى البنك التجاري في العام ٢٠١٩ حيث تولى منصب المدير العام لشركة البنك التجاري للخدمات المالية – وهي شركة وساطة تابعة مهلوكة بالكامل للبنك التجاري؛
- انتقل إلى البنك التجاري كمدير عام تنفيذي ورئيس قسم التجزئة في أبريل ٢٠٢٢.
- رئيس مجلس إدارة شركة البنك التجاري للخدمات المالية المحدودة.
- عضو مجلس إدارة في بنك الترانزيتيف، و”شركة البنك التجاري لإدارة الأصول” و”شركة مصون لخدمات التأمين، قطر”
- يتمتع بخبرة تزيد عن عقدين في مجال الخدمات المصرفية الدولية، حيث أمضى ٢٢ عامًا في سيتي بنك في مناطق جغرافية متعددة وتولى مناصب قيادية عليا، من بينها منصب رئيس مبيعات التجزئة ومنتجات الأصول في إندونيسيا وبولندا، ومنصب رئيس التجزئة الإقليمية وتوزيع منتجات الثروة في سنغافورة، ومنصب رئيس القطاع المالي لبنك المستهلك في تايلندا ورئيس مخاطر المستهلك في باكستان؛

السيد / أنطونيو غاميز مونوز

مدير عام تنفيذي، رئيس قطاع المخاطر
لا يملك أية أسهم في البنك التجاري

التحصيل العلمي والخبرة والعضوية

- حاصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة نافارا، ودرجة الماجستير في المالية من معهد Estudios Bursatiles (IEB).
- ودرجة عليا في الإدارة من INSEAD International Executive Development، ودرجة عليا في إدارة المخاطر من Instituto de Empresa، مدريد، وبرنامج إعداد أعضاء مجلس الإدارة (Escuela de Directivos) من كلية إدارة الأعمال AED وKPMG وESE.
- انضم للعمل لدى البنك التجاري عام ٢٠٢١؛

- المناصب التي يشغلها أقاربه حتى الدرجة الثانية في البنك: مدير عام مساعد، الخدمات المصرفية المميزة، مُختبر، العمليات.

السيدة / رنا صلات

مدير عام تنفيذي، رئيس التدقيق الداخلي
تملك ١٣,٢٨٠ سهماً في البنك التجاري

التحصيل العلمي والخبرة والعضوية

- تخرجت من جامعة قطر عام ١٩٩٦ ونالت شهادة في اللغة الإنجليزية؛
 - التحقت بالعمل لدى البنك التجاري عام ١٩٩٦ كمندوبة في قسم الخدمات المصرفية للأفراد وتوّت ترقيتها إلى منصب مساعد مدير إدارة المخاطر؛
 - تمت ترقيتها عدة مرات لاحقاً لتشغل المناصب التالية: مدير إدارة المخاطر الائتمانية عام ٢٠٠٣، ورئيس إدارة ورقابة الائتمان عام ٢٠٠٥، ورئيس علاقات العملاء عام ٢٠٠٨، ورئيس رقابة الائتمان عام ٢٠٠٩، ومساعد مدير عام ورئيس ضوابط المخاطر عام ٢٠١١، ومدير عام تنفيذي ورئيس قطاع المخاطر عام ٢٠١٣؛
 - لديها خبرة ٢٠ سنة في الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة المخاطر لدى البنك التجاري؛
 - تولت منصب رئيس قطاع المخاطر من أبريل ٢٠١٣ حتى يناير ٢٠١٨، حيث يقوم دورها الرئيسي في تأسيس إطار فعّال ومتكامل لإدارة المخاطر على مستوى البنك التجاري ككل، بما يضمن إدارة كافة المخاطر بشكل فعّال (بما في ذلك المخاطر الائتمانية، ومخاطر السوق، ومخاطر السيولة، والمخاطر التشغيلية، ومخاطر السمعة، والمخاطر المتعلقة بحوكمة الشركات والمخاطر الرقابية) في إطار قواعد درجة تقبل المخاطر واللوائح الحكومية؛
 - تتولى حالياً منصب مدير عام تنفيذي، رئيس التدقيق الداخلي وتتولى تقديم آراء وتوصيات مهنية مستقلة حول مسائل المخاطر والالتزام ذات الأهمية. كما تؤدي دوراً رئيسياً في تعزيز الحوكمة الجيدة للشركات من خلال معاينة وتقييم السجلات والأنظمة والعمليات المصرفية.
 - مدعوة دائمة في لجنة التدقيق والالتزام التابعة لمجلس إدارة بنك الترانزيتيف.
- المناصب التي يشغلها أقاربه حتى الدرجة الثانية في البنك: كبير متعاملي إدارة الموجودات والالتزامات وسوق النقد – إدارة الخزينة.

السيدة إيمان النعيمي

مدير عام تنفيذي، رئيس قطاع التسويق
لا تملك أي أسهم في البنك التجاري.

التحصيل العلمي والخبرة والعضوية

- حاصلة على بكالوريوس في الفنون الجميلة، مع تخصص في الاتصالات البصرية (بمرتبة الشرف الأولى)، من جامعة فرجينيا كومولث.
 - خريجة برنامج قطر للقيادة التنفيذية.
 - انضمت إلى البنك التجاري في سبتمبر ٢٠٢٥ كمدير عام تنفيذي ورئيس قطاع التسويق.
 - تتمتع بخبرة تقارب عقدين في مجال التسويق والاتصالات المؤسسية، ولديها سجل حافل بالقيادة الاستراتيجية والابتكار.
 - شغلت سابقاً منصب مدير عام مساعد للاتصالات المؤسسية للمجموعة في بنك الريان، حيث أشرفت على استراتيجيات الاتصالات على مستوى المجموعة في أسواق متعددة.
 - قادت مبادرات تحويلية، شملت عملية اندماج واسعة النطاق، وإعادة تصميم علامة تجارية بالكامل، وحملات تسويقية مؤثرة، وراعايات استراتيجية، وبرامج المسؤولية الاجتماعية للشركات، وبرامج الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة، وإدارة الاتصالات في الأزمات.
 - معروفة بجهودها في رعاية وتوجيه فرق عالية الأداء، وتعزيز ثقافة التميز والتعاون التي تُحقق قيمة مستدامة.
 - شاركت بفعالية في تطوير مبادرات تنمية القيادة والمواهب الوطنية في قطر.
- المناصب التي يشغلها أقاربها حتى الدرجة الثانية في البنك: لا يوجد.

السيد أيمن غريب

مدير عام تنفيذي، رئيس الشؤون القانونية
لا يملك أي أسهم في البنك التجاري.

التحصيل العلمي والخبرة والعضوية

- حاصل على بكالوريوس في القانون (LL.B) من جامعة الإسكندرية، مصر.
- حاصل على دبلوم في التمويل الإسلامي (CIMA) من معهد المحاسبين الإداريين المعتمدين.
- تتمتع بخبرة إجمالية تبلغ ٢٥ عامًا، منها ٢٢ عامًا في قطاع الخدمات المالية في قطر.

- قبل انضمامه إلى البنك التجاري، شغل منصب رئيس إدارة المخاطر في Banco Santander APAC - هونغ كونغ، حيث تم تكليفه بتأسيس إدارة قوية للمخاطر في المنطقة:
 - تتمتع بخبرة ٢٦ عامًا في مجال العمل المصرفي مع خبرة دولية كبيرة في مناطق جغرافية مثل الولايات المتحدة وبولندا وإسبانيا وأمريكا اللاتينية، بما في ذلك مجموعة كاملة من الأعمال في مجال الخدمات المصرفية للأفراد وتمويل المستهلكين / السيارات، وإدارة الثروات، والخدمات المصرفية الاستثمارية. بعد أن شارك في صفقات اندماج واستحواذ مختلفة في الأسواق المتقدمة والناشئة:
 - عضو في مجلس إدارة بنك "الترناتيف" ورئيس مجلس إدارة شركة البنك التجاري لإدارة الأصول ذ.م.م.
 - مستشار مجلس إدارة شركة واتسون تشارج إس إل (إسبانيا).
- المناصب التي يشغلها أقاربها حتى الدرجة الثانية في البنك: لا يوجد.

السيد / عبدالله أحمد الفضلي

مدير عام تنفيذي، رئيس قطاع الالتزام
لا يملك أية أسهم في البنك التجاري

التحصيل العلمي والخبرة والعضوية

- حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة هال، المملكة المتحدة:
 - شغل سابقاً منصب رئيس قطاع رأس المال البشري:
 - انضم للبنك التجاري بمنصب رئيس استراتيجية وعمليات التدقيق الداخلي:
 - قبل الانضمام إلى البنك التجاري، تولى رئاسة التدقيق الداخلي في الشركة المتحدة للتنمية وشغل منصب نائب الرئيس التنفيذي للتدقيق في بنك دخان:
 - رئيس لجنة المخاطر والالتزام:
 - مدعو دائم في لجنة التدقيق و الالتزام لمجلس إدارة بنك الترناتيف:
 - عضو في مجلس إدارة شركة البنك التجاري لإدارة الأصول ذ.م.م.
- المناصب التي يشغلها أقاربها حتى الدرجة الثانية في البنك: لا يوجد.

السيد / أيمن قلدة

مساعد مدير عام، قطاع الاستراتيجية والتحليلات
يملك ٧,٥٠٠ سهم في البنك التجاري

التحصيل العلمي والخبرة والعضوية

- حاصل على ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة الدراسات العليا لإدارة الأعمال HEC Paris مع تخصص في إدارة الشؤون المالية؛
 - انضم إلى البنك التجاري في نوفمبر ٢٠١٢، وشملت خبرته مع البنك الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية الدولية والمؤسسات المالية والمبادرات الإستراتيجية متعدّدة الوظائف؛
 - يشغل منصب مساعد المدير العام، رئيس قطاع الإستراتيجية والتحليلات في البنك التجاري منذ مايو ٢٠٢٢، حيث يشرف على الأنشطة المتعلقة بالتحليلات في البنك، بالإضافة إلى علوم البيانات ومبادرات ذكاء الأعمال. وتشمل وظيفته وضع استراتيجية البنك والتنسيق الاستراتيجي مع الشركات التابعة والزميلة؛
 - عمل سابقاً مع شركة مورغان ستانلي في لندن وباريس ضمن أقسام أسواق رأس المال العالمية والخدمات المصرفية الاستثمارية مع التركيز على طول الأسهم الاستراتيجية ومشتقات أسهم الشركات وعمليات الدمج والاستحواذ.
- المناصب التي يشغلها أقاربه حتى الدرجة الثانية في البنك: لا يوجد.

٩. هيكل الملكية

وفقاً للمادة ١٦(من النظام الأساسي للبنك التجاري، لا يجوز لأي شخص طبيعي أو اعتباري أن يملك في أي وقت نسبة ٧٥٪ بشكل مباشر أو غير مباشر باستثناء (أ) جهاز قطر للاستثمار، وشركة قطر القابضة، أو أي من شركاتها التابعة و(ب) بنك الحفظ أو بنك الإيداع الذي يحتفظ بأسهم لإصدار إيصالات إيداع عالمية موافق عليها من قبل الجمعية العامة غير العادية للشركة.

وافق المساهمون في اجتماع الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ١٦ مارس ٢٠٢٢ على التعديلات التي طالت النظام الأساسي للبنك لزيادة حد الملكية الأجنبية في البنك من ٤٩٪ إلى ١٠٠٪.

- انضم إلى البنك التجاري عام ٢٠١٨ كرئيس للشؤون القانونية، ويشغل حالياً منصب المدير العام التنفيذي ورئيس القسم القانوني في البنك التجاري، حيث شغل مناصب قيادية عليا في مؤسسات مالية رائدة، منها رئيس قسم التقاضي والاستشارات في بنك قطر الإسلامي، وكبير المستشارين القانونيين التنفيذيين وأمين سر الشركة في بنك قطر الأول، ومستشار قانوني في بنك قطر الدولي الإسلامي.
- يتمتع بخبرة واسعة في قانون الشركات، والقانون المصرفي، والقانون المالي، وسجل حافل بتقديم التوجيه القانوني الاستراتيجي الذي يدفع نمو المؤسسات ويضمن النزاهة التنظيمية.

المناصب التي يشغلها أقاربه حتى الدرجة الثانية في البنك: لا يوجد

السيد مهيش موزامدر

رئيس قطاع العمليات بالإدارة
لا يملك أي أسهم في البنك التجاري

التحصيل العلمي والخبرة والعضوية

- حاصل على درجة الماجستير في الاقتصاد من كلية دلهي للاقتصاد
- شغل سابقاً منصب رئيس شركة سي بي لخدمات الابتكار (CBIS)
- انضم إلى البنك عام ٢٠١٧ للمساهمة في تأسيس وقيادة شركة CBIS، وهي شركة تابعة للبنك متخصصة في خدمات العمليات والتكنولوجيا، والتي أعادت العمل الذي كان يتم الاستعانة بمصادر خارجية لتنفيذه، وحفرت نمو البنك التجاري، وتحوله الرقمي.
- يتمتع بخبرة واسعة ومهارات قيادية متميزة في الخدمات المالية وإدارة الموارد البشرية، مع إلمام قوي بمؤشرات الأداء الرئيسية، وتجربة العملاء، ومشاركة الموظفين، والتمثال التنظيمي، وإدارة أصحاب المصلحة من مختلف الثقافات.
- قائد عمليات عالمي ذو خبرة واسعة تمتد لأربعة عقود تقريباً في إدارة مراكز خدمات واسعة النطاق لمؤسسات مالية متعددة الجنسيات.

المناصب التي يشغلها أقاربه حتى الدرجة الثانية في البنك: لا يوجد

مواومة إطار حوكمته وسياساته وممارساته مع متطلبات نظام حوكمة الشركات المُعدّل، وسيواصل تنفيذ المتطلبات المتبقية خلال الفترة الانتقالية المسموح بها.

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، بلغت حصة مالكي أسهم البنك من القطريين (سواء كانوا أفراداً أو شركات) ٧٢,٠٪ فيما بلغت حصة المستثمرين الأجانب ٢٨,٠٪.

أصدرت شركة كي بي إم جي، مراقب الحسابات للبنك، تقرير تأكيد محدود حول تقييم الإدارة يفيد بأن لدى البنك إجراءات معمول بها لضمان الالتزام للنظام الأساسي وأحكام قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، وأنّ البنك ممثّل لأحكام نظام الحوكمة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

وفي ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، بلغت نسبة مساهمة شركة قطر القابضة ذ.م.م. ٦٦,٣٪ من أسهم البنك ولا يمتلك أيّ من الأفراد أو الكيانات الأخرى أكثر من ٥٪ من أسهم البنك بطريقة مباشرة.

١٠. بيانات عامة

إنّ البنك التجاري ملتزم بجميع أحكام تعليقات الحوكمة للبنوك الصادرة عن مصرف قطر المركزي ونظام حوكمة الشركات الجديد الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

١٢. تقرير إدارة الرقابة الداخلية على التقارير المالية

عام

يتحمل مجلس إدارة البنك التجاري (ش.م.ع.ق.) ("البنك") وشركائه التابعة الموحدة (بشأن إليها وجمعية بـ "المجموعة") مسؤولية إنشاء والحفاظ على رقابة داخلية كافية على التقارير المالية ("ICOFR") كما هو مطلوب من قبل هيئة قطر للأسواق المالية ("هيئة قطر للأسواق المالية"). إن رقابتنا الداخلية على التقارير المالية هي عملية مصممة لتوفير تأكيد معقول فيما يتعلق بموثوقية التقارير المالية وإعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة لأغراض إعداد التقارير الخارجية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS). تتضمّن ICOFR أيضاً ضوابط وإجراءات الإفصاح لدينا المصممة لمنع الأخطاء.

تماشياً مع التزامنا بالشفافية، التزم البنك التجاري بشكل صارم بجميع متطلبات الإفصاح، بما في ذلك التقارير المالية، وفقاً لما تطلبه بورصة قطر والسلطات التنظيمية الأخرى. وتمثّل هذه الإفصاحات بيانات ومعلومات دقيقة وغير مضلّة.

١١. تقييم الإدارة لالتزام البنك لنظامه الأساسي وأحكام قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

طبقاً لنظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية (الهيئة) بموجب القرار رقم (٥) لسنة ٢٠١٦، كما تمّ تطبيقه بموجب المادة ٢ من قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٥) لسنة ٢٠٢٥ (فيها يلي "النظام")، أجرى البنك التجاري (ش.م.ع.ق.) ("البنك") تقييماً للإلتزام لنظامه الأساسي وأحكام قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة المطبّقة على البنك، بما في ذلك النظام.

المخاطر في إعداد التقارير المالية

تتمثّل المخاطر الرئيسية في إعداد التقارير المالية في عدم عرض البيانات المالية الموحدة بشكل عادل بسبب أخطاء غير مقصودة أو متعمدة أو عدم نشر البيانات المالية الموحدة في الوقت المناسب. ينشأ الافتقار إلى العرض العادل عندها يحتوي واحد أو أكثر من حسابات البيانات المالية أو الإفصاحات على أخطاء (أو سهو) تعتبر جوهرية. تعتبر الأخطاء جوهرية إذا كان بإمكانها، بشكل فردي أو جماعي، التأثير على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس البيانات المالية الموحدة.

ونتيجةً للتقييم، خلصت الإدارة إلى وجود إجراءات معمول بها لضمان الإلتزام للنظام الأساسي للبنك ولأحكام قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة. كما خلصت إلى أنّ البنك ممثّل لأحكام نظام الحوكمة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

خلال العام ٢٠٢٥، أصدرت هيئة قطر للأسواق المالية نظاماً جديداً لحوكمة الشركات المدرجة، بموجب القرار رقم (٥) لسنة ٢٠٢٥، ومنحت الشركات المدرجة مهلة سنة واحدة للإلتزام به. وقد أعدّ تقييم الإدارة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ وفقاً لأحكام النظام السابق. ويعمل البنك حالياً على

ضوابط لتقليل مخاطر الأخطاء في التقارير المالية

يتكون نظام ICFR من عدد كبير من الضوابط والإجراءات الداخلية التي تهدف إلى تقليل مخاطر الأخطاء في البيانات المالية (الموحدة). يتم دمج هذه الضوابط في عملية التشغيل وتشمل تلك التي:

- تكون مستمرة أو دائمة بطبيعتها مثل الإشراف ضمن السياسات والإجراءات المكتوبة أو الفصل بين الواجبات؛
- تعمل على أساس دوري مثل تلك التي يتم تنفيذها كجزء من عملية إعداد البيانات المالية السنوية الموحدة؛
- وقائية أو بوليسية بطبيعتها؛

أن يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر على البيانات المالية الموحدة نفسها. تشمل أدوات الرقابة التي لها تأثير غير مباشر على البيانات المالية الموحدة على بيئة التحكم، وتقييم المخاطر، والمراقبة، وضوابط المعلومات والاتصالات والضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات مثل ضوابط الوصول إلى النظام ونشره. في حين يمكن أن تكون الضوابط ذات التأثير المباشر، على سبيل المثال، التسوية التي تدعم بشكل مباشر بند الميزانية العمومية؛ و

- تتميز بالمكونات الآلية و/أو اليدوية. الضوابط الآلية هي وظائف تحكم مضمنة في عمليات النظام مثل الفصل القسري للتطبيق لضوابط الواجب وفحص الواجبة على مدى اكتمال المدخلات ودقتها. الضوابط الداخلية اليدوية هي تلك التي يديرها فرد أو مجموعة من الأفراد مثل ترخيص المعاملات.

قياس التصميم والتنفيذ والفعالية التشغيلية للرقابة الداخلية

بالنسبة للسنة المالية ٢٠٢٥، أجرت المجموعة تقييمًا رسميًا لمدى كفاية تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل نظام ICFR مع الأخذ في الاعتبار ما يلي:

- مخاطر الأخطاء في بنود البيانات المالية (الموحدة). مع الأخذ في الاعتبار عوامل مثل الأهمية النسبية وقابلية بند البيانات المالية للتحريف؛ و
- قابلية الضوابط المحددة للفشل، مع الأخذ في الاعتبار عوامل مثل درجة الأهمية والتعقيد ومخاطر تجاوز الإدارة وكفاءة الموظفين ومستوى الحكم المطلوب.

والحد من مخاطر التقارير المالية. قامت المجموعة بتأسيس نظام ICFR بهدف توفير ضمان معقول ولكن ليس مطلقًا ضد الأخطاء الجوهرية. لقد قمنا أيضًا بتقييم تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل نظام ICFR الخاص بالمجموعة بناءً على المعايير المنصوص عليها في الإطار المتكامل للرقابة الداخلية (٢٠١٣) الصادر عن لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة توريدواي (COSO). توصي COSO بوضع أهداف محددة لتسهيل تصميم وتقييم مدى كفاية نظام التحكم، ونتيجة لذلك، عند إنشاء ICFR، اعتمدت الإدارة أهداف البيانات المالية التالية:

- الوجود / الحدوث - الأصول والالتزامات موجودة وحدثت المعاملات؛
- الاكتمال - يتم تسجيل جميع المعاملات، ويتم إدراج أرصدة الحسابات في البيانات المالية (الموحدة)؛
- التقييم/القياس - يتم تسجيل الأصول والالتزامات والمعاملات في التقارير المالية بالمبالغ المناسبة؛
- الحقوق والالتزامات والملكية - يتم تسجيل الحقوق والالتزامات بشكل مناسب كأصول والتزامات؛ و
- العرض والإفصاح - يعد التصنيف والإفصاح وعرض التقارير المالية أمرًا مناسبًا.

ومع ذلك، فإن أي نظام رقابة داخلية، بما في ذلك الرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICFR)، بغض النظر عن مدى جودة تصميمه وتشغيله، يمكن أن يوفر فقط تأكيدًا معقولًا، ولكن ليس مطلقًا، بأن أهداف نظام الرقابة هذا قد تم تحقيقها. وعلى هذا النحو، قد لا تمنع ضوابط وإجراءات الإفصاح أو أنظمة ICFR جميع الأخطاء والاحتيايل. علاوة على ذلك، يجب أن يعكس تصميم نظام التحكم حقيقة وجود قيود على الموارد، ويجب مراعاة فوائد الضوابط مقارنة بتكاليفها.

تنظيم نظام الرقابة الداخلية

الوظائف التي يشملها نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية

يتم تنفيذ الضوابط داخل نظام ICFR من قبل جميع أقسام الأعمال والدعم مع المشاركة في مراجعة موثوقية الدفاتر والسجلات التي تشكل أساس البيانات المالية الموحدة، ونتيجة لذلك، فإن تشغيل ICFR يشمل موظفين يعملون في وظائف مختلفة في جميع أنحاء المنظمة.

١٤. النزاعات

تم رفع عدد من القضايا القانونية ضد البنك ومن قبله خلال عام ٢٠٢٥، حيث تم أخذ كافة الإجراءات اللازمة للتعامل مع تلك القضايا. هذا ويتم التعامل مع كافة النزاعات والدعاوى القضائية التي يكون البنك طرفاً فيها، وتتم متابعتها من قبل الإدارة القانونية للبنك، وتُرفع هذه الحالات وآخر المستجدات بشأنها إلى لجنة المخاطر ولجنة المخاطر المبنية عن مجلس الإدارة للاطلاع عليها واتخاذ ما يلزم من قرارات.

١٥. الإعلان والتبرّعات

تم الإفصاح عن المبالغ التي أنفقها البنك على التسويق والإعلان ضمن البيانات المالية الموحدة المدرجة في التقرير السنوي للبنك لعام ٢٠٢٥، الملاحظة رقم ٣٢.

لم تُقدّم أي تبرّعات في العام ٢٠٢٥.

١٦. النطاق

يضم البنك التجاري مجموعة من الشركات، إضافة إلى الشركات التابعة الخارجية والمحلية، والتي تعمل من خلال شركات مستقلة في قطر وسلطنة عُمان والإمارات العربية المتحدة وتركيا.

يقوم البنك التجاري بالإشراف والرقابة من خلال تبني السياسات الإدارية التي تتناسب مع أنشطة كل شركة وموقعها الجغرافي، مع مراعاة متطلبات الحوكمة المحلية.

متطلبات الإفصاح وفقاً للملحق ١ من مبادئ الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي والملحق ١ من نظام حوكمة الشركات الجديد الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

تحدد هذه العوامل، في مجملها، طبيعة وثوقيت ومدى الأدلة التي تحتاجها الإدارة من أجل تقييمها إذا كان تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICOFR) فعالاً. يتم إنشاء الأدلة نفسها من إجراءات مدمجة ضمن المسؤوليات اليومية للموظفين أو من الإجراءات المنفذة خصيصاً لأغراض تقييم ICOFR. وتشكل المعلومات الواردة من مصادر أخرى أيضاً عنصراً هاماً في التقييم نظراً لأن هذه الأدلة قد تؤدي إما إلى لفت انتباه الإدارة إلى قضايا رقابة إضافية أو قد تدعم النتائج.

شمل التقييم تقييماً لتصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط ضمن العمليات المختلفة، بما في ذلك تلك المتعلقة بحسابات البيانات المالية الهامة التالية:

- القروض والسلف
- ودائع العملاء
- الخزينة والإستثمارات
- صافي إيرادات الفوائد
- صافي دخل الرسوم والعمولات
- صافي الدخل التشغيلي
- نفقات التشغيل
- إعداد التقارير المالية والضوابط على مستوى الكيان

نتيجة لتقييم تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الرقابة الداخلية على التقارير المالية، لم تحدد الإدارة أي نقاط ضعف جوهرية وخلصت إلى أن الرقابة الداخلية على التقارير المالية تم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها بشكل مناسب اعتباراً من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

١٣. المخالفات

خلال العام ٢٠٢٥، لم توجد أية مخالفات من شأنها أن يكون لها تأثير جوهري على مركز البنك المالي. كما لم يكن هناك أية مخالفات لعدم الالتزام لتعليقات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي ولقانون الحوكمة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

متطلبات الإفصاح وفقاً لمبادئ الحوكمة في البنوك الصادرة عن مصرف قطر المركزي

عنوان البند	بيان	الإفصاح
١. ملكية الأسهم	توزيع الملكية بحسب الجنسية	محلي: ٧٢,٠٪ وجنسيات أخرى: ٢٨,٠٪ (كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥)
	توزيع الملكية بحسب عدد المساهمين	مجموع عدد المساهمين ٣,٦١٣ (كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥) وإجمالي عدد الأسهم: ٤,٠٤٧,٢٥٣,٧٥٠ (في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥). عدد المساهمين المهنيين: ٢,١٤٧ عدد المساهمين من الجنسيات الأخرى: ١,٤٦٦
	ملكية الحكومة	٢١,٣٪
	المساهمين الرئيسيين (المساهم الذي يمتلك حصة ملكية أو حقوق تصويتية بنسبة ٥٪ فأكثر)	قطر القابضة (ذ.م.م.) (١٦,٣٪)
	أسماء المساهمين المالكين لنسبة ٥٪ أو أكثر، إذا كانوا يعملون بشكل جماعي بالاتفاق فيما بينهم والافصاح عن إجمالي النسبة المئوية وحقوق التصويت وفقاً لذلك، والاتفاقيات الخاصة بالعمل الجماعي فيما بينهم، أو أية علاقة أخرى مباشرة أو غير مباشرة فيها بينهم أو مع البنك أو مع المساهمين الآخرين.	لا يوجد (باستثناء شركة قطر القابضة)
٢. مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية	يجب وضع تفصيل دقيق لوظائف المجلس بدلاً من أن تكون بيان عام بموجب القانون	الفقرة ٣,٥ من تقرير الحوكمة
	أنواع المعاملات الجوهرية التي تحتاج لموافقة المجلس	الفقرة ٢,٦ و ٣,٥,٣ من تقرير الحوكمة
	أسماء أعضاء مجلس الإدارة، وصلادياتهم، وصفات تمثيلهم، ومعلومات تفصيلية عنهم، بما فيها العضوية في مجالس إدارة مؤسسات مالية أخرى، والمناصب والمؤهلات، والخبرة (مع توضيح بأنه تنفيذي أو غير تنفيذي)	قسم الإفصاح (أ) من تقرير الحوكمة
	أعداد وأسماء الأعضاء المستقلين	الفقرة ٣,٢ وقسم الإفصاح (أ) من تقرير الحوكمة
	فترة العضوية بالمجلس وتاريخ بداية كل فترة	قسم الإفصاح (أ) من تقرير الحوكمة
	ما يقوم به المجلس لإرشاد وتعليم وتوجيه وتدريب الأعضاء الجدد	الفقرة ٣,٤ من تقرير الحوكمة
	ملكية الأعضاء من أسهم البنك	قسم الإفصاح (أ) من تقرير الحوكمة
	نظام انتخاب الأعضاء وأية ترتيبات لإنهاء العضوية	الفقرة ٣,٣ من تقرير الحوكمة

عنوان البند	بيان	الإفصاح
	تداول أسهم البنك الذي قام به الأعضاء خلال السنة	قسم الإفصاح (أ) من تقرير الحوكمة
	تواريخ اجتماعات المجلس	قسم الإفصاح (٣) من تقرير الحوكمة
	سجل حضور الأعضاء في الاجتماعات	قسم الإفصاح (٣) و(٤,٢) من تقرير الحوكمة
	إجمالي المكافآت المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة	قسم الإفصاح (٦) من تقرير الحوكمة
	إجمالي المكافآت المدفوعة لأعضاء الإدارة التنفيذية	تم الإفصاح عنها في البيانات المالية الموحدة للبنك ضمن التقرير السنوي لعام ٢٠٢٥، فقرة رقم ٣٩
	سياسة البنك المتعلقة بمكافأة أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية	قسم الإفصاح (٦) و(٧) من تقرير الحوكمة
	أسماء كبار المسؤولين الرئيسيين وملاخص السير الذاتية عن كل واحد منهم	قسم الإفصاح (٨) من تقرير الحوكمة
	الحصص التي يملكها كبار المسؤولين الرئيسيين	قسم الإفصاح (٨) من تقرير الحوكمة
	إذا كان المجلس قد اعتمد لائحة داخلية مكتوبة حول المبادئ الأخلاقية للأعمال التجارية، وتوفر نص هذه اللائحة مع افادة من المجلس حول طريقة مراقبة المجلس للالتزام	الفقرة ٢,٤ من تقرير الحوكمة
٣. لجان مجلس الإدارة	أسماء اللجان المنيطة عن المجلس	قسم الإفصاح (٤) من تقرير الحوكمة
	وظائف ومهام كل لجنة	الفقرة رقم ٤,٤-٤,١ من تقرير الحوكمة
	أعضاء كل لجنة مقسمين بين مستقل وغير مستقل	قسم الإفصاح (٤,١) من تقرير الحوكمة
	الحد الأدنى لعدد الاجتماعات بالسنة	الفقرة رقم ٤,٤-٤,١ من تقرير الحوكمة
	العدد الفعلي للاجتماعات	الفقرة رقم ٤,٤-٤,١ من تقرير الحوكمة
	حضور أعضاء اللجان	قسم الإفصاح (٤,٢) من تقرير الحوكمة
	إجمالي مكافأة الأعضاء	قسم الإفصاح (٦) من تقرير الحوكمة
	أعمال اللجان وأية امور هامة خلال الفترة المعنية	الفقرة رقم ٤,٤-٤,١ من تقرير الحوكمة

عنوان البند	بيان	الإفصاح
٤. الاستداهة البيئية والاجتماعية والحوكمة	المؤشرات الحوكمة البيئية	الرجاء مراجعة تقرير الاستداهة السنوي للبنك
	المؤشرات الحوكمة الاجتماعية	الرجاء مراجعة تقرير الاستداهة السنوي للبنك
	امتثال البنك لتعليمات حوكمة الشركات الصادرة عن مصرف قطر المركزي ونظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية	قسم الإفصاح (١٠) من تقرير الحوكمة
٥. مدققي الحسابات	الخدمات الخارجية عن نطاق التدقيق التي يقدمها المدقق الخارجي والرسوم	رسوم التدقيق والمراجعة القانونية للبنك التجاري: ٨٠٠,٠٠٠ ريال قطري التدقيق القانوني للشركات التابعة (المحلية والدولية): ٣,١٠٨,٦٥٢ ريال قطري التدقيق التنظيمي وما يتعلق به والتأمينات الأخرى (المحلية والدولية): ٣,٦١١,٠١٩ ريال قطري
	الخدمات الخارجية عن نطاق التدقيق التي يقدمها المدقق الخارجي والرسوم	الخدمات التنظيمية الخارجية عن نطاق التدقيق: ٢,٧٠٢,٥٠٠ ريال قطري خدمات أخرى خارجية عن نطاق التدقيق: ٤٢٥,٤٩١ ريال قطري
	أسباب تغيير أو إعادة تعيين المدققين	الفقرة ٩,٣ من تقرير الحوكمة
٦. أمور أخرى	معاملات الأطراف ذوي العلاقة	تم الإفصاح عنها في التقرير السنوي والبيانات المالية الموحدة للبنك لعام ٢٠٢٥ – فقرة رقم ٣٩
	عملية الموافقة على معاملات الأطراف ذوي العلاقة	الفقرة ٢,٦ من تقرير الحوكمة
	وسائل الاتصال مع المساهمين والمستثمرين	الفقرة ٢,٢ من تقرير الحوكمة
	إدارة المخاطر الرئيسية وحالات عدم اليقين التي تواجه البنك	الفقرة ٧ من تقرير الحوكمة
	مراجعة عملية وإجراءات الرقابة الداخلية	الفقرة ٩ من تقرير الحوكمة
	البيانات المالية المدققة المعتمدة من قبل مجلس الإدارة	تم الإفصاح عنها ضمن التقرير السنوي للبنك لعام ٢٠٢٥.
	بيان مسؤوليات مجلس الإدارة فيما يتعلق بإعداد البيانات المالية للبنك	تقرير الحوكمة (قسم الإفصاحات – البند ١٠).

عنوان البند	بيان	الإفصاح
	الخطوات التي اتخذها مجلس الإدارة لضمان استقلالية قرارات الأعضاء عند تقييم المعاملات والاتفاقيات التي يكون لأعضاء مجلس الإدارة أو المسؤولين فيها مصالح جوهرية.	الفقرة ٢,٦ من تقرير الحوكمة
	بيان ما إذا كان يتم إجراء تقييم دوري لمجلس الإدارة ولجانه وكل عضو من أعضائه فيما يتعلق بفعاليتهم ومساهماتهم.	الفقرة ٣,٢ و ٣,٤ من تقرير الحوكمة



كي بي أم جي
منطقة رقم ٢٥ الطريق الدائري الثالث
شارع ٢٣٠، مبنى ٢٤٦
ص.ب.: ٤٤٧٣، الدوحة
دولة قطر
تليفون: +٩٧٤ ٤٤٥٧٦٤٤٤
فاكس: +٩٧٤ ٤٤٣٦٧٤١١
الموقع الإلكتروني: kpmg.com/qa

تقرير التأكيد المحدود المستقل

لمساهمي البنك التجاري (ش.م.ع.ق.)

تقرير حول الالتزام بقوانين ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة بما في ذلك نظام الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرج في الأسواق الرئيسية

وفقاً لنظام الحوكمة الصادر بموجب القرار رقم (٥) لسنة ٢٠١٦ عن هيئة قطر للأسواق المالية ("الهيئة")، والمطبق بموجب المادة (٢) من قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٥) لسنة ٢٠٢٥ ("النظام")، فقد تم تكليفنا من قبل مجلس إدارة البنك التجاري (ش.م.ع.ق.) ("البنك") بتنفيذ مهمة ارتباط تأكيد محدود بناء على تقييم مجلس الإدارة بشأن:
(أ) ما إذا كان لدى البنك عملية قائمة للامتثال لنظامه الأساسي وأحكام قانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة؛ و
(ب) ما إذا كان البنك ملتزماً بمتطلبات النظام كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، ويشار إلى ذلك معاً باسم "بيان الحوكمة".

مسؤوليات مجلس الإدارة

مجلس إدارة البنك مسؤول عن:

- إعداد وتقديم بيان الحوكمة للشركات وفقاً للمعايير. قدم مجلس الإدارة بيان الحوكمة للشركات، والذي تم مشاركته مع كي بي أم جي في ١٥ يناير ٢٠٢٦ ('الملحق ١')، ليتم تضمينه كجزء من تقرير الحوكمة السنوي للشركات.
- تصميم وتنفيذ والحفاظ على الرقابة الداخلية ذات الصلة بإعداد وتقديم بيان الحوكمة للشركات بشكل عادل وخالي من الأخطاء الجوهرية، سواء بسبب الغش أو الخطأ.
- منع الغش واكتشافه وتحديده والتأكد من أن البنك لديه عملية قائمة للامتثال لنظامه الأساسي وأحكام قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة والامتثال لأحكام القانون.
- التأكد من تدريب الإدارة والموظفين المشاركين في إعداد بيان الحوكمة للشركات بشكل مناسب، وتحديث الأنظمة بشكل صحيح وأن أي تغييرات في التقارير تشمل جميع وحدات الأعمال المهمة.



تقرير التأكيد المحدود المستقل

مسؤولياتنا

تتمثل مسؤوليتنا في فحص البيان الذي تم إعداده من قبل البنك وتقديم تقرير عنه في صيغة نتيجة ضمان محدودة مستقل تعتمد على الأدلة التي تم الحصول عليها. لقد أجرينا مشاركتنا وفقاً للمعيار الدولي لمهام التأكيد ٣٠٠٠ (ISAE) (المعدل)، وعمليات التأكيد بخلاف عمليات التدقيق أو فحص المعلومات المالية التاريخية الصادرة عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي. يتطلب هذا المعيار أن نخطط وننفذ إجراءاتنا للحصول على مستوى معقول من التأكيد حول ما إذا كانت البيان قد تم تقديمه بشكل عادل، من جميع النواحي المادية، وفقاً للمعايير.

قمنا بتطبيق معيار إدارة الجودة الدولي رقم (١) والذي يتطلب من البنك تصميم وتنفيذ وتشغيل نظام لإدارة الجودة بما في ذلك السياسات أو الإجراءات المتعلقة بالامتثال للمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية، القانونية والتنظيمية القائمة عليها.

لقد امتثلنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى لمجلس معايير الأخلاقيات الدولية للمحاسبين، واللائحة الدولية لأخلاقيات المحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) لائحة (IESBA)، والتي تأسست على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

تعتمد الإجراءات المطبقة على فهمنا لعملية امتثال البنك بالنظام الأساسي الخاص به، وبأحكام قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة، وامتثاله للنظام وظروف المشاركة الأخرى، واعتبارنا للمجالات التي من المحتمل أن تنشأ فيها حالات عدم امتثال مادية.

كي يتم الحصول على فهم لأسلوب التزام البنك بالنظام الأساسي الخاص به، وأحكام قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة، وامتثاله لمواد النظام وظروف الارتباط الأخرى، فقد وضعنا في الاعتبار الأسلوب المستخدم من أجل تصميم إجراءات تأكيد محدودة مناسبة في ضوء الظروف، ولكن ليس لأغراض التعبير عن أي نتيجة بشأن فعالية أسلوب البنك أو الرقابة الداخلية على الإعداد والعرض العادل للبيان.

يتضمن ارتباطنا أيضاً تقييم مدى ملاءمة أسلوب البنك للامتثال بالنظام الأساسي، وأحكام قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة وامتثاله لمواد النظام، ومدى ملاءمة المعايير المستخدمة من قبل البنك في إعداد بيان حوكمة الشركات في ضوء ظروف المهمة، وتقييم مدى ملاءمة الأساليب والسياسات والإجراءات المستخدمة في إعداد بيان حوكمة الشركات.

تختلف الإجراءات التي تم تنفيذها في ارتباط التأكيد المحدود في طبيعتها وتوقيتها عن ارتباط التأكيد المعقول، وتكون أقل في مداها. وبالتالي، فإن مستوى التأكيد الذي تم الحصول عليه في ارتباط التأكيد المحدود أقل بكثير من التأكيد الذي كان من الممكن الحصول عليه لو تم تنفيذ ارتباط التأكيد المعقول.

لا تتطوي إجراءات التأكيد المحدود لدينا على تقييم الجوانب النوعية أو فعالية الإجراءات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة للامتثال لمتطلبات مواد النظام.

تضمنت الإجراءات التي تم إجراؤها على البيان، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- فحص التقييم الذي تم إكماله من قبل مجلس الإدارة للتحقق مما إذا كان لدى البنك عملية قائمة للامتثال للنظام الأساسي الخاص به، وأحكام قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة بما في ذلك مواد النظام.
- فحص الأدلة الداعمة المقدمة للتحقق من التزام البنك بمواد النظام. و
- القيام بإجراءات إضافية اعتبرت ضرورية للتحقق من امتثال البنك للنظام وتشتمل مراجعة سياسات وإجراءات وممارسات الحوكمة، وما إلى ذلك.

كجزء من هذه المشاركة، لم نقم بتنفيذ أي إجراءات عن طريق التدقيق أو المراجعة أو التحقق من البيان ولا من السجلات الأساسية أو المصادر الأخرى التي تم استخراج البيان منها.



تقرير التأكيد المحدود المستقل

معلومات أخرى

مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. وتشمل المعلومات الأخرى البيانات التي سيتم إدراجها في التقرير السنوي للحوكمة الخاصة بالبنك (ولا تشمل بيان الحوكمة وتقرير التأكيد المحدود الخاص بنا عليه)، والتي من المتوقع أن تكون متاحة لنا بعد تاريخ هذا التقرير. إن استنتاجنا بشأن بيان الحوكمة لا يمتد إلى المعلومات الأخرى.

وفيما يتعلق بمهمتنا بشأن تقرير بيان الحوكمة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وأثناء ذلك النظر فيما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى تتعارض بشكل جوهري مع بيان الحوكمة أو مع المعرفة التي حصلنا عليها خلال المهمة، أو إذا كانت تبدو خاطئة جوهرياً.

وعند قراءتنا لتقرير الحوكمة، إذا خلصنا إلى وجود خطأ جوهري فيه، فإننا ملزمون بإبلاغ الأمر إلى المسؤولين عن الحوكمة.

خصائص وحدود بيان الحوكمة للشركات

العديد من الإجراءات المتبعة من قبل المنشآت لتبني متطلبات الحوكمة والمتطلبات القانونية تعتمد على الموظفين الذين يطبقون الإجراءات، وتفسيرهم لهدف هذا الإجراء، وتقييمهم لما إذا كان إجراء الامتثال قد تم تنفيذه بفعالية، وفي بعض الحالات لن يحتفظوا بسجل تتبع للحسابات. ومن الملاحظ أيضاً أن تصميم إجراءات الالتزام سيبتع أفضل الممارسات التي تختلف من جهة إلى أخرى، والتي لا تشكل مجموعة واضحة من المعايير للمقارنة بها. تخضع المعلومات غير المالية لقيود متأصلة أكثر من المعلومات المالية، نظراً لخصائص تقييم مجلس الإدارة للأسلوب المعمول به لضمان الامتثال للنظام الأساسي وأحكام قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك الامتثال لللائحة والطرق المستخدمة لتحديد هذه المعلومات. بسبب القيود المتأصلة في الضوابط الداخلية على الامتثال للقوانين واللوائح ذات الصلة، بما في ذلك احتمال التواطؤ أو تجاوز الإدارة غير السليم للضوابط، قد تحدث تحريفات جوهريّة بسبب الخطأ أو الغش ولا يتم اكتشافها.

تم إعداد بيان الحوكمة لتلبية الاحتياجات المشتركة لمجموعة واسعة من المستخدمين، وقد لا يتضمن بالتالي كل جانب من جوانب المعلومات التي قد يعتبرها كل مستخدم فردي مهمة في بيئته الخاصة.

المعايير

تتمثل معايير هذه المشاركة في تقييم عملية الامتثال للنظام الأساسي للبنك، وأحكام قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة والامتثال لمواد النظام.

النتائج

لقد تم تكوين استنتاجنا على أساس الأمور الموضحة في هذا التقرير ويخضع لها .

نحن نعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لاستنتاجنا.

بناءً على الإجراءات التي قمنا بها والأدلة التي تم الحصول عليها، لم يلفت انتباهنا لأي شيء يجعلنا نعتقد أن بيان مجلس الإدارة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ لا يظهر بشكل عادل، من جميع النواحي المادية، وفقاً للمعايير المذكورة أعلاه.

تأكيد على أمر

(أ) الإشارة إلى قرار هيئة قطر للأسواق المالية رقم (٥) لسنة ٢٠٢٥

نلفت الانتباه إلى بيان الحوكمة الصادر عن مجلس الإدارة، والذي يشير إلى نظام الحوكمة المعدل للشركات المدرجة والصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (٥) لسنة ٢٠٢٥. يمنح النظام المعدل الشركات المدرجة فترة سماح مدتها سنة واحدة لتحقيق الامتثال لأحكامها. وبناءً عليه، فإن تقييم مجلس الإدارة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ واستنتاجنا بشأنه قد تم إعدادهما استناداً إلى النظام السابق.

(ب) تشكيل مجلس الإدارة

نلفت الانتباه إلى التوضيح المدرج في القسم ٢/٣ من تقرير ضوابط الحوكمة السنوي فيما يتعلق بامتثال البنك بالمادة ٦ من اللائحة بخصوص الحد الأدنى من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين الذين يجب تعيينهم في مجلس الإدارة.

استنتاجنا غير معدل فيما يتعلق بهذا الأمر.



تقرير التأكيد المحدود المستقل

القيود المفروضة على استخدام تقريرنا

تم إعداد تقريرنا لمساهمي البنك وهيئة قطر للأسواق المالية فقط.

تم تصميم تقريرنا لتلبية متطلبات نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية وتنفيذ المسؤوليات الموكلة إلى المدققين الخارجيين كما هو محدد في المادة ٢٤ من النظام. لذلك لا ينبغي اعتبار تقريرنا مناسباً للاستخدام أو الاعتماد عليه من قبل أي طرف يرغب في اكتساب حقوق ضدنا بخلاف مساهمي البنك وهيئة قطر للأسواق المالية لأي غرض أو في أي سياق. أي طرف بخلاف مساهمي البنك وهيئة قطر للأسواق المالية يحصل على تقريرنا أو نسخة منه ويختار الاعتماد على تقريرنا (أو أي جزء منه) سيفعل ذلك على مسؤوليته الخاصة. إلى أقصى حد يسمح به القانون، لا نقبل أو نتحمل أي مسؤولية وننفي أي التزام تجاه أي طرف بخلاف مساهمي البنك وهيئة قطر للأسواق المالية عن عملنا أو عن تقرير التأكيد المحدود المستقل هذا أو عن الاستنتاجات التي توصلنا إليها.

يتم إصدار تقريرنا إلى مساهمي البنك وهيئة قطر للأسواق المالية على أساس أنه لا يجوز نسخه أو الإشارة إليه أو الكشف عنه، بالكامل (باستثناء الأغراض الداخلية للبنك) أو جزئياً، دون الحصول على موافقتنا الكتابية المسبقة.

جوبال بالاسويرامانيام

كي بي إم جي

سجل مراقبي الحسابات رقم ٢٥١

ترخيص هيئة قطر للأسواق المالية: مدقق خارجي ترخيص

رقم: ١٢٠١٥٣

١٨ فبراير ٢٠٢٦

الدوحة

دولة قطر





كي بي ام جي
منطقة رقم ٢٥ الطريق الدائري الثالث
شارع ٢٣٠، مبنى ٢٤٦
ص.ب.: ٤٤٧٣، الدوحة
دولة قطر
تليفون: +٩٧٤ ٤٤٥٧٦٤٤٤
فاكس: +٩٧٤ ٤٤٣٦٧٤١١
الموقع الإلكتروني: kpmg.com/qa

تقرير التأكيد المعقول المستقل

لمساهمي البنك التجاري (ش.م.ع.ق.)

تقرير عن الضوابط الداخلية على التقارير المالية

وفقاً لأحكام نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسي ("النظام") الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية ("هيئة قطر")، ارتبطنا من قبل مجلس إدارة البنك التجاري (ش.م.ع.ق.) ("البنك") وشركاته التابعة (يشار إليها مجتمعة بـ "المجموعة") للقيام بمهمة تأكيد معقول بشأن وصف مجلس الإدارة للعمليات والضوابط الداخلية وتقييم مدى ملاءمة التصميم والتنفيذ والفعالية لتشغيل الضوابط الداخلية للمجموعة على التقارير المالية ("ICFR") كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ ("بيان الICFR").

مسؤوليات مجلس الإدارة

إن مجلس إدارة البنك هو المسؤول عن إعداد بيان الICFR وإظهاره بصورة عادله وفقاً لأهداف الرقابة المنصوص عليها في المعايير.

يتضمن بيان الICFR، الذي وقعه رئيس مجلس إدارة المجموعة وتمت مشاركته مع كيه بي ام جي في ١٨ يناير ٢٠٢٦ ("ملحق ١") ومن المقرر إدراجه في التقرير السنوي لحوكمة الشركات للمجموعة، ما يلي:

- تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط الICFR؛
- وصف العملية والضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية لعمليات القروض والسلف وودائع العملاء والخزينة والاستثمارات، وصافي إيرادات الفائدة وصافي إيرادات الرسوم والعمولة وصافي إيرادات التشغيل ومصروفات التشغيل والتقارير المالية والضوابط على مستوى الكيان وتصميم وتنفيذ وفحص الضوابط لتحقيق أهداف الرقابة المذكورة؛
- تحديد الفجوات والإخفاقات الرقابية وكيفية معالجتها والإجراءات الموضوعية لمنع مثل هذه الإخفاقات أو لسد فجوات الرقابة؛
- تخطيط وأداء اختبارات من جانب الإدارة وتحديد أوجه القصور في الرقابة.

مجلس الإدارة مسؤول عن وضع والحفاظ على الضوابط الداخلية للتقارير المالية بناءً على المعايير المحددة في الرقابة الداخلية - الإطار المتكامل (٢٠١٣)، الصادرة عن لجنة المنظمات الراعية للجنة تريديواي ("COSO") أو "إطار عمل COSO".

وتشمل هذه المسؤولية تصميم وتنفيذ والاحتفاظ واختبار بالرقابة الداخلية ذات الصلة بالإعداد والعرض العادل لبيان الICFR الخالي من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ. ويتضمن أيضاً تطوير أهداف الرقابة بما يتماشى مع إطار عمل COSO؛ وتصميم وتنفيذ وتشغيل الضوابط بفعالية لتحقيق أهداف الرقابة المذكورة؛ واختيار وتطبيق السياسات، وإصدار الأحكام والتقدير المعقولة في ظل الظروف، والاحتفاظ بسجلات كافية فيما يتعلق بمدى ملاءمة الICFR الخاص بالمجموعة.

كما أن مجلس الإدارة مسؤول أيضاً عن منع واكتشاف الغش وتحديد وضمان امتثال المجموعة للقوانين واللوائح المطبقة على أنشطتها. كما يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية ضمان تدريب الإدارة والموظفين المشاركين في إعداد بيان الICFR بشكل مناسب، وتحديث الأنظمة بشكل صحيح، وأن أي تغييرات في التقارير تشمل جميع وحدات العمل المهمة.

كي بي ام جي فرع قطر، مسجلة لدى وزارة التجارة والصناعة في دولة قطر بصفتها شركة عضو في شبكة مجموعة الشركات الأعضاء المستقلة المنتمية إلى كي بي ام جي التعاونية الدولية (كي بي ام جي الدولية)، وهي شركة تحليلية بشكل اسم شركة كي بي ام جي وتعارها علامات تجارية مسجلة لشركة كي بي ام جي التعاونية الدولية (كي بي ام جي الدولية).



مسؤولياتنا

تتمثل مسؤوليتنا في فحص بيان ال ICofR الذي أعدته المجموعة وإصدار تقرير عنه في شكل استنتاج معقول مستقل يستند إلى الأدلة التي تم الحصول عليها. لقد قمنا بأداء مهمتنا وفقاً للمعيار الدولي لمهام التأكيد ٣٠٠٠ (المعدل)، مهام التأكيد بخلاف التدقيق أو المراجعة للمعلومات المالية التاريخية الصادرة عن مجلس معايير التدقيق والتأكد الدولي. يتطلب هذا المعيار أن نخطط وننفذ إجراءاتنا للحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كان بيان ال ICofR معروضاً بشكل عادل، من كافة الجوانب المادية، وفقاً لأهداف الرقابة الواردة فيه.

نقوم بتطبيق المعيار الدولي لإدارة الجودة رقم (١)، والذي يتطلب منا تصميم وتنفيذ وتشغيل نظام لإدارة الجودة بما في ذلك السياسات أو الإجراءات المتعلقة بالامتثال للمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

لقد امتدنا للاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى لمجلس معايير الأخلاقيات الدولية للمحاسبين، ولانحة الأخلاقيات للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) والتي تأسست على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

تعتمد الإجراءات المختارة على حكمنا، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية لمدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط الداخلية للمجموعة على التقارير المالية، سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

تضمنت مهمتنا أيضاً تقييماً لمدى ملاءمة نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICofR) الخاص بالمجموعة، ومدى ملاءمة المعايير التي تستخدمها المجموعة في إعداد وعرض البيان في ظل ظروف المهمة، وتقييم العرض العام لبيان ال ICofR، وما إذا كانت نظم الرقابة الداخلية على القوائم المالية قد تم تصميمها بشكل مناسب و منفذة وتعمل بشكل فعال اعتباراً من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ بناءً على إطار عمل COSO. التأكيد المعقول أقل من التأكيد المطلق.

تشمل الإجراءات التي تم تنفيذها على بيان ال ICofR، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- إجراء استفسارات مع إدارة المجموعة للحصول على فهم لعملية تقييم المخاطر وتحديد النطاق التي تجريها الإدارة؛
- فحص المجالات التي تقع ضمن النطاق باستخدام الأهمية النسبية على مستوى البيانات المالية الموحدة للمجموعة؛
- تقييم مدى كفاية ما يلي:
 - توثيق التحكم على مستوى العملية والمخاطر والضوابط ذات الصلة كما تم تلخيصها في مصفوفة المخاطر والرقابة ("RCM")؛
 - البيئة الرقابية وتقييم المخاطر والمعلومات والاتصالات (CERAMIC) التي تتحكم في التوثيق والمخاطر والضوابط ذات الصلة كما تم تلخيصها في مصفوفة المخاطر والرقابة ("RCM")؛
 - المخاطر الناتجة من تكنولوجيا المعلومات والضوابط كما تم تلخيصها في مصفوفة المخاطر والرقابة ("RCM")؛
 - ضوابط الإفصاح كما تم تلخيصها في ("RCM")؛
- الحصول على فهم للمنهجية المعتمدة من قبل الإدارة لتصميم الرقابة الداخلية واختبار التنفيذ.
- فحص الدليل التفصيلي واختبار التصميم والتنفيذ الذي أكملته الإدارة وإجراء اختبار تفصيلي مستقل، على أساس العينة، حسب الضرورة.
- تقييم أهمية أي نقاط ضعف في الرقابة الداخلية تم تحديدها من قبل الإدارة.
- تقييم أهمية أي ثغرات إضافية تم تحديدها من خلال الإجراءات المتبعة.
- فحص خطط الإدارة لاختبار فعالية التشغيل لتقييم مدى معقولية الاختبارات فيما يتعلق بطبيعتها وحجمها وتوقيتها، وما إذا كان قد تم إسناد مسؤوليات الاختبار بشكل مناسب.
- فحص مستندات الاختبار التي استخدمتها الإدارة لتقييم ما إذا كان قد تم إجراء اختبار فعالية التشغيل للضوابط الرئيسية من قبل الإدارة وفقاً لخطة اختبار الإدارة؛ و
- إعادة إجراء الاختبارات على الضوابط الرئيسية للحصول على الاطمئنان في اختبار الإدارة لفعالية التشغيل.



مسؤولياتنا (تابع)

كجزء من هذه المهمة، لم نقوم بتنفيذ أي إجراءات عن طريق تدقيق أو مراجعة أو التحقق من بيان ICOFR ولا من السجلات الأساسية أو المصادر الأخرى التي تم استخراج البيان منها.

لقد قمنا بإجراء مثل هذه الاستفسارات من مراجعي الحسابات للمكونات الهامة داخل المجموعة المعنية وقمنا بمراجعة عملهم بالقدر اللازم للتوصل إلى نتيجة نهائية. وسنقى المسؤولين عن هذه النتيجة وحدنا.

معلومات أخرى

مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى والتي تشمل على المعلومات التي سيتم إدراجها في التقرير السنوي لحوكمة الشركات للبنك (باستثناء تقرير مكتب الرقابة الداخلية علي التقارير المالية وتقريرنا بشأنه) والذي من المتوقع أن يکور متاحاً لنا بعد تاريخ هذا التقرير. ولا يسري استنتاجنا بشأن تقرير مكتب الرقابة الداخلية علي التقارير المالية علي هذه المعلومات الأخرى.

فيما يتعلق بمشاركتنا في إعداد التقرير الخاص بالرقابة الداخلية على التقارير المالية، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند القيام بذلك، النظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض بشكل جوهري مع تقرير الرقابة الداخلية على التقارير المالية أو مع معرفتنا التي تم الحصول عليها في المهمة، أو ما إذا كانت تبدو محرفة بشكل جوهري عندما نقرأ التقرير السنوي، وفي حالة توصلنا إلى وجود خطأ جوهري فيه، يتعين علينا إبلاغ الأمر إلى مجلس الإدارة.

خصائص وقيود بيان الضوابط الداخلية على التقارير المالية ICOFR

تخضع المعلومات غير المالية لقيود أكثر متصلة من المعلومات المالية، نظراً لخصائص تقرير مجلس الإدارة حول الضوابط الداخلية على التقارير المالية والطرق المستخدمة لتحديد هذه المعلومات. ونظراً للقيود المتصلة في الضوابط الداخلية على التقارير المالية بما في ذلك إمكانية التواطؤ أو تجاوز الإدارة غير السليم للضوابط، فقد تحدث أخطاء جوهري بسبب الخطأ أو الاحتيال ولا يتم اكتشافها. ولذلك، فإن الضوابط الداخلية على التقارير المالية قد لا تمنع أو تكتشف جميع الأخطاء أو السهو في معالجة المعاملات أو تسجيلها، وبالتالي لا يمكن أن توفر ضماناً مطلقاً بأن أهداف الرقابة سيتم تحقيقها. كما أن توقعات أي تقييم للضوابط الداخلية على التقارير المالية للفتحات المستقبلية تخضع لخطر أن تصبح الرقابة الداخلية على التقارير المالية غير كافية بسبب التغييرات في الظروف، أو أن درجة الالتزام بالسياسات أو الإجراءات قد تتدهور. علاوة على ذلك، فإن أنشطة الضوابط التي تم تصميمها وتشغيلها اعتباراً من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ والتي يغطيها تقرير التأكيد الخاص بنا لن تكون قد عالجت بأثر رجعي أي نقاط ضعف أو أوجه قصور كانت موجودة فيما يتعلق بالضوابط الداخلية على التقارير المالية قبل تاريخ وضع تلك الضوابط قيد التشغيل.

تم إعداد بيان ال ICOFR لتلبية الاحتياجات المشتركة لمجموعة واسعة من المستخدمين، وبالتالي قد لا يتضمن كل جانب من جوانب المعلومات التي قد يعتبرها كل مستخدم فردياً مهمة في بيئته الخاصة.

المعايير

إن معايير هذه المهمة هي أهداف الرقابة المنصوص عليها في اطار COSO والتي يتم على أساسها قياس أو تقييم تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل أدوات الرقابة.



استنتاجات

لقد تم تشكيل استنتاجنا على أساس الأمور الموضحة في هذا التقرير ويخضع لها .
نعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لاستنتاجنا.

في رأينا، واستنادًا إلى نتائج إجراءات التأكيد المعقولة لدينا، فإن بيان ال ICOFR الصادر عن مجلس الإدارة اعتبارًا من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ بأن الضوابط تم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها بشكل فعال وفقًا لإطار COSO، هو بيان عادل من جميع النواحي الجوهرية.

القيود المفروضة على استخدام تقريرنا

يتم إعداد تقريرنا لمساهمي البنك وهيئة قطر للأسواق المالية فقط.

تم تصميم تقريرنا لتلبية متطلبات نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية وتنفيذ المسؤوليات الموكلة إلى المدققين الخارجيين كما هو محدد في المادة ٢٤ من النظام. لا ينبغي اعتبار تقريرنا مناسبًا للاستخدام أو الاعتماد عليه من قبل أي طرف يرغب في اكتساب حقوق ضدنا بخلاف مساهمي البنك وهيئة قطر للأسواق المالية لأي غرض أو في أي سياق. أي طرف بخلاف مساهمي البنك وهيئة قطر للأسواق المالية يحصل على تقريرنا أو نسخة منه ويختار الاعتماد على تقريرنا (أو أي جزء منه) سيفعل ذلك على مسؤوليته الخاصة. إلى أقصى حد يسمح به القانون، لا نقبل أو نتحمل أي مسؤولية وننفي أي التزام تجاه أي طرف بخلاف مساهمي البنك وهيئة قطر للأسواق المالية عن عملنا، أو عن تقرير التأكيد المعقول المستقل هذا، أو عن الاستنتاجات التي توصلنا إليها.

يتم إصدار تقريرنا إلى مساهمي البنك وهيئة قطر للأسواق المالية على أساس أنه لا يجوز نسخه أو الإشارة إليه أو الكشف عنه كليًا (باستثناء الأغراض الداخلية للبنك) أو جزئيًا دون الحصول على موافقة كتابية مسبقة منا.

جوبال بالاسوبرامانيام

كي بي إم جي

سجل مراقبي الحسابات رقم ٢٥١

مرخص لدى هيئة قطر للأسواق المالية: مدقق

خارجي ترخيص رقم: ١٢٠١٥٣

١٨ فبراير ٢٠٢٦

الدوحة

دولة قطر



المرفق ١: بيان مجلس الإدارة حول ICOFR



البنك التجاري (ش.م.ع.ق.)
ص ب ٣٢٣٢ الدوحة ، قطر
هاتف: +٩٧٤ ٤٤٤٩ ٠٠٠٠
www.cbq.qa